العدول اللغوي

من النحو إلى اللسانيات إلى الحجاج

بَحْثٌ في سَعَة نظام اللغة العربية

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2025/7/4112)

بيانات الفهرسة الأولية للكتاب
اسم الكتاب: العدول اللغوي من النحو إلى اللسانيات إلى الحجاج بحث في سعة نظام اللغة العربية
تأليف: الكتاني،حميد
بيانات النشر: اربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2025
الوصف المادي: 166 صفحة
رقم التصنيف: 415
الواصفات: النحو/ / اللسانيات/ / النحويون/ البلاغة/ التراث اللغوي/ علم الصرف/ قواعد اللغة/ اللغة العربية/
الطبعة: الطبعة الأولى
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية اخرى

ISBN:978-9923-14-742-9

الطبعة الأولى

2025

عالم الكتب الحديث
Modern Book's world
للنشر والتوزيع

الأردن - اربد - شارع الجامعة
تلفون: ٧٢٧٢٢٧٢ ٢ ٩٦٢+ /فاكس: ٧٢٦٩٩٠٩ ٢ ٩٦٢+
الرمز البريدي: (٢١١١٠) / صندوق البريد: (٣٤٦٩)
almalktob@yahoo.com
www.almalktob.com

العدول اللغوي

من النحو إلى اللسانيات إلى الحجاج

بَحْثٌ في سَعَة نظام اللغة العربية

د. الكتاني حميد

عالم الكتب الحديث
Modern Book's world
للنشر والتوزيع

تقديم

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان بأنْ جعلَه قادرا على التعبير عن أغراضه بالعدول من قول إلى قول، وجعل ذلك علامة على حكمته، ودليلا على إحكام صنيعه اللغوي في خلق الإنسان، والصلاة والسلام على رسول الله، عليه أزكى الصلاة وأتم التسليم؛

ظلّت اللغة العربية طوال عقود من الزمن تواجه زعوما نظرية تتهمها بالتعقيد والعسر في نظامها اللغوي صوتا وصرفا ونحوا ودلالة، غير أنّ المتأمل في تلك الزعوم يجدها عارية من الصحة، فالنظام اللغوي للعربية يتمتع بقدر كبير من المرونة التي تجعلها من أيسر اللغات وأغناها وأقدرها على مواكبة العصر وتقلباته. انطلاقا من السياق الذي برزت فيه دعاوى نقدية للعربية ونظامها، يأتي هذا الكتاب ليسلط الضوء علميا على جانب من جوانب مرونة اللغة العربية، يكمنُ هذا الجانب في ظاهرة العدول التي يتميَّز بها نظامها اللغوي صوتيا وصرفيا ونحويا ودلاليا وبلاغيا، فعلماء العربية القدماء منهم والمحدثون، عندما استنبطوا القواعد اللغوية لاحظوا بموجب قانون استقراء كلام العرب أنه يأتي على صورتين، الأولى عبروا عنها بمصطلح «الأصل» والثانية أطلقوا عليها مصطلح «الفرع» وجعلوا لهما قواعد تضبط الانتقال من الأصل إلى الفرع، والعكس، منها الحذف والتقدير والإرجاع إلى الأصل، والتأويل (...) وقد أدى هذان المصطلحان دورا كبيرا في التحليل النحوي لدى نُظّار العربية، وعليهما بُنِيت تحليلاتهم.

ولعلّ العدول اللغوي بوصفه إطارا قاعديا تتكشف في ضوئه مرونة اللغة العربية من خلال تعدد الاختيارات التعبيرية التي تنتجها قواعدها اللغوية سواء النحوية أو الصرفية؛

فكل قاعدة نحوية مثلا توازيها قاعدة معدولة عن أصلها تنتج نمطا تعبيريا مختلفا ينسجم ومقام إنجازه، وينسحب الأسلوب العدولي على قواعد العربية كلها، وهذا يؤكد أن نظامها يجمع بين الدقة الإبداعية النحوية والاستعمال اللغوي.

إنّ البحث في موضوع العدول اللغوي يستدعي منهجيا العودة إلى الكتابات النحوية الأولى مثل كتاب سيبويه، وخصائص ابن جنّي والكتب التي ظهرت في تلك الفترة التاريخية، سواء التي اشتغلت بالصناعة النحوية، أو التي درست القرآن الكريم من الناحية اللغوية والبلاغية مثل تفسير الكشاف للزمخشري. كما يستدعي البحث في الموضوع نفسه الانفتاح على الآراء العلمي التي جادت بها اللسانيات المعاصرة في بعض القضايا التي تندرج تحت طائل العدول اللغوي والتي اهتمت بها اللسانيون بالقدر نفسه الذي اهتم بها النحويون القدماء كاهتمامهم بقضية الرتبة بين مكوّنات الجملة، واختلافهم فيها اختلافا بيّنا راجعا لاختلاف المنطلقات المعرفية والقصود العلمية، هذا الاختلاف أفرز مقاربتين اثنتين؛ الأولى توليدية محضة، والثانية تداولية وظيفية.

وفي سياق موازٍ عُدّ العدول اللغوي ظاهرة حجاجية؛ حيث دُرِسَ في ضوء مستجدات البلاغة الجديدة ضمن مباحث الحجاج كما فعل عبد صولة في مصنفه «الحجاج في القرآن الكريم» حيث أفرد فصلين للعدول اللغوي ودرسه بمنهجية حجاجية واضحة.

انطلاقا من تعدد زوايا النظر في دراسة الظاهرة العدولية اكتسب هذا الموضوع أهمية بالغة، وترتبت عنه آراء متباينة وصلت في بعض الأحيان إلى التناقض في المسألة الواحدة، وقد أفضى هذا التناقض في الآراء إلى إمكانية القول بصحة جميع الأقوال عند الموازنة بينها مهما تنوعت المسائل وتعدد، وهذا مما يؤكد مرونة هذه اللغة وسلاستها التركيبية

والصرفية والبلاغية لكونها تجمع بين ما يتيحه النظام ويستسيغه الاستعمال دون الوقوع في ثنائية الصواب والخطأ.

إنّ الكتاب محاولة علمية جادة تسعى إلى دراسة الإمكانات التعبيرية التي يبيحها النظام اللغوي للعربية قدرةً واستعمالا، ونسعى فيه إلى تأسيس وجهة نظر جديدة لقواعد العربية، نرى من خلالها السمة الإنتاجية لتلك القواعد بالجميع بين القدرة والاستعمال بعيدا عن آراء التخطيء هيمنت على الدراسات اللغوية لعقود طويلة، وأدّت إلى النفور من العربية.

كتبه العبد الفقير إلى الله

الكتاني حميد

المملكة المغربية

مدخل نظري

العدول اللغوي: تعريف واستشكال

1-العدول لغة

ذكرَ «ابن فارس ت 395 هـ» في «مقاييس اللغة» أنّ «عدل: العين والدال واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمتضادّينِ، أحدهما يدلُّ على استواء، والآخر يدلُّ على اعوجاج. فالأول العدل من الناس: المرضي المستوي الطريقة، قال زهير:

متى يشتجر قومٌ يقِل سرواتهم هم بيننا، فهمْ رَضا وهم عَدْلُ

والعدل الحكم بالاستواء (...) والعدل نقيض الجور. والأصلُ الآخر، فيقال في الاعوجاج: عدلَ وانعدل، أي: اعوَجَّ»[1]،

أمّا ابن منظور «تـ711هـ» في «لسان العرب» فقد أورد ما نصه: «عدل عن الشيء يعدل عدلا وعدولا، إذا مالَ عنه إلى غيره، ومنه قول المرّار:

فلمّا أن صرَمت وكان أمري قويمـًا لا يميلُ به العدُولُ

وعدلَ حادَ عن الطريق، وعدلَ إليه عدولاً: رجعَ، وما له معدل ولا معدول، أي مصرف. وعدل الطريق: مالَ، ويُقال: أخذَ الرجلُ في معدل الحق ومعدل الباطل، أي: في طريقه ومذهبه، ومنه قول أبي خراش:

على أنني إذا ذكرتُ فراقهم تضيق عليَّ الأرض ذات المعادلِ

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، د-ط، 1979م، الجزء 4، ص 245-247.

أرادَ ذات السّعة يعدل فيها يمينا وشمالا من سعتها. **والعدلُ** أنْ تعدل الشيء عن وجهه، تقول: عدلتُ فلانا عن طريقه، وعدلتُ الدابة إلى موضع كذا. فإذا أرادَ الاعوجاج نفسه، قيل: هو ينعدلُ، أي يعوجُّ، وانعدل عنه وعادلَ: اعوَجَّ (...) ومنه عدلَ الموازين والمكاييل: سوَّاها. وعدل الشيء: قوَّمهُ وسوّاهُ، يقال: عدَلتُه فاعتدل: أي سويتُهُ فاستوى، وقوَّمتهُ فاستقام. وإذا مال الشيء قلت: عدلتُه، أي أقمته فاعتدلَ، أي استقام، وعدل في حكمه، أي حكم بالعدل والحق»[1].

ويُستفاد من بعض المعاجم الحديثة أنّ الأصل الاشتقاقي «ع-د-ل» هو أصل استعمالي مقترن بحروف مخصوصة، فيأتي «عدلَ به: سوّاه بغيره ووازنه به. وعدل عنه: مالَ وانصرف. وعدلَ إليه: مالَ نحوه وعادَ إليه»[2]؛ يتضح من هذه الملاحظة أن هذا الأصل الاشتقاقي يستعمل متعديا ولازما، ويكثر استعماله مقترنا بالحرفين «عن» و«إلى» لتأدية معاني الخروج والانحراف والميل. يستخلص مما سبق ذكره، أنّ لفظ العدول عن المعنيين الآتيين:

- الاستقامة والإنصاف والاستواء
- الخروج والميل والاعوجاج

إنّ هذه المعاني المعجمية الأولية ستشكل أرضية دلالية يأتزر فيها مصطلح العدول بمعانٍ جديدة، حسب المجالات العلمية التي استعمل فيها، وفي مقدّمتها علوم الفقه والحديث، وعلوم اللغة، والأسلوبية.

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، مادة «ع-د-ل»، الجزء 11، ص 132-133-134.

(2) معجم ألفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ط2، 1390هج، الجزء2، ص 194-195.

2- العدول اصطلاحا

يتخذ مصطلح «العدول» في المجالات العلمية التي تداولته طابعا إشكاليا من حيث التعريف، ومن حيث حضوره لفظا ومعنى؛ إذْ نلاحظ استعماله بصور مختلفة في أنظار المصطلحيين القدماء، فتارة يحضر بلفظ «العدْل»، وتارة بلفظ «العدول» وتارة أخرى «المعدول عن» وتارة ثالثة بألفاظ ليست من جنسه، ولكنها دالة عليه. ففي اصطلاح علماء التفسير تأوّلَ «الرّاغب الأصفهاني ت 425هـ» مصطلح العدول بمعنى الحيود عن الحق والخروج عن جادة الصواب، فقال مفسرا قوله تعالى: ﴿**بربّهم يعْدلُون**/ الأنعام:1﴾ أي «يجعلون له عديلا، فصارَ كقولهم: ﴿**هُمْ به مُشْركون**/ النحل:100﴾ وقيل يعدلون بأفعاله عنه وينسبونها إلى غيره (...) ويصحُّ من قولهم عدلَ عن الحق، إذا جارَ عدولا»[1].

ولم يبتعد عن هذا التأويل أبو حيان التوحيدي «تـ 745هـ» الذي فسّرَ قوله تعالى: ﴿**فلا تتّبعوا الهوى أنْ تعدلوا**/ النساء:135﴾ فقال: «العدول عن الحق، أو من العدول وهو القسط، فعلى الأول يكون التقدير إرادة أن تجوروا أو محبّة أن تجوروا. وعلى الثاني يكون التقدير: كراهة أن تعدلوا بين الناس وتقسطوا...»[2].

يلاحظ أن تأويلات المفسرين لمصطلح العدول تحملُ وجهين، أولهما: الخروج عن الحق. وثانيهما: العدل بمعنى القسط، ونلاحظ أيضا أنهم لم يميزوا بين «العدل» و«العدول» في تفسيرهم، باستثناء «الزمخشري ت 538هـ» الذي جعل العدل مقترنا

---

[1] الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تح: صفوان الداودي، دار القلم، ط4، 1430هـ- 2009، ص 552-553.

[2] أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي جميل، الجزء 2، دار الفكر، د-ط، 1431ه-2010، ص 96.

بـ«الاستقامة والقسط، والعدول بالخروج والاعوجاج»[1] ولعلّ الزمخشري قد استقرَّ على هذا التمييز لأنه فسّر «العدل» في سياقات مشابهة بمعنى الاستقامة والاستواء، فقال عن «قوله تعالى: ﴿**وليكتب بينكم كاتب بالعدل**/ البقرة:282﴾ بالعدل متعلق بكاتب صفة له، أي كاتب مأمون على ما يكتب، يكتب بالسوية والاحتياط، لا يزيد على ما يجب أن يكتب ولا ينقص»[2].

وبالمعنى نفسه استعمله علماء اصطلاح الحديث؛ فـ«ابن الصلاح ت 643 هـ» يرى أن الجماهير أجمعت «على أنه يشترط فيمن يحتجُّ بروايته أن يكون عدْلاً ضابطا لما يرويه»[3]، وتبعه في هذا أحمد بن محمد الشمني «تـ872هـ» حين اعتبر «العدل هو المحافظة على التقوى والمروءة»[4].

وفي سياقٍ موازٍ، ورد مصطلح «العدول» عند البلاغيين، وتردد عندهم كثيرا، ومنهم من أدرجه ضمن مباحث بلاغية ؛ فعبد القاهر الجرجاني «تـ471 هـ» قرنهُ بمصطلحات يدرجها ضمن قسم الكناية؛ فـ«كل ما كان فيه على الجملة مجاز واتساع وعدول باللفظ عن الظاهر، فما من ضرب من هذه الضروب إلاّ وهو إذا وقع على الصواب وعلى ما ينبغي، أوجب الفضل والمزية»[5]، ويمثّل لذلك بقوله: «فإذا قلت: هو كثير رماد القِدْر،

---

(1) الزمخشري جار الله، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، تح: خليل مأمون، دار المعرفة، لبنان، ط3، 2009م-1430هـ، ص 200.

(2) المرجع نفسه، ص 155.

(3) ابن الصلاح الشهرزوري، المقدمة في علوم الحديث، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، 2003- 1424هـ، ص 59.

(4) أحمد بن محمد الشمني، العالي الرتبة في شرح نظم النخبة، تح: معتز عبد اللطيف الخطيب، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 2003-1425هـ، ص 126.

(5) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د-ن، د-ط، ص 430.

كان له موقع وحظّ من القول، لا يكون إذا قلتَ: هو كثير القِرَى والضّيافة»[1] بالإضافة إلى هذا العدول الدلالي، يوظفه بمعنى الانتقال من طريقة إلى أخرى في الكلام وما تعتريه من ملابسات السياق، فيقول: «فصعوبة ما صعبَ من السجع هي صعوبة عرضت في المعاني من أجل الألفاظ، وذاك أنه صعب عليك أن توفق بين معاني تلك الألفاظ المسجعة وبين معاني الفصول التي جعلتَ أردافا لها، فلم تستطع ذلك إلا بعد أن **عَدَلْتَ** عن أسلوب إلى أسلوب»[2].

أما «الشريف الجرجاني ت 816هـ» فقد ذكره بصيغة «الالتفات» فقال معرّفا هذا الأخير: «هو العدول عن الغيبة إلى الخطاب أو التكلّم، أو العكس»[3] فجعل الانتقال في الكلام من ضمير الغائب إلى ضمير الحاضر، عُدُولاً من حالة «أصل الخطاب» إلى حالة «فرع الخطاب». وإذا كان الجرجاني يورد العدول بوصفه التفاتا، بناءً على مشابهة في المعنى بينهما، فإنّ «التهانوي تـ1158هـ» يذكره صراحة، ولا يفرق بينه وبين «العدل» على خلاف ما فعله الزمخشري متأثرا بمرجعية قرآنية، يقول: «والعدل عند النحاة خروج الاسم عن صيغته الأصلية تحقيقا أو تقديرا إلى صيغة أخرى، والعدل مصدر مبني للمجهول، أي كون الاسم معدولا، ولذا فُسِّرَ بالخروج دون الإخراج، والمراد بالخروج الخروج النحوي، أي ما يُبحثُ عنه في النحو، بدليل أنّ العدل من مصطلحات النحاة»[4]، بالإضافة إلى استعماله المصطلحين بمعنى واحد، فإنّ «التهانوي» يقرّر أيضا، أنّ العدول لا يحدث إلا بوجود «أصل مفترض» و«إخراج عنه» فـ «لا بدّ في اعتبار العدل من أمرين،

---

[1] المرجع نفسه، ص 430.

[2] المرجع نفسه، ص 62.

[3] الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر، ص 32.

[4] محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996، ص 169.

أحدها وجود أصل الاسم المعدول، وثانيهما إخراجه من ذلك الأصل؛ إذْ لا تتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الإخراج»[1].

يتبيّن أن المجالات التداولية المتنوعة التي تناولت مصطلح «العدول» قد اتفقت أنّ المعنى الاستعمالي له هو «الخروج عن أصل مفترض» وشذَّ عنهم الزمخشري إذْ فرّق بين العدل والعدول.

أما ورود المصطلح في مجال المدونة اللغوية -وهو ما يعنينا هنا- فقد لاحظنا تردّده عند معظم مُنظّري العربية الأوائل، وبثلاث صور؛ «العدل والعدول والمعدول» وفي بعض الأحايين بألفاظ دالة على مفهوم العدول سنوردها لاحقا. فـ «سيبويه ت 180هـ» قد استعمل مصطلح «المعدول» المشتق من الأصل اللغوي «ع-د-ل» في مواضع كثيرة من كتابه[2] وقد أفاد باستعماله ذاك معنى واحدا هو «الخروج عن الأصل والحيود عنه»، قال معلقا على ما استعملته العرب على غير أصله: «فهذا كله معدول عن وجهه وأصله، فجعلوا آخره كآخر ما كان للفعل، لأنه معدول عن أصله، كما عُدِل نظارِ وحَذَارِ وأشباههما عن حدّهِنَّ...»[3]. ويورد لـ «الخليل تـ175هـ» رأيا في باب النسبة، فمنه ما «يجيء على غير قياس، ومنه ما يُعدل وهو القياس الجاري في كلامهم (...) قال الخليل: كل شيء من ذلك عدَلَتْهُ العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاما لم تحدث فيه العرب شيئا فهو على القياس»[4].

---

(1) التهانوي، نفسه، ص 170.

(2) سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة خانجي، القاهرة، ج3، ط3، 1408هـ/ 1988م، الصفحات: 224-236-270-272-273-274-277-335.

(3) نفسه، ص 274.

(4) نفسه، ج 3، ص 335.

إنَّ أهمّ ملاحظة نوردها في هذا السياق، كَون سيبويه لا يستعمل مصطلحي «العدل والعدول» بل يستعمل «المعدول» وهو اسم مفعول يفيد ما يقع عليه الفعل، وكل معدول لا بد له من أصل عُدِلَ عنه، فهناك تشابه كبير بين استعمال «سيبويه» واستعمال «التهانوي» في «الكشّاف» الذي اشترط في حدوث العدل وجود أصل الاسم المعدول. وعلى هذا النحو سارَ تابعوه من النحاة، فـ «ابن السراج ت 316هـ» يستعمل مصطلح العدل أيضا، ويفرد له بابا في كتابه «الأصول»، فمعنى العدل عنده «أن يُشتق من الاسم النكرة الشائع اسمٌ ويُغيّر بناؤهُ، إما لإزالة معنى إلى معنى، وإما لأن تُسمى به، فأما الذي عُدلَ لإزالة معنى إلى معنى، فمثنى وثلاث ورُباعَ وأحاد، فهذا عُدِلَ لفظُهُ ومعناهُ، عُدِل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين»[1]، وقد استقرّ عنده «العدل» بهذا المعنى، واستعمله في توصيف باقي أبواب النحو الأخرى. قال في باب النداء: «أما التغيير فقولهم: يا فسق ويا لُكَعُ، عدِل عن فاعل إلى فُعَل، للتكثير والمبالغة. كما عُدِل عمر عن عامر»[2]. نلاحظ إلى حدود عصر «ابن السراج» أن مصطلح العدل هو الأكثر استعمالا، بالإضافة إلى ارتباطه ببابٍ وحيد هو «الممنوع من الصرف».

وفي عصر «ابن جنّي ت 392هـ» ظهر مصطلح «العدول» بصفته مصطلحا واصفا لعملية إخراج الأسماء من «أصولها» إلى «فروعها» على مستوى الاستعمال، وقد وظفه ابن جني واستقرَّ عليه في أبواب كثيرة من كتابه الخصائص[3] لدرجة أنْ جعله (العدول) عنوانا لباب من أبواب كتابه «باب العدول عن الثقيل إلى ما أثقل منه لضرب من الاستخفاف» يقول في سياق دفاعه عمّا قاستْهُ العرب في كلامها وجعلته يجري مجرى

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، تح: عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط3، 1417هـ/ 1996م، ص 88.

(2) نفسه، ج1، ص 347. ويُنظر كذلك: ج2، ص 132.

(3) ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط4، د-ت، ج1: 60-363/ ج2: 84-261/ ج3: 20-57-270-345.

لسانها «إذا تركت العرب أمرا من الأمور لعلّة داعية إلى تركه، وجب اتباعها عليه ولم يَسَعْ أحدا بعد ذلك **العدول** عنه»[1] وورد عنده في سياق كلامه عن كراهة توالي ثلاث حركات [2] وفي إبدال الياء واوا[3] وفي سياق تكثير المعنى «ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى، العدول عن معتاد حاله، وذلك فُعَال في معنى فَعِيل...»[4]. ومما يُلحظ عند ابن جنّي، أنه يميّز بين «العدل» و«العدول»؛ فالأول مخصوص بالممنوع من الصرف على نحو ما تقدّم عند سيبويه، أما الثاني فتقع ظِلالُهُ على مستويات النظام اللغوي صوتيا وصرفيا وتركيبيا ومعجميا ودلاليا، ويورد نصا في هذا، ورأى أن سابقيه حصروا «العدل» في أسماء معلومة دون غيرها فـ «لم يعدلوا في نحو: مالك، وحاتم، وخالد، وغير ذلك، فيقولوا: مُلَك، ولا حُتَم، ولا خُلَد، ولسنا نعرف سببا أوجب هذا العدل في هذه الأسماء التي أريناكها، دون غيرها، فإن كنتَ تعرفه فَهَاتِه»[5].

كما ورد المصطلح في سياق الموازنة بين أراء نحاة البصرة، وأراء نحاة الكوفة، عند الأنباري «تــ577هـ» وبالمعاني نفسها التي سبق إيرادها، يقول مرجّحا إحدى المسائل الخلافية: «إنّ الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه»[6] فظاهر الألفاظ يكون «أصلا» محتملا الوقوع، وإذا أمكن وقوعه على ظاهره، فلا يجوز العدول عنه إلى «فرع».

---

(1) نفسه، ج 1، ص 362.
(2) نفسه، ج 1، ص 59.
(3) نفسه، ج 3، ص 18.
(4) نفسه، ج 3، ص 267.
(5) الخصائص، ج1، ص 52.
(6) الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، تح: محيي الدي عبد الحميد، دار الفكر، د-ط، د-ت، ص 243.

أما «السيوطي تـ911هـ» وهو من النحاة المتأخرين، فيستعمل مصطلح «العدل» ويقرنه بالعلة المانعة من الصرف في باب «ما لا ينصرف» فيقول: «العدل هو صرفك لفظا أولى بالمسمى إلى آخر وهو فرع لأنّ أصل الاسم أَن لا يكون مخرجا عَمَّا يسْتَحقّهُ بِالْوَضْعِ لفظا أَو تَقْديرا»[1]، ومثّل لذلك بالصفة الممنوعة من الصرف لكونها معدولة عن غيرها، مثل مثنى وثلاث ورباع، فهي معدولة عن اثنين وثلاثة وأربعة.

إجمالا؛ إنَّ المصطلحين «العدل والعدول» قد استعمِلا في المدونات النحوية القديمة بمعانٍ قريبة من المعاني اللغوية التي أوردتها المعاجم، غير أنهما يدلاّن في المجال النحوي على معنى اصطلاحي ثابت، وصفَ من خلاله النحويون التغييرات التي تطرأ على النظام اللغوي صوتا وصرفا وتركيبا ودلالة، فَهُما إذن، مصطلحان علميّان قد اكتسبا هذه الصفة من اطرادهما في كتب النحو، ومن التوسّع فيهما، فقد لاحظنا استعمال العدول في كل مستويات اللغة.

إنّ الدلالة الاصطلاحية التي رسَا عليها مصطلح العدول إلى حدود عصر «السيوطي» شكلت منطلقا للتوسع في المصطلح نفسه من قِبَل التيّار الأسلوبي، فظهرت مصطلحات جديدة نازعت «العدول» على مستوى وصف تغيّرات اللغة في النظام والاستعمال. وقد ترتب عن توارد كثرة المصطلحات الدالة على معنى واحد[2] خلافٌ في تبني هذا المصطلح أو ذاك، من جهة أولى. واختلاف الترجمات بين اللغات الغربية

---

(1) السيوطي جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998، ص 89.

(2) أحصى الباحث أحمد سليمان خمسة عشر مصطلحا مرادفا لمصطلح العدول، وهي: الانزياح، والتحوّل، والتخطّي، والخروج، والتجاوز، والمخالفة، والمغايرة، والاختلال، والإطاحة، واللحن، والتحريف، والانحراف، والشناعة، والانتهاك، وخرق السنن.

- أحمد سليمان، الأسلوبية: مدخل نظري، المطبعة الفنية، القاهرة، ط2، 1990، ص 44-45.

نفسها من جهة ثانية. لكن بالتتبع والاستقراء، لاحظنا أن الأسلوبيين العرب قد انقسموا إلى ثلاث اتجاهات، آثر الاتجاه الأول مصطلح «العدول»، والثاني تبنّى مصطلح «الانزياح»، والثالث وظف مصطلح «الانحراف».

يمثّل الاتجاه الأوّل «محمد أبو موسى الأزهري» و«محمد عبد المطلب» ويظهر من خلال استقراء عملَيْهما أنهما متأثران بالقدامى، فقد أكثرا من النقل عنهم، ولهذا جاء مصطلح العدول أكثر دورانا من غيره؛ فأبو موسى يورد العدول في باب المسند إليه وما يتعلق به من أحكام الذكر والحذف، فيقول: «إن الأصل في العبارة كما يقتضي العقل والإعراب أن يُذكرا فيها المسند إليه، لأنه الجزء الأهم الذي تُنسب إليه الأحداث والصفات في الجملة، ولا يُحذف إلا إذا كان هناك داعٍ من الدواعي (...) فالأصل أن يُذكر إذا لم يكن هناك مقتضى للعدول»[1]. أمّا محمد عبد المطلب فيفرد فصلا كاملا للعدول الأسلوبي ضمن كتابه «البلاغة والأسلوبية»[2] ويرى أن العدول يحدث في اللغة بالانتقال من مستواها «المثالي» إلى مستواها «الفنّي-الأسلوبي»، فإذا «كان النحاة واللغويون قد أقاموا مباحثهم على رعاية الأداء المثالي، فإن البلاغيين ساروا في اتجاه آخر؛ حيث أقاموا مباحثهم على أساس انتهاك هذه المثالية والعدول عنها في الأداء الفني»[3] ويرى أيضا، أنّ المستوى المثالي للغة الذي أقامه النحاة قد شكّلَ «الخلفية

---

[1] محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، ط4، 1996-1416هـ، ص 181.

[2] محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1994م، (الفصل الثاني من الباب الرابع، ص286).

[3] المرجع نفسه، ص 269.

الوهمية وراء الصـياغة الفنية التي يمكن أن يقيسـوا (البلاغيون) إليها عملية العدول في هذه الصياغة»[1].

أما الاتجاه الثاني، فقد تبنّى مصطلح «الانزياح» بديلا لمصطلح «العدول»، ويمثله «أحمد محمد ويس» و«عباس رشيد الددة»، فقد اختارا «الانزياح» ترجمة عن اللفظ الفرنسي «Lecrat» ويعني حسب أحمد ويس «الابتعاد عن الكلام المألوف والمستعمل»[2] كما أنّ الفعل منه «انزاحَ، مطاوع ينطوي ضِمْنًا على فعل آخر وراءه جعل الشاعر أو الكاتب ينزاح، فهو إذن يستدعي بحثا عن سبب لهذا الانزياح (...) وهذا ليس موجودا في (عَدَلَ) من العدول»[3] ولم يبتعد رشيد الددة عن هذا المعنى، فالانزياح عنده يشير «على نحو صارم ودقيق إلى اختلاف في التواتر عن المعيار أو المعدّل الإحصائي، كالاختلاف المستند إلى انتهاك الأعراف للبنية اللغوية، سواء أكانت تلك البنية صوتية أم معجمية أم دلالية أم نحوية، بمعنى أنَّ الانزياح هو اختراق مثالية اللغة والتجرؤ عليها في الأداء الإبداعي»[4]؛ بغض النظر عن الاختيار الاصطلاحي لـ «الانزياح» كمقابل لـ «العدول»، فإنّ أهم ملاحظة تتمثل في أنَّ ترجمة اللفظ الفرنسي «Lecrat» بالانزياح، لم يتفق عليها رواد هذا الاتجاه، ذلك أنّ «أحمد ويس» ترجمه عن «Lecrat»، أما «رشيد الددة» فقد ترجمه عن «Deviance» الذي يحمل معنى «الانحراف» وإذا كان لابد من

---

(1) المرجع نفسه، ص 269.

(2) أحمد محمد ويس، الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، 2005، ص50.

(3) المرجع نفسه، ص 56.

(4) عباس رشيد الددة، الانزياح في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب، دار الشؤون الثقافية للنشر، العراق، ط1، 2009، ص94.

ترجمة له، فليكن عن المقابل الإنجليزي «Deviation» الذي تقابله أربعة معانٍ في العربية حسب معجم «الأسلوبية والبلاغة»، وهي[1]:

- انحراف أسلوبي
- خروج عن المعتاد في استعمال اللغة
- انحراف عن معايير اللغة
- مخالفة المألوف المتوقّع

وهذه المعاني تلامس في جوهرها معنى العدول كما جاء في أنظار القدماء من النحاة والبلاغيين.

وفي سياق موازٍ، وظف الاتجاه الثالث مصطلح «الانحراف» الذي تبنّاه صلاح فضل بديلا للعدول في دفاعه عن الوظيفة الشّـعرية Poetic Function حيث يقول: «ولكن لا ينبغي أن نغفل أهمية بعض المصطلحات الشعرية التي تلعبُ دورا أساسيا في القضايا البلاغية من منظور شعري، وأبرزها في تقديرنا هو مصطلح (الانحراف) الذي تعددت صيغه في اللغة العربية، فمرة يبحث له الرفاق عن معادل بلاغي قديم وهو (العدول) فَيُقلِّمون أظافره، ويثلمون حِدّتهُ، ومرة أخرى يلجأ الباحثون إلى كلمة ذات إيحاء مكاني واضح، هي الانزياح، تفاديا للإيحاء الأخلاقي المقصود والمستثمر في كلمة (انحراف)»[2].

يتبيّن إذن أنّ المُقَابِلات الاصطلاحية الحديثة لمصطلح العدول التي أحدثها رواد الأسلوبية العربية المعاصرة، وتوسّعوا فيها، لم تعرف إجماعا عليها، بل أخذ كل فريق

(37) Hassan Said Ghazala, A Dictionary of Stylistics and Rhetoric, ELGA Publications, Malta, 2000, P 23 . (PDF)

(2) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996، ص 79.

منهم يقول بمصطلح ويعيب الآخر، الأمر الذي حدا بأحدهم وهو عبد السلام المسدّي أن يتخذَ موقفا وسطا، فأورد جميع الترجمات الممكنة، والمصطلحات الأسلوبية ذات الصلة بالعدول، مع ذكر أصحابها، ثم قرّرَ أنّ «الانزياح ترجمة حرفية للفظة Ecrat (...) والمفهوم نفسه قد يمكن أن نصطلح عليه بعبارة التجاوز، أو نحيي له لفظة عربية استعملها البلاغيون في سياق محدد وهي عبارة (العدول) وعن طريق التوليد المعنوي قد نصطلح بها على مفهوم العبارة الأجنبية»[1].

في تحصيل ما سبق ذكره في هذا المحور، نقول؛ إن مصطلح العدول هو الأكثر دورانا في المدونة النحوية والبلاغية القديمة، وقد ارتبط معناه على وجه الإجمال في النحو بمخالفة أصل الكلام وضعا، ثم اتسع فيه البلاغيون فرأوا في مخالفة أصل التراكيب والخروج عنها «فضلا ومُزيّة» لها أثرها البالغ على المستمع، ما كان للتراكيب الأصول أن تحققها. ثم جاء بعدهم الأسلوبيُّون فزادوا فيه حتى جعلوه خرقا لمعيارية اللغة، واستعمالا لما ندرَ من الصيغ التعبيرية وإن كانت لاحنة، فالانزياح «لحنٌ مُبرّر»[2].

إنّ تطور دلالة مصطلح «العدول» يعكس في شموليته جميع الوقائع اللغوية، سواء كانت داخل النظام اللغوي أم خارجه في دائرة الاستعمال، بخلاف المصطلحات التي أفرزتها الاتجاهات الأسلوبية، والتي ارتبطت في الأساس باللغة الإبداعية (الشعر مثالا)، بل كانت تَعِلَّةً لوجودها. ومهما تعدّدت المصطلحات الأسلوبية المتاخمة للعدول، فقد بقيت مرتهنة بالمباحث التطبيقية التي أولاها النحاة والبلاغيون أهمية في بيان مواضع

---

(1) المرجع نفسه، ص 162-163.

(2) عباس إبراهيم، نظام الشعر، دراسات في الشعر العربي الحديث، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ط2، 2015، ص 33.

العدول اللغوي، الأمر الذي يؤكد أنّ التجديد لم يمس سوى المصطلح؛ ذلك أنّ جانبه الإجرائي بقي مطابقا بشكل كبير للمواضع التي ورد فيها العدول[1].

3- مصطلحات دالة على العدول

إنّ اللافت في مصطلح العدول اللغوي، أنه لم يأتِ في كتب النحاة بلفظ واحد، بل عبّر عنه النحويون والبلاغيون بألفاظ تدلُّ عليه، وتقع ضمن مجاله التطبيقي، وهي ألفاظ ترقى أن تكون مصطلحات قارّة نظرا لتواترها في كتب النّحاة، واللافت فيها أيضا هو طابعها الإجرائي؛ إذْ يلجأ إليها المُدَرّسُون في السياق التعليمي لشرح الظواهر اللغوية المعدولة. ومنها ما يلي:

- **الحملُ على المعنى**: هذا المصطلح كثير الورود عند النحاة، وقد ذكره ابن جنّي في «الجمع بين الأضعف والأقوى» حيث قال: «ويجوز أيضا :أنتم كلكم بينهم درهم، فيكون عود الضمير بلفظ الغائب حملا على اللفظ، وجمعه حملا على المعنى. كل ذلك مساغ عندهم ومجاز بينهم»[2] وأورده ابن يعيش في شرح مسألة سيبويه «ما جاءت حاجتك» فقال: «فلمّا كانت في معناها، أُجريت مجراها،

---

[1] نحيل في هذا الهامش على ثلاث دراسات أسلوبية، تبنّت على مستوى الاصطلاح: الانحراف والانزياح، وعلى مستوى التطبيق المباحث نفسها التي أقرّها النحاة والبلاغيون مواضعَ للعدول، وهي:

- يونس وليئي، ظاهرة الانزياح في شعر أدونيس، مجلة دراسات الأدب المعاصر، عدد 17، 1362هـ.
- أحمد غالب، أسلوبية الانزياح في النص القرآني، بحيث لنيل دكتوراه، جامعة مؤتة، 2008.
- سليم البوزيدي، الانزياح التركيبي وجمالياته الشعرية، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، عدد 18، 2016.

[2] ابن جنّي، الخصائص، ج 3، ص 318.

فـ(ما) اسم مبتدأٌ مرفوعُ الموضع، و(جاءت) فعلٌ ماضٍ فيه ضميرٌ مرفوعٌ يعود إلى (ما)، وأُنّث حملًا على المعنى؛ لأنّ (ما) هو الحاجة في المعنى»[1].

- **خلاف الأصل**: ورد هذا المصطلح عند أغلب النحاة في وصف أبواب العربية، وقد ورد بشكل لافت في كتاب «شرح المفصل» قال ابن يعيش في باب «حروف العطف» متحدثا عن «الواو» ما نصه: «وتقول: جمعت زيدًا وعمرًا، والمالُ بين زيد وعمرو، ولا يجوز بالفاء. وإذا ثبت أنها تستعمل في مواضع لا يكون فيها إلَّا الجمع المطلق؛ امتنع استعمالها مُرتِّبةً؛ لأن ذلك يُودِي بالاشتراك، وهو على خلاف الأصل»[2]. وذكره ابن عقيل في شرحه للألفية في باب «الحال» التي تأتي مصدرا[3].
- **أجريَ مجراه**: ذكر سيبويه هذا المصطلح تعبيرا عن العدول إلى الابتداء بالنكرة وهو ضرب من العدول التركيبي: «ومما يقوى ترك ذلك في النكرة أنه لا يستقيم أن تقول: رجلٌ خيرٌ منك، ويقول: لا يستقيم أظن رجلا خيرا منك، فإن قلت: لا أظن رجلا خيرا منك فجيد بالغ. ولا تقول: أظن رجلا خيرا منك، حتى تنفي وتجعله بمنزلة أحد، فلما خالفَ المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء، لم يجرِ في النفي مجراه لأنه قبيح في الابتداء وفيما أجرى مجراه من الواجب، فهذا مما يقوى ترك الفصل»[4] وذكره المبرّد في قوله: «هَذَا بَاب مَا جرى مجْرى الْفِعْل

---

(1) ابن يعيش، شـــرح المفصّـــل، ج4، ص 338. وســـيأتي الحديث عن هذه المســـألة في المحور المخصص للعدول عند سيبويه.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص 08.

(3) ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي)، شـــرح الألفية، تح: محيي الدين عبد الحميد، دار التراث للنشر، القاهرة، ط 20، 1400 هـ - 1988، ج 2، ص 253.

(4) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 397.

وَلَيْسَ بِفعل ولا مصدر، وَلكنهَا أَسمَاء وضعت للْفِعْل تدل عَلَيْهِ، فأجريت مجْرَاه مَا كَانَت في موَاضعهَا»[1].

4- العدول ظاهرة لغوية

ثمة سؤال ينطرح أمامنا في هذا المحور، ويتصل جزئيا بإشكالية البحث وموضوعه، وهو: متى نعدّ شيئا ما ظاهرة؟ أو بالأحرى متى نعدّ العدول ظاهرة لغوية؟ إنّ الإجابة عن هذا السؤال تفرض أولا أنْ نحدد مفهوم «الظاهرة Phenomenon». جاء في معجم «اللغة العربية المعاصرة» ما نصه: «ظهر الشيء: بدا واتضح بعد خفاء، تبيّن وجوده (...) وظاهرة: ما يمكن إدراكه أو الشعور به، وما يُعرف عن طريق الملاحظة والتجربة (...) أمْرٌ يَنْجم بين الناس ويعمّ»[2].

يتبيّن من هذا التعريف أن مفهوم الظاهرة له معانٍ لغوية واصطلاحية، يمكن إجمالها فيما يلي:

- الظاهرة كل ما يظهر للعيان ويقع تحت منظار الحواس من عناصر الطبيعة.
- الظاهرة واقعة غير معتادة، جديرة بالدرس والاهتمام.
- الظاهرة حقيقة حسّية، يمكن إدراكها عن طريق التجربة والملاحظة.

---

(1) المبرّد (أبو العباس)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، دار عالم الكتب للنشر، بيروت، ط2، 1994، ج 3، ص 202.

(2) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، الجزء 2، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 2008-1429هـ، مادة «ظهر»، ص 1443. نودّ أن نشير في هذا المقام، أنَّ مفهوم الظاهرة مفهوم فلسفي، يصعب إيراد جميع التعريفات التي ارتبطت به، وبالتالي سنقتصر في سياق هذا المحور على ما ينسجم مع حدود البحث وموضوعه.

ومن الملاحظ أيضا، أن هذا المصطلح غالبا ما يرد في سياق التركيب اللغوي الإضافي، في عناوين البحوث والدراسات الاجتماعية، فيكتسب معناه من المضاف إليه، فنقرأ: «ظاهرة الطلاق» و«ظاهرة العنف» و«ظاهرة التديّن» ويرد أيضا في بعض الأبحاث والدراسات اللغوية، ولكنه قليل، مثل: «ظاهرة الحذف»[1] و«ظاهرة الإدغام»[2] وقد شبّه أحد الباحثين الظاهرة اللغوية بأشكال الطبيعة، فهي كـ «المكعّب، لا يكفي لوصفه أن يُسلّط عليه الضوء من نور مصباح واحد»[3].

إذا تقرّرَ أنّ مفهوم الظاهرة يأخذ معناه من المضاف إليه، فإنّه كلما تنوّعت المجالات العلمية اللسانية الدقيقة، كلما تعدّدت الظواهر اللغوية بحسب المستوى اللغوي الذي تنتمي إليه تلك الظاهرة؛ وهكذا فإنّ اعتبار العدول ظاهرة لغوية، يقتضي منا التمثيل له في جميع المستويات اللغوية التي تجعل منه ظاهرة مُدْرَكَة قابلة للدرس والتحليل.

وارتباطا بمواضع العدول التي لاحظها النحاة في سياق تجريدهم للأصول المفترضة التي تُردُّ إليها الوقائع اللغوية المعدولة، فقد لاحظنا بالتتبع أنها تتوزّع على جميع مستويات النظام اللغوي، المستوى الصوتي Phonological level، والمستوى الصرفي Morphological level، والمستوى التركيبي Syntactic level، والمستوى الدلالي Semantic level، وربطوا العدول عن الأصول في هذه المستويات بمقاصد مثل:

---

(1) بوشعيب برامو، ظاهرة الحذف في النحو العربي: محاولة فهم، مجلة عالم الفكر، العدد 3، المجلد 43، يناير 2006.

(2) مرزوق الجابري، ظاهرة الإدغام في معجم النبات، دراسة تحليلية، مجلة مجمع اللغة العربي، دمشق، سوريا.

(3) إسماعيل أحمد عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، دار حنين، الأردن، ط 1، 1992، ص 10.

التخفيف، والعناية والاهتمام، والمبالغة في أصل المعنى، فضلا عن القيود التركيبية التي يفرضها نظام اللغة نفسه.

4-1- العدول الصوتي

اهتمّ القدماء بالمستوى الصوتي في اللغة العربية اهتماما لافتا، نظرا لاتصاله بعلم القراءات القرآنية، وحاجة القرّاء إلى ضبط مخارج الأصوات وصفاتها، فـ «الخليل ابن أحمد» أقامَ معجم العين «وفق المخارج الصوتية متأثرا بالقراءات القرآنية (...) وسيبويه أخذ علم الأصوات عن الخليل»[1] وقد لاحظ «كمال بشر» أن الدراسة الصوتية عند القدماء «كُرّستْ في الأساس لخدمة القرآن الكريم، ببيان كيفية تلاوته وأدائه على الوجه الصحيح نطقا»[2].

انطلاقا من هذه الأرضية المشتركة بين علمي القراءات والأصوات عند القدماء، لاحظنا أنّ القدماء قسّموا صفات الحروف إلى صفات أصول وصفات فروع، وكذلك بنية الكلمات، إلى بنيات أصول تقابلها بنيات فروع، ووزّعوها على ظواهر صوتية مثل الإعلال، والإبدال، والإدغام. ففي جانب الصفات الأصلية المحصورة في عشرين صفة [3] قوبلت بصفات فروع يُعدل إليها لعارض ما، وهذه الصفات منها: التفخيم، والترقيق، والإدغام، والإظهار، والإخفاء، والإقلاب، والمدّ، والقصر، والسكون العرض، والحركة العرضة، والسكت، والإمالة، والتسهيل، والحذف، والإثبات.

---

(1) صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط 5، 1973، ص 276.

(2) كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، د-ط، 2000، ص 24.

(3) وهي: الجهر، والهمس، والشدة، والرخاوة، والتوسّط، والاستعلاء، والاستفال، والإطباق، والانفتاح، والإصمات، والإذلاق، والصفير، واللين، والتكرير، والاستطالة، والقلقلة، والانحراف، والتفشي، والخفاء، والغنّة. وقد قسمت إلى صفات لها ضد، وهي إحدى عشرة صفة، وصفات ليس لها ضد، وهي تسع صفات.

في هذا السياق، ضرب ابن جني مثالا بصوت الطاء، فقال: «اعلم أن الطاء حرف مجهور مستعل، يكون أصلا وبدلا، ولا يكون زائدا. فإذا كان أصلا وقع فاء وعينا ولاما، فالفاء نحو: طبل وطحن، والعين نحو: فطر وخطب، واللام نحو: قرط، وأما البدل فإن تاء "افتعل إذا كانت فاؤه صادا، أو ضادا، أو طاء، أو ظاء، يقلب طاء البتة، لابد من ذلك، كما لا بد من إعلال نحو: قال وباع البتة، وذلك قولك من الصبر اصطبر، ومن الضرب اضطرب، ومن الطرد اطرد، ومن الظهر اظطهر بحاجتي. وأما اطّرد فليس الإبدال فيه من قبل الإدغام، وإنما هو لأن قبلها حرفا مطبقا، ألا ترى إلى اصطبر واضطرب واضطهر مبدلا ولا إدغام فيه. وأصل هذا كله اصتبر واضترب واطترد واظتهر، ولكنهم لما رأوا التاء بعد هذه الأحرف، والتاء مهموسة، وهذه الأحرف مطبقة، والتاء مخفتة، قربوها من لفظ الصاد والضاد والطاء، بأن قلبوها إلى أقرب الحروف منهن، وهو الطاء، لأن الطاء أخت التاء في المخرج، وأخت هؤلاء الأحرف في الإطباق والاستعلاء، وقلبوها مع الطاء طاء أيضا، لتوافقها في الجهر والاستعلاء، وليكون الصوت متفقا»[1]. يُستفاد من هذا النص جملة من الأمور:

- إن للحروف مخارج وصفات أصول، تقابلها مخارج وصفات فروع.
- إن الأصل المفترض الذي أرجع إليه ابن جنّي الأمثلة التي ساقها في كلامه، هو أصل مجرّد غير مستعمل.

إنّ عدول العرب من الأصل المفترض كما في قوله «وهذا كله أصله اصتبر...» إلى الأصل المستعمل (اصطبر واضطرب..) حدث لعارض تباعد صفات الصوت؛ ذلك أن

---

[1] ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، د-ط، د-ت، ص 217-218.

الأصل في «الصاد والضاد والطاء والظاء هو الإطباق»[1] ولما كانت التاء مخففة عدلوا إلى إبدالها طاءً وهي أقرب الحروف منهنّ.

بقيت فكرة الأصل والفرع مهيمنة على التنظير الصوتي حتى على اللغويين المحدثين؛ فـ«تمام حسّان تـ2011» لا يحيد عمّا ذهب إليه ابن جنّي، حيث تحدّث عن الصفات الأصول «للنّون» على النحو الآتي:

- الأصل في النون أن تنطق من اللثة
- الأصل في النون أن تكون أنفية
- الأصل في النون أن تكون مجهورة
- الأصل في النون أن تكون مرققة

ويعلّق على هذه الأصول قائلا: «كل واحد من هذه العناصر الأربعة التي يتكون منها أصل وضع النون صالح لأن يُعدَلَ عنه إلى غيره، فيعدل عن اللثة إلى أحد المخارج الأخرى، وعن الأنفية إلى الفموية، وعن الجهر إلى الهمس، وعن الترقيق إلى التفخيم»[2]، ثم يقدّم بعد هذا التعليق أحد عشر موضعا تستعمل فيه النون معدولة عن أصلها مخرجا وصفة[3].

---

[1] سيبويه، الجزء 4، ص 436.

[2] تمام حسان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص 109.

[3] تمام حسان، المرجع نفسه، ص 110.

وفي جانب بنية الكلمات جَرَّدَ اللغويون ما أسموه ب «أصل البنية» واعتبروه ما يجب أن تكون عليه الكلمات بحسب تركيبها؛ ثلاثيا كان، أم رباعيا، أم خماسيا، وهذا الأصل مجرّد في الحقيقة، ويقابله «الأصل المستعمل-الفرع» أو المعدول إليه، نمثّل له بالآتي:

4-2-1- العدول بالإبدال

يعدُّ الإبدال من العدول الصوتي الذي يمس بنية الكلمة؛ فهو عدول يتم بإبدال حرف صحيح ووضع حرف صحيح مكانه، أو إبدال حرف علة بحرف صحيح، وحصر القدماء العدول بالإبدال في حروف معلومة، كما جاء عند «ابن يعيش ت 643هـ»: «حروف البدل أحدَ عشر حرفا، فيها من حروف الزيادة ثمانية، وهي: الألف والباء والواو والهمزة والنون والميم والتاء والهاء، وثلاثة من غيرها، وهي: الطاء والدال والجيم»[1]، ويقع العدول بالإبدال في خمسة مواضع، هي: إبدال الواو والياء همزة، وإبدال الألف همزة، وإبدال الواو والياء تاء، وإبدال التاء دالا، ثم إبدال التاء طاءً[2]. وفيما يلي أمثلتها:

الأصل المعدول عنه	الأصل المعدول إليه	علّة العدول
دُعاوٌ	دعاءٌ	وقوع الواو متطرفة بعد زلف زائدة
بِنَايٌ	بناءٌ	وقوع الباء متطرفة بعد ألف زائدة
ساوِد	سائد	وقوع الواو بعد ألف اسم الفاعل من الأجوف الثلاثي.

(1) ابن يعيش، شـرح الملوكي في التصـريف، تح: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، سـوريا، ط 1، 1973، ص 213.

(2) عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، مصر، د-ت، د-ط، ص 157-185.

رساال	رسائل	وقوع الألف بعد ألف جمع التكسير في صيغة منتهى الجموع
اوتَصَل-ايتسرَ	اتّصَلَ / اتّسَرَ	وقوع الواو-الياء فاء لفعل على وزن افتعل
اِدْتَعَى	اِدَّعَى	وقوع فاء الفعل الذي على وزن افتعل دالاً «دعا»
اذتكَرَ	اِذَّكَرَ	وقوع فاء الفعل الذي على وزن افتعل ذالاً «ذكر»
اصتبر	اصطَبَرَ	وقوع فاء الفعل الذي على وزن افتعل صاداً «صبرَ»

4-2-2- العدول بالإعلال

يعرّف الإعلال في أدبيات الدراسات الصوتية بأنه تغيير يقع لأحد حروف العلّة، من خلال قلبه، أو حذفه، أو تسكينه، أو تسكينه ونقل حركته إلى الحرف الصحيح الساكن قبله، غير أنّ التغيير الذي يمسّ حرف العلّة ليس تغييرا سطحيا اعتباطيا، بل إنه حسب القدماء ينقلُ الكلمة من أصلها المفترض إلى الأصل المستعمل الذي سُمي فرعا، مثل الكلمات الآتية:

الأصل المعدول عنه	الأصل المستعمل المعدول إليه	علّة العدول
يوْعدُ	يَعدُ	وقوع حرف العلة فاء في مضارع الثلاثي
مُيْقِنٌ	مُوقِنٌ	وقوع الياء ساكنة بعد ضم
قَوَلَ	قَالَ	حركة الواو بعد فتح ما قبلها
مِوْزان	مِيزانٌ	وقوع الواو ساكنة بعد كسر
يرجوُ	يرْجُو	وقوع الواو متطرفة غير مفتوحة بعد حرف متحرك
يصْوُمُ	يصُومُ	وقوع الواو بعد ساكن صحيح

4-2-3- العدول بالإدغام

الإدغام تقريب صوت من صوت، ويحدث في المتماثلين والمتقاربين، عرّفه «الأستراباذي ت 686هـ» بأنه «وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك، بلا سكتة على الأول؛ بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتمادة واحدة قوية»[1] ويتحقق الإدغام في الكلمة الواحدة، وفي الحرفين المتماثلين المتجاورين في كلمتين متجاورتين، وهو كثير وشائع في العربية، مثل:

- مدَّ: وتردُّ إلى أصلها «مددَ»؛ حيث أدغمت الدال الأولى في الثانية
- لم يُسامح حاتم أحدا من رفاقه

فالكلمتان (يسامح-حاتم) وقع بين حرفيهما الأخير والأول المتجاورين إدغام؛ مع العلم أن الأصل في تحقّقهما هو الانفراد، لكن حرفيهما أدغما للتخفيف.

4-3- العدول الصرفي

من الأصول التي جرّدها الأوائل «أصل الصيغة» الذي يعدّ القالب الذي تتشكل به الكلمات، وتردُّ إليه إذا تجافى بها الاستعمال، وتُقاسُ في ضوئه درجة العدول عنه، وقد جُرّد هذا الأصل مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كلٌّ حسب موضعه. لكن اللافت للنظر أن تلك الصيغ المجرّدة يدخلها الاشتراك على مستوى الاستعمال – خاصة المشتقات- في أداء المعنى؛ فصيغة «فَعِيل» تحتملُ أن تكون:

---

[1] الرضـي الأسـتراباذي، شـرح شـافية ابن الحاجب، تح: محيي الدين عبد الحميد ومحمد نور الحسن، الجزء 3، دار الكتب العلمية، لبنان، 1982، ص 235.

- مصدرا، مثل: الرحيل يوم السبت
- صفة مشبّهة، مثل: حاتم رجل كريم
- صيغة مبالغة، مثل: تشومسكي عليمٌ بنظريته

انطلاقا من هذا الاشتراك، ينشأ العدول الصرفي، من خلال العدول عن صيغة صرفية إلى أخرى، تشترك معها في أداء المعنى، أو تزيد، وتنسجم والسياق الذي وردت فيه، مثل العدول عن الوصف بصيغة «فاعل» إلى صيغة «المصدر»، والعدول عن صيغة «مفعول» إلى صيغة «فاعل»، أو العكس، ومن صيغة اسم الفاعل «عالم» إلى صيغة المبالغة «عليم» إلى غير ذلك من العدول الذي يستعمله المتكلم على مستوى صيغ المشتقات.

إنّ العدول الصرفي ليس مجرد تنويع بنائي تتيحه صيغ المشتقات، بل إنه على مستوى الاستعمال يحقق الانتقال من معنى إلى آخر، وقد زعم «فاضل السامرائي» أنه لو «لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة؛ إذ كل عدول من صيغة إلى أخرى، لا بد أن يصحبه عدول عن معنى إلى آخر، إلا إذا كان ذلك لغة»[1]. ومن أمثلته ما يلي:

- **العدول عن اسم الفاعل «فاعل» إلى صيغة «فَعْلٌ» وصيغة المبالغة «فعيل»**

(1) – أ- هذا رجل عَدْلٌ

ب- قال تعالى: ﴿**قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا**/ الملك:30﴾

---

[1] فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، دار عمّار للنشر، الأردن، ط2، 1428هـ/ 2008، ص 06.

ج- قال تعالى: ﴿وَأَنَّ اللهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ/ التوبة:78﴾

نلاحظ أن الوصف في المثالين عُدِلَ فيه عن صيغة «فاعل» إلى صيغة «المصدر»؛ حيث يتضمن الوصف بالمصدر معنى «فاعل» ويزيد عليه مبالغة، قال ابن جنّي معلقا على أصل الصيغة في (1-أ) «رجل عادل، هذا هو الأصل، وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر، لأمرين: أحدهما صناعي، والآخر معنوي؛ أما الصناعي فليزيدك أُنْسًا بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها، كما أوقعت الصفة موقع المصدر، في نحو قولك: أقائما والناس قعود، أي تقوم قياما والناس قعود. وأما المعنوي، فلأنه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه»[1]. وعلى هذا الأساس العدولي أطلق علماء الحديث صفة «عَدْلٌ» على راوي الحديث الذي تُقبل روايته ولا تُجرّح، لأن صفة «العدالة» متجذرة فيه لكثرة تعاطيه لها. وما قاله ابن جنّي في «عدل» ينسحب على الوصف ب «غورا» في (1-ب)، واعتبره الزمخشري «غورا غائرا ذاهبا في الأرض، وهو وصف بالمصدر كعَدْلٍ ورضا[2]. أمّا «1-ج» فإن الأصل في «علاّم» هو «عالم» ولما كانت صيغة «عالم» يشترك فيها من يعلم قليلا أو كثيرا عُدلَ إلى صيغة فعّال/ علاّم» لتدل على كثرة العلم بالغيب والاختصاص به، فصيغة فاعل هي الأصل، وإنما عدل عنه إلى «فعّال» للمبالغة[3].

---

(1) ابن جنّي، الخصائص، الجزء 3، ص 259.

(2) الزمخشري، الكشاف، الجزء 4، ص 583.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 110.

4-4- العدول التركيبي-النحوي

قرّر النحاة القدماء جملة من الأصول النحوية[1] التي تخصُّ بناء الجُمل؛ وذلك في منجز نظري عُرف فيما بعد بـ «نظرية العامل» التي تشكلت في ضوء مفاهيمها التراكيب وعلاقاتها الشكلية والمعنوية، ومن الأصول التي قرّروها، نجد:

- الأصل في العمل للأفعال
- الأصل في الرتبة بين أجزاء الكلام
- الأصل في الذكر والحذف
- الأصل تأخر المعمول على العامل
- الأصل في الأسماء الإعراب
- الأصل في الأفعال البناء

وقر ترتب عن هذه الأصول وغيرها عدولٌ إلى غيرها، التي سمّاها النحاة بـ «الفروع» كلما دعت حاجة الاستعمال إلى ذلك؛ فعدَلتْ العرب إلى إعمال الأسماء المشتقة مثل عمل اسم الفاعل وغيره من المشتقات[2]، وعدلت إلى تغيير مواقع الكلمات داخل نظام رتبة الجملة، مثل تقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم المفعول به على الفعل والفاعل، وتقديم الحال على صاحبها (...) نسوق هنا بعض الأمثلة على ذلك:

(2) أ- هذا الرجل الشاكر ربّهُ

ب- هذا الرجل شكرَ رَبَّهُ

[1] المقصود بالأصول النحوية ليست أصول النحو الذي يبحث في العلم وطرق الاستنباط والتعليل، وإنما المقصود هو الأصول الافتراضية التي قرّرها النحاة في وصف وتفسير أبواب العربية.

[2] ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج1، ص 123-124.

يرى النحاة أنّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله المتعدّي أو اللازم؛ بناءً على مشابهة بينه وبين فعله في المعنى والعمل، على نحو ما قرّره «ابن السرّاج» حين قال: «اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، هو الذي يجري على فعله، ويطّردُ القياس فيه، ويجوز أن تنعت به اسما قبله نكرة كما تنعت الفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم، ويُذكّر ويُؤنّث، وتدخله الألف واللام، ويجمع بالواو والنون كالفعل، إذا قلت: يفعلون. نحو: ضارب وآكل وقاتل، يجري على يضرب فهو ضارب، فيقتل فهو قاتل..»[1].

يوضّح هذا القول أنّ علّة العدول إلى إعمال اسم الفاعل عمل فعله، تكمن أساسا في مشابهته للفعل على مستوى الصيغة والوظيفة؛ فاسم الفاعل يُذَكَّر ويُؤَنَّث ويُجمع مثل الفعل، ويحتلّ الرتبة النحوية نفسها التي يحتلها الفعل، فالفعل «شكر» في البنية «2-ب» مُتعدًّ إلى مفعول به فعمِلَ فيه إعراب النصب، وهو العمل نفسه لـ «الشاكر» في البنية «2-أ». غير أن هذا العدول على مستوى العمل «عمل اسم الفاعل» ليس على إطلاقه، بل جاء مشروطا[2] وهذا يؤكد أن العدول إلى إعماله إنما جاء بعد نظر وتأمّل في استعماله.

ومن الأصول التركيبية التي قرّرها النحاة؛ نجد أصل رتبة المفعول به بعد الفعل والفاعل فـ «الأصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل»[3] غير أنهم عدلوا عن هذا الأصل بوقوفهم على ما خالفه في الاستعمال في لغة القرآن، أو في شعر العرب، ولاحظوا أنّ هذا العدول فيه الجائز وفيه الواجب، واشترطوا قيودا تركيبية في حالة العدول الواجب، وهي:

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص122.

(2) يعمل اسم الفاعل عمل فعله بشروط إذا جاء مجرّدا من (ال)، وهي: أن يدل على الحال أو الاستقبال، وأن يُسبق باستفهام أو نفي أو نداء، وأن يقعَ خبرا، وأن يقع حالا، وأن يقع صفة.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص07.

- أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به
- أن يقع المفعول به ضميرا متصلا بالفعل والفاعل اسم ظاهر
- أن يكون الفعل محصورا في الفاعل

أما العدول الجائز فقد جعلوه متصلا بمعانٍ ذات صلة بمقاصد المتكلّم، يمكن تسميتها تجوّزاً بـ «بمقاصد تداولية» مثل: الاختصاص، والعناية والاهتمام [1] وهي معانٍ قابلة للإغناء تطبيقيا كلما تعددت مقاصد المتكلمين وتنوعت مقامات المنجز الكلامي، وقد زاد عليها «السامرائي» مقاصد أخرى، مثل: «المدح والثناء والتحذير والتعظيم والتوجيه والإرشاد» [2]. وهذا ما تمثله البنيات الآتية:

(3) – أ- أعجبهُ جمالُ المنظر

ب- إنما يعلي الدرجةَ الاجتهادُ

ج- حمَى البيتَ ربُّهُ

(4) – أ- ﴿**إيّاك نعبدُ**/ الفاتحة﴾ - ﴿**بل الله فاعبُدْ**/ الزّمر:66﴾

ب- زان المدينةَ النظامُ

ج- اللهَ سألتُ

نلاحظ من خلال الجمل الواردة في البنيتين «3-أ-ب-ج» و «4-أ-ب-ج» أنّ المفعول به عُدِلَ عن أصل مرتبته في الجملة، فتقدّم على فاعله، ففي الطائفة الأولى (3)

---

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 107.

[2] فاضل صالح السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ج 1، دار ابن كثير، دمشق، ط3، 2019، ص 415.

عُدِلَ إلى تقديم المفعول به وجوبا لتحقق القيود التركيبية[1] لأن المفعول به جاء ضميرا متصلا بالفعل والفاعل اسما ظاهرا في «3-أ»، والفعل محصورا في الفاعل «الاجتهاد» كما في «2-ب»، بينما في «3-ج» فقد اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به. والأمر نفسه في طائفة الجمل «4-أ-ب-ج» حيث عُدِل المفعول به إلى ما قبل الفاعل للاختصاص في «3-أ» والاهتمام في «4-ب» والتعظيم في «4-ج» كأنك تقدّم جوابا لمن سألك، لتبيّن له أنك سألت عظيما لا يرُدُّ منْ سأله.

يتضحُ من خلال ما سبق، أنّ العدول التركيبي مثل العدول الصوتي والعدول الصرفي، يتحقق بخرق أصل التركيب الوضعي، إنْ جوازاً أو وجوبا، فهو عدولٌ من بنية «أصل» إلى بنية «فرع» قابلة للملاحظة والدرس والتحليل. كما أنّ هذا العدول الذي يحدث في جميع مستويات النظام اللغوي لا يتمُّ إلا بعارض ما يُفسّر في ضوئه؛ فقد فسّر القدماء العدول الصوتي «التماسا للخفة»[2] بتعبير سيبويه، وعدّوا التقديم والتأخير «عناية واهتماما» وفي بعض المواضع «تحسينا للكلام»[3].

---

(1) يقصد بالقيد التركيبي، مختلف الروابط اللغوية «العطف-الضمائر-أسماء الموصول» التي تنتسج في ضوئها معاني التراكيب، وتساعدنا على فهم معنى العبارات، عبر تخصيصه، ومنع اللبس في المعنى. انظر في هذا السياق:

- منجي العمري، القيد التركيبي في الجملة العربية، الدار التونسية للكتاب، ط1، 2015.

(2) سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 117.

(3) أحمد أبو حاقة، البلاغة وتحليل الخطاب، دار العلم للملايين، لبنان، ط3، 1993، ص 100.

الفصل الأول

الأبعاد النظرية والتطبيقية

للعدول اللغوي عند القدماء

تمهيد

إنّ المتأمل في التراث اللغوي العربي يلاحظ تشديد النحاة على فكرة النظام اللغوي؛ فقد نظروا إلى اللغة العربية من حيث هي نظام لغوي متكامل يقوم على أسرار وخصائص تركيبية معيّنة، فسعوا إلى كشف تلك الأسرار، وتِبْيانِ تلك الخصائص بإعمال العقل فيما ورد عن العرب، وجمعوا الأشباه والنظائر، وبحثوا في الكليات، استجلاء لما يسمّيه ابن جنّي بـــ«حكمة لغة العرب» وسعيا وراء هذه «الحكمة» قعّدوا القواعد، وأصَّلوا الأصول، لكنهم، وهم في طريق هذا التأصيل، وجدوا أنماطا لغوية معهودة في الاستعمال، وخارجة عن الأصول التي قرّروها، وشاذّة عن القواعد التي أجمعوا عليها، فوجدوا أنفسهم أمام ثنائيات الوضع والاستعمال، الأصل والفرع، والمطّرد وغير المطّرد، المهمل والمستعمل، وبحثوا عن التفسيرات الكامنة وراء الوجوه اللغوية المتقلّبة، فوجدوا لها معانٍ ومقاصد راجعة للمتكلّم، أو راجعة لطبيعة النظام اللغوي نفسه، وقد عبّر سيبويه عن هذا حين قال «وليس شيء يضطرّون إليه إلاّ وهم يُحاولون به وجها»[76] وما ذاك الاضطرار إلا مظهر من مظاهر عدول العرب في لغتهم، وخروجهم عن الأصل تَجَوُّزًا واتساعا مشيا على سنن مستعملة، ومناشدة للإفهام والتأثير. غير أنهم نظروا إلى العدول بعين الريبة والشك أحيانا، وبعين الترخص أحيانا أخرى، فتأَوَّلُوا الظواهر اللغوية بالحذف والإضمار، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى لقياس درجة ذلك العدول اللغوي في الاستعمال.

[76] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 32.

تأسيسا على هذه الأرضية، وسعيا وراء استكناه الأبعاد النظرية والتطبيقية للعدول لدى نُظّار العربية قديما وحديثا، سنقوم في هذا الفصل بعرض تصورات القدماء بالتركيز على ثلاثة نماذج؛ «سيبويه ت180هـ» و«ابن جنّي ت 392هـ» ثم «الزمخشري ت 538هـ». وعطفا عليهم سنعرض تصورات المحدثين حول الظاهرة العدولية من خلال المقاربتين النحوية واللسانية المعاصرة، بالتركيز على «تمام حسّان ت 2011» و «فاضل السامرائي» و «الفاسي الفهري» و«أحمد المتركل» و«عبد الله صولة».

إنّ الاستناد إلى هذه النماذج، لا يعني الاقتصار عليها وحدها فقط، بل سيتخلل ذلك استحضار آراء علماء آخرين كلما دعت حاجة التحليل والمناقشة إلى ذلك بغرض إنشاء مقارنات تروم بيان مظاهر العدول اللغوي ومنزلته في نظام اللغة العربية.

1- العدول عند سيبويه

أشرنا في المدخل المفاهيمي إلى المواضع التي وظف فيها سيبويه مصطلح «العدول»، وفي هذا المبحث نعرض تلك المواضع بشيء من التفصيل، مع ذكر مظاهره ومرجعيته التي يستند إليها سيبويه لتفسير العدول اللغوي.

لم يُصرّح سيبويه في كتابه بلفظ «العدول» صراحة، لكنّه يستعمل ما يدلُّ عليه من مشتقاته، مثل: «جاء معدولا»، و«فمن المعدول»، و«فهي معدولة»، و «قد عُدلَ عن»، ويوظف أيضا ما يدلُّ عليه وليس من لفظه، مثل: «اتساعا في الكلام» و«سعة الكلام» و«توسعوا بذلك» وهي تعابير ذات حمولة إجرائية يعبّر بها سيبويه عن المفهوم ذاته الذي هو «العدول»، ومما لاحظناه أيضا، أنه يستعمل المصطلحات ذات الأصل الاشتقاقي «ع-د-ل» في باب الممنوع من الصرف، والمصطلحات الدالة عليه وليس

من لفظه في أبواب أخرى غير الصّـرف، وهذا التفريق يؤكد ما أومأنا إليه سـابقا، كون سـيبويه يسـتعمل «العدل» في باب «الممنوع من الصـرف» والأبواب الأخرى يخصـها بمصطلحات دالة عليه وتنضوي تحته[77].

1-1- العدول في الممنوع من الصرف

ذكر سيبويه في «باب فُعَل» ما نصّهُ: «اعلم أنّ كل فُعَلٍ كان اسما معروفا في الكلام أو صفة، فهو مصروف، فالأسماء: صُرَد وجُعَل وثُقَب وحُفر، إذا أردت جماعَ الحفرة والثقبة. وأما الصفات فنحو قولك: هذا رجل حُطَم (...) وأما عُمَر وزُفَر فإنّ منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليس كشيء مما ذكرنا، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما، وهو بناؤهما في الأصل، فلمّا خالفا بناءَهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: عامر وزافر»[78].

يُبيّنُ هذا القول إنّ الأصل في الأسماء والصفات هو الصّرف، إلا إذا كانت معدولة عن أصلها، فإنها تمنع من الصّرف لعلّة «العدل»، ويضيف سيبويه أنَّ المعدول عن أصله قد يأتي اسما للفعل، واسما للوصف المنادى المؤنث مثل ما جاء على وزن «فَعَالِ»، قال: «ويُقال: نزَالِ، أي انزلْ، وقال زهير:

---

[77] من المسائل التي أثيرت حول كتاب سيبويه، نجد مسألة تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد. ورغم ذلك التعدد فإن المصطلحات التي أخذها النحاةُ من بعده وتداولوها، أصبحت مصطلحات قارة وواصفة، منها مصطلح «العدل». وهي مسألة ما تزال تلقي بظلالها إلى اليوم؛ حيث تتعدد المصطلحات والمفهوم واحد.

- محمد ثناء، إشكاليات المصطلحية العربية الحديثة، مجلة مصطلحيات، المجلد 1، العدد 1، 1432هـ/ 2011م، ص 14.

[78] سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 222-223.

ولنِعمَ حشو الدّرع أنت إذا دُعيتْ نزالِ ولجَّ في الذّعر

فالحدُّ في هذا: افعَلْ (انزلْ) ولكنه معدول عن حدّهِ (...) ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى: يا خباث، ويا لكاع. فهذا اسم للخبيثة واللكعاء، ومنه قول الشاعر:

لحقتْ حلاقِ بهم على أكسائهم ضربَ الرقابِ ولا يهمُّ المغنمُ

فحلاَقِ معدول عن الحالقة»[79] وقد تبعه «السّيرافي» في شرحه فأقرّ أن ما جاء على فَعَالِ «تجريه مجرى ما لا ينصرف»[80].

يتضحُ مما أوردناه أنّ سيبويه يستعمل «العدل» ويجعله العلّة المانعة من الصرف مع التعريف، لكنه لا يحدد أصل هذا العدل، أهو في اللفظ أم في المعنى، وهذا ما تنبّه له «ابن يعيش ت643هـ» الذي ميّز بين العدل في المعنى والعدل في اللفظ في تعليل الممنوع من الصرف، حين قال: «والفرق بين العدل وبين الاشتقاق، الذي ليس بعدل، أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر، أخذَ من الأول، كـ«ضارب» من «الضرب» فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف (...) والعدل هو أن تريد لفظا، ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فلذلك كان سببا، لأنه فرع على المعدول عنه، فـ(عُمَر) عَلَمٌ معدول عن (عامر) عَلَم أيضا»[81] ومما يتضحُ أيضا أنّ العدل في الممنوع من الصرف بُنيَ على ثنائية الأصل والفرع، فكلُّ «معدولٍ» إنما هو فرع على أصله، قال الزجّاج: «ومنها (أي ومن الفروع)

---

[79] نفسه، ج3، ص 272-273.

[80] السيرافي (أبو سعيد)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008، ج 4، ص 43.

[81] ابن يعيش، شرح المفصّل، تعليق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001/ 1422هـ، الجزء1، ص 174.

عدل الاسم عن جهته، فإن العدل فرع أيضا، لأن عدلك إياه عن أصله هي إزالة عن الأصل»[82].

1-2- العدول بالحمل على المعنى

أورد سيبويه في بعض المواضع عدول العرب في الكلام على وجه الاتساع، ما نصّهُ: «تقول العرب: ما جاءت حاجتَك، كأنه قال: ما صارت حاجتك، ولكنه أدخلَ التأنيث على (ما) حيث كانت الحاجة، كما قال بعض العرب: منْ كانت أمَّك، حيث أوقع (منْ) على مؤنث، وإنما صُيّرَ جاء بمعنى كان في هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثَل»[83].

فسيبويه هنا، يقول بتأنيث الفعل (جاءت) لإشراب (ما) معنى التأنيث، وهي في معنى الحاجة، فحملا على هذا المعنى أنّثَ الفعل (جاءت). وقد تأوّل «السيرافي» (من) و (ما) بأنهما لفظ ومعنى، ويُحملان على التأويل، قال: «اعلم أنّ مَنْ ومَا هما لفظ ومعنى، والألفاظ الجارية عليهما يحق أن تكون محمولة على لفظهما ومعناهما، فإذا جرت على لفظهما كان مذكّرا موحّدا، تقول: منْ قامَ. سواء أردت واحدا أو اثنين أو جماعة من مذكّر ومؤنث. وكذلك: ما أصابك، سواء أردت به شيئا أو شيئين من مذكّر ومؤنّث. ويجوز أن تحمل الكلام على معناهما، فتقول: من قامت، وفيكم من يختصمان، ومن يقُمنَ، ومن يقومونَ، قال تعالى: ﴿ومن **يقنت منكُنَّ لله ورسوله، وتعْمل صالحا**/ الأحزاب:31﴾ فذكّر (يقنت) على لفظ (من) وأنث (تعمل) على معناها، ولو ذكرهما على اللفظ أو أنثهما على المعنى لجاز»[84]. أما صاحب «التعليقة» فيرى أنَّ «جاءت بمعنى صارت في هذه الكلمة دون غيرها، و(حاجتَكَ) منتصبة لأنها خبر (صار)، وأنث (جاءت) وإن كان

---

[82] الزجاج (أبو إسحاق)، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: هدى محمود، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ط1، 1971، ص 05.

[83] سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 50-51.

[84] السيرافي، مرجع سابق، ج1، ص 309.

فاعله (ما) لأنه في معنى الحاجة، فحملَ على المعنى فأنّثَ، وإنْ كان اللفظ مذكرا»[85] ولم يختلف عنه الصبّان في «حاشيته»، إلا أنه زاد عليه بأن (جاء) لا تستعمل بمعنى صار إلا في هذا التركيب حصرا؛ حيث قال: «جاء لا تستعمل بمعنى صار إلا في خصوص هذا التركيب، فلا يُقال: جاء زيد قائما، بمعنى: صارَ»[86].

ومهما كان شأن تعدد الآراء في المسألة، إنْ في تأنيث الفعل وتذكيره حملا على المعنى، أو إشراب (جاء) معنى (صار) فإنّ الشاهد في هو مجيئه معدولا عن وضعه في الاستعمال، فإذا كان الأصل الافتراضي يقتضي مطابقة الفعل لفاعله، فإنه هنا على خلاف ذلك حملا على المعنى.

1-3- العدول بالحذف

من يطّلع على كتاب سيبويه يلاحظ أنه في مواضع كثيرة يلحُّ على ضرورة الحذف لأسباب متنوعة في مقدمتها: طلب الخفة، والإيجاز، والسّعة في الكلام، وكلّها أسباب تقع تحت طائل العدول، ويلاحظ أيضا حرصه ُعلى بيان عادة العرب في الحذف، تلك العادة التي أصبحت أصولا مستعملة، في مقابل الأصول غير المستعملة، يقول: «واعلم أنهم يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يُستعمل حتى يصيرَ ساقطا»[87] يفهم من هذا أن الأصل الافتراضي هو (الذكر) ولكنهم يعدلون عنه إلى (الحذف) لعلّة من العلل، منها: الاستغناء.

---

[85] الفارسي (أبو علي)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1990 الجزء 1، ص 82.

[86] الصبّان (محمد بن علي)، الحاشية على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417-1997هـ، ج 1، ص 337.

[87] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 24-25

من الأمثلة التي يسوقها عن العدول بالحذف، قوله: «وذلك قولك: متى سيرَ عليه؟ فيقول: مقدَمَ الحاجّ، وخفوقَ النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر. فإنما هو: زمن مقدم الحاجّ، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار»[88]. فهذه الأمثلة تبيّن أنّ الحذف خاضع لمذهب العرب في الكلام، طلبا للخفة والاقتصاد في الجهد، وعدولا إلى ما يتيحه نظام اللغة. ويشترط سيبويه في الحذف، أن يكون المحذوف معلوما لدى المخاطَب، وإلاّ وقع اللّبس، و«إنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا، ولأنّ المخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل»[89]. إنّ الحذف، من خلال ما تقدّم، مظهر من مظاهر العدول عن الأصل «الذكر» الذي تُردُّ إليه العناصر المحذوفة لمعرفة الفرق بين البنيتين معا، البنية الأصل، والبنية المعدولة عنه في الاستعمال.

1-4- العدول بالتقديم والتأخير

صدّر سيبويه كتابَه بالحديث عن مسألة غاية في الأهمية من خلال الإشارة إلى مواقع الكلمات في التركيب، وما يحسُنُ في مواقع مخصوصة دون غيرها في أداء المعنى[90] وذلك بتقسيم الكلام إلى أنواع في سلّم درجات القبول والرفض، حيث قال في باب استقامة

---

[88] نفسه، ج1، ص 222

[89] نفسه، ج1، ص 224

[90] تذهب بعض الدراسات اللغوية الحديثة إلى محاولة استخراج المباحث البلاغية من الدرس النحوي، من خلال البحث عن آراء النحاة ذات الصلة بالبلاغة. ولعلّ دراسة «أثر النحاة في البحث البلاغي» واحدة منها، حيث حاول صاحبها استدراج سيبويه من حقل النّحو إلى حقل البلاغة، فألبسه بردة البلاغة. ولئن كانت هذه المحاولة مهمّة في تعميق البحث البلاغي في المجال النحوي، فإنها تبقى مرتهنة بإمكانية الفصل بين الحقلين في الواقع اللغوي، والحق إنّ الفصل بينهما من قبيل الإجراء فقط، لأن كلا العِلمَيْن يهتمان بالمعنى، ينظر: عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1998 (الفصل الأول، ص 67 وما بعدها).

الكلام: «فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن، فقولك: أتيتك أمسِ وسآتيك غدا. وأما المحال، فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب: حملتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيتُ، وكي زيد يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب، فأن تقول: سوف أشربُ ما البحر أمس»[91].

يستفاد من هذا النص أن سيبويه اهتم بمواقع الكلمات في سياق التركيب من خلال وضع الأسس التركيبية والمعنوية لتأليف الجمل، وصوغ العبارات، ثم تصنيفها في سلّم القبول والرّفض، فلا يُحكم بقَبُول تركيب ما، إلا بعد شروط سلامة التركيب والمعنى على حدّ سواء، وأن «يكون جائزا في كلام العرب»[92]، وهذا الجواز يحتمل تعدد صور التراكيب للأصل الواحد؛ حيث يصبح للمتكلم خيارات تركيبية عديدة يعدل إلى استعمال صورة منها دون غيرها، من جملة تلك الصور ما قرّره سيبويه في باب «الاسم المبني على الفعل قُدّمَ أو أُخّرَ» وقد قال فيه: «فإذا بنيتَ الاسم عليه، قلت: ضربت زيداً، وهو الحدّ. لأنك تريد أن تُعملَهُ وتحملَ عليه الاسم، كما كان الحدّ: ضربَ زيد عمرا. حيث كان (زيد) أول ما تشغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه. وإنْ قدّمتَ الاسم، فهو عربيّ جيد، كما كان ذلك عربيا، وذلك قولك: زيداً ضربتُ»[93].

إنّ حرية المتكلم في التصرف بكلامه ظاهرة فيما قرّره سيبويه على مستوى تقديم كلمات على أخرى في سياق التركيب «زيدا ضربتُ» وعدّهُ سيبويه «عربيا جيدا» وإن لم

---

[91] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 26-25.

[92] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص 186.

[93] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 80.

يأتِ على حدّهِ، وهذا هو وجه العدول بالتقديم والتأخير؛ إذ الحدّ حسب السيرافي «تأخر المفعول وهو الأصل والوجه»[94] هذا الأصل النحوي بقي معيارا لقياس درجة العدول عنه إلى مرحلة متأخرة من التأليف النحوي كما هو في المتون النحوية ذات الطابع التعليمي، إذ قال ابن مالك[95]:

وبعد فعلٍ فاعل فإنْ ظهرْ فهو، وإلا فضمير استترْ

لكن مخالفة هذا الأصل والعدول عنه إلى غيره، إنما تكون بانسجام مع نظام اللغة، لا بخرق قواعدها، لأن الكلمات وإن تغيّرت مواقعها فإنّ وظائفها المسندة إليها تبقى قارة وثابتة، لأنها ستحمل معها «صفاتها الدلالية النحوية»[96] وهذا ما أقرّه سيبويه عند حديثه عن الكلام الذي يخرق تلك القواعد فيقع في الخطإ، أو لم يأتِ على سنن العرب في التعبير، وأطلق عليه «المستقيم القبيح».

ومن الأصول التي قرّرها سيبويه ورأى العرب عدلت عنها إلى أصل آخر في الاستعمال، نجد أصل ما له حق الصدارة بعد حروف الاستفهام، فقد أشار إلى أنه في حال اجتماع الاسم والفعل بعد أداة الاستفهام، فإن الأصل في التركيب أن يليها الفعلُ لا الاسم، فنكون أمام البنية الآتية:

أداة الاستفهام + الفعل + الاسم

وهذا ما يمثله أصل الوضع، لكن العرب عدلت عنه في الاستعمال توسّعا في الكلام، وهذا مؤدّاه الخروج عن القاعدة، يقول: «وذلك أن من الحروف حروفا لا يذكر بعدها

---

[94] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص 372.

[95] ابن عقيل، شرح الألفية، مرجع سابق، ج2، ص 76.

[96] مازن الوعر، نحو نظرية لسـانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأسـاسـية في اللغة العربية، دار الطلاس للنشر والتوزيع، ط1، 1992، دمشق، ص 107.

إلا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره، مُظهراً أو مُضْمرا (...) وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم توسعوا فيها فابتدؤوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك. ألا ترى أنهم يقولون: هل زيد منطلقٌ؟ وهل زيد في الدار؟ وكيف زيد آخذٌ؟ فإن قلتَ: هل زيدا رأيتَ؟ وهل زيد ذهب؟ قبُحَ ولم يجز إلا في الشعر، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل، فإن اضطُرّ شاعر فقدّم الاسم فنصب كما كنت فاعلا ذلك بقد ونحوها، وهو في هذه أحسن، لأنه يبتدأ بعدها الأسماء، وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب، وأنه يريد به من المخاطب أمرا لم يستقر عند السائل، ألا ترى أن جوابه جزم، فلهذا اختير النصب وكَرِهوا تقديم الاسم، لأنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء، وجوابها كجوابه، وقد يصير معنى حديثها إليه، وهي غير واجبة كالجزاء، فقبح تقديم الاسم»[97].

غير أن سيبويه يستثني هذا من الاستفهام بالهمزة، فيرى أنه جائز الابتداء بالاسم بعد الأداة «وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في (هلاَّ) وذلك لأنها حرف للاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره، وإنما تركوا الألف في (منْ) و (متى) و (هل) ونحوهنّ حيث أمنوا الالتباس، ألا ترى أنك تدخلها على (من) إذا تمت بصلتها، كقول الله عز وجل: ﴿**أفمن يلقى في النار خير أمن يأتي آمنا يوم القيامة**/ فصّلت:40﴾ ولكنهم تركوا الألف استغناء، إذ كان هذا الكلام لا يقع إلا في الاستفهام، فهي هنا بمنزلة (إنْ) في باب الجزاء فجاز تقديم الاسم فيها»[98].

يستفاد من النصين السابقين أن سيبويه يرى جملة الاستفهام فعلية في الأصل، استفهامية في الشكل:

---

(97) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 98-99.

(98) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 100-99.

هل زيد منطلقٌ؟ ⟵ أصلها: هل انطلق زيد؟

ويترتب عن هذا الأصل أن حرف الاستفهام يفرض قيدا على ما يتصدّر بعده، وهو «الفعل» بحيث يصبح هذا الترتيب إجباريا إلا في الاستفهام بالألف على نحو ما أجاز سيبويه.

لقد عرض سيبويه بعد استقراء القرآن، وما وصله من كلام العرب صورا وحالات متنوعة للتقديم والتأخير، لا يتسع السياق البحثي لذكرها كلها، لأن هذا يقتضي تخصيص بحث مستقل ينهض بدراسة التقديم والتأخير عند سيبويه[99] ويكفينا ما مثّلنا له به في سياق بيان منزلته من ظاهرة العدول اللغوي.

2- مرجعية تفسير العدول عند سيبويه

إنّ المتأمل في كتاب سيبويه يلاحظ أنه ينطلق في تقرير مسائل النحو من اللغة الحية الجارية على ألسن الناس وقتئذٍ، أو المنظومة على لسان الشعراء، وباتكائه على اللغة الحيّة اندفع كثير من الباحثين في اللسانيات المعاصرة إلى دراسة المنجز النحوي لسيبويه في ضوء ما أفرزته اللسانيات من مفاهيم جديدة في حقلي التركيب والتداول وصلت في بعض الأحيان إلى حد إسقاط مفاهيم معاصرة لها شرطيتها الراهنة على ما أنجزه سيبويه [100]. إما محاولة في البحث عن السبق العلمي، أو إجراء تطبيقيا لأطر نظرية غربية معاصرة،

---

(99) نحيل هنا على صور التقديم والتأخير التي لم يسعفنا السياق لذكرها:
- تقديم المفعول على الفاعل
- تقديم خبر كان على أسمائها
- تقديم المفعول على الفاعل في باب الفعل «كسى»
- تقديم الخبر على المبتدإ

(100) نذكر من تلك الدراسات ما يلي:

وليس بخافٍ أن هذا الإسقاط من شأنه أن يلوي أعناق الكلام، وأن يتأوله على غير وجهه، ومن ذلك ما قاله رحيم مجيد «وقد راعى سيبويه كثيرا في تأويلات قَصْدَ المتكلم وأحوالَ المتخاطبين، وهو قريب عما قام به (سيرل J, Searl) في التمييز بين الأفعال المتضمنة في القول والأفعال التأثيرية»[101].

لاحظنا من خلال الأمثلة المعدولة التي عرضناها سابقا أن سيبويه درسها بحسب ما كان سائدا عند نحاة عصره، فنظر في طرق رصف الجمل، وتحقيق سلامتها، وصحة تراكيبها إعرابا وبناءً، بما يكفي لأداء المعنى، غير أننا لاحظنا في بعض المواضع أنه يبحث في العلل الكامنة وراء مجيء تراكيب على غير أصولها، فنراه تارة يجعلها عللا لغوية محضة، وتارة يجعلها عللا خارج اللغة، يكون الفاعل فيها المتكلم ومقاصده التي يعنيها باختيار تركيب دون آخر، ومن ذلك ما يلي:

- إدريس مقبول، الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب، الأردن، ط1، 2006.
- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، دار الحكمة، الجزائر، ط1، 2009.
- رحيم مجيد، تحليل الخطاب في كتاب سيبويه، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط1، 2021.

(101) رحيم مجيد، تحليل الخطاب في كتاب سيبويه، ص 25. وكان أولى به أن يقف عند قوله (أحوال المتخاطبين)؛ ذلك أن ما يمثله المنجز النحوي لسيبويه يقف عند حدود ما قبل نظري Pre-theoretical، وليس هذا تنقيصا من «الكتاب» ولكنه نظر إليه بكونه المحاولة العلمية الأولى في تاريخ علم النحو العربي، وما صاحبها من إشكالات منهج التأليف، والتراكم العلمي، وإنّ الغرض من هذا التنبيه هو إصرارنا على البحث عن المرجعية التي فسّر سيبويه في ضوئها العدول اللغوي دون إسقاط خارجي.

2-1- العدول على شرط العناية والاهتمام

يتميز سيبويه في كتابه بكونه ينطلق من أمثلة جارية في الاستعمال اللغوي وينظر في وجوه تقلباتها على الألسن، يقول: «فإن قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدّما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإنْ كان مؤخرا في اللفظ، فمن ثمّ كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدّما، وهو عربي جيد كثير، كأنهم يقدّمون الذي ببيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإنْ كان جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم»[102].

يرى سيبويه في تحليله السابق أن العدول عن أصل التركيب (فعل-فاعل-مفعول به) إنما مردّه إلى شرط العناية والاهتمام لدى المتكلم، الذي أخرج كلامه وفق البنية (فعل-مفعول به-فاعل)، لأن الضرب وقع على زيد وهو مركز اهتمام المتكلم، ولهذا عدل إلى تقديمه، ويحكم عليه بأنه «عربي جيد كثير». لكن العدول إلى هذا التركيب على شرط العناية والاهتمام يتحقق إذا دل الإعراب عليه، كما اشترط السيرافي، لأن تقديم المفعول يكون «لدلالة الإعراب عليه، فلم يضر من جهة المعنى تقديمه (...) فإذا وقع في الكلام ما لا يتبيّن في الإعراب في الفاعل والمفعول، قُدّم الفاعلُ لا غير، كقولهم: ضرب عيسَى موسى»[103].

2-2- العدول على شرط التنبيه

أشار سيبويه في باب «الأمر والنهي» إلى أن الأصل في تركيبهما هو الابتداء بالفعل (فعل-اسم) على نحو ما قرّره في باب الاستفهام وحروفه، لأنهما يتحققان بـ «الفعل» في حالتي الإظهار والإضمار. لكنهما قد يتحققان على خلاف هذا الأصل، ويفسّر سيبويه

---

(102) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 34.

(103) السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص 263.

هذا العدول باستحضار قصد «التنبيه» عند المتكلم أو المخاطب، فقال: «وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربهُ. ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء، ونبّهت المخاطَب له لتعرّفه باسمه (...) وقد يحسنُ ويستقيم أن تقول: عبد الله فاضربه، إذا كان مبنيا على مبتدإ مظهر أو مضمر. فأما في المظهر فقولك: هذا زيد فاضربه. وإن شئت لم تظهر (هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته...»[104].

إن العدول إلى تقديم الاسم على الفعل في الأمر والنهي، يفسّر بحسب ما أورده سيبويه بتوفر شرط «التنبيه» من قبل المتكلم، وعلى هذا النحو نميّز بين تركيز التنبيه على الاسم أو الفعل في الجمل الآتية:

(5) – أ- اعبد اللهَ

ب- هذا الله فاعبده

ج- الله فاعبده

تمثل هذه الجمل (5) «البنية الأصل» في مقابل «البنية الفرع» المعدول إليها على شرط التنبيه، ونلاحظ توزيع التنبيه بين فعل الأمر في (5-أ) حيث يركز المتكلم على فعل العبادة، وبين الاسم في (5-ب-ج) حيث يركز المتكلم على «المخصوص بالعبادة».

2-3- العدول على شرط الضرورة

إنّ الناظر في كتاب سيبويه يلاحظ على أغلب أبوابه، أنه يعرض المسألة النحوية بوجوهها المختلفة، ويذكر ما جاء فيها اضطرارا؛ فمعظم الظواهر اللغوية المعدولة عن

[104] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 138.

أصلها يفسّرها سيبويه بالضرورة عندما يستشهد بالشعر[105] وإثبات هذه الضرورة إنما هو إثبات لحرية التصرف في المستوى الإبداعي للغة الذي تتنازعه عدة معايير، منها: معيار سلامة اللغة، ومعيار الجمال، ومعيار القبول، ولهذا لم يكن له بدّ إلا أن يقرّر قائلا: «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام»[106] وتبعه في ذلك السيرافي الذي فصّل في موضوع العدول في الشعر على شرط الضرورة[107] . وسيبويه إذ يقرر حق العدول جوازا على هذا الشرط فإنه يقيمه على أساس التمييز بين الكلام العادي، والشعر، ومن ذلك قوله: «ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقض، فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

صددْتِ فأطولتِ الصدود وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدومُ

وإنما الكلام: قلَّ ما يدوم وصالٌ»[108].

فتقدم الفاعل على فعله في الأصل يجعله يتحوّل إلى معنى وظيفي آخر هو الابتداء، وبقاؤه على معناه مع تقدّمه أمر غير مستساغ، قال الأعلم الشنتمري: «أراد: وقلَّ ما يدوم وصالٌ، فقدّم وأخّر مضطرا لإقامة الوزن والوصال على هذا التقدير فاعل مقدّم. والفاعل لا يتقدّم في الكلام إلا أن يبتدأ به، وهو من موضع الشيء في غير موضعه»[109].

---

[105] محمد مراد، شـواهد سـيبويه بين الحجاج والاحتجاج، مجلة المورد العراقي، جامعة الكوفة، العدد 62، المجلد 24، 2016، ص 33.

[106] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 26.

[107] السيرافي (أبو سعيد)، ضرورة الشعر، تحقيق، رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1985، ص 33-34.

[108] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 31.

[109] الشنتمري (الأعلم)، شرح أبيات سيبويه، مؤسسة البلاغ، بغداد، ط1، 1999، ص 89.

إنّ سيبويه إذ يقرّر جواز الخروج على الأصل للضرورة الشعرية، فإنه يتقبّل ذلك من الناحية الدلالية؛ حيث سمّاه «مستقيما» لأنه لم يخرق صحة النظام اللغوي. على عكس مصطلح القبح الذي يطلقه على الخروج عن قواعد النظام. وبهذا يقر بأن الخروج على الأصل اضطرارا مع الحفاظ على المعنى الكلّي للتركيب المترتب على صحة العلاقات النحوية هو عدول جائز للضرورة حيث يستند الشاعر على معطيات الكلام المنثور ثم ينظمه وفق شرطيْ الوزن والقافية.

3- العدول عند ابن جنّي

تصنف كتابات ابن جنّي بالنظر إلى عصره (القرن الرابع الهجري) ضمن كتب «الصناعة النحوية» حيث كان علماء النحو قد انتقلوا إلى مرحلة متقدّمة في الوصف والتفسير، وكان ابن جنّي على رأس أولئك النحاة تأليفا ودرسا، وكتبه في هذا المجال شاهدة له بالريادة وعميق الثقافة، وسعة الاطلاع على كلام العرب[110] ، وبالنظر إلى هذه المكانة العلمية يلاحظ المطّلع على تراثه أنه درس العربية دراسة دقيقة ابتداء بنظامها الصوتي ومرورا بالنظام الصرفي وانتهاء بنظاميها النحوي والبلاغي، وما ذاك إلا بحثا عما «أودعته هذه اللغة من خصائص الحكمة»[111] على حد تعبيره، ولعلّ تلك الحكمة كامنة في نظامها اللغوي الذي «لا ينتصف منه ولا يكاد يحاط به»[112] ولذلك فهي تحتاج إلى «فقاهة في النفس ونصاعة في الفكر، ومساءلة خاصية، ليست بمبتذلة ولا ذات هجنة»[113].

---

(110) فاضل صالح السامرائي، ابن جنّي النحوي، دار النذير للطباعة والنشر، بيروت، ط4، 2003، ص 28.

(111) ابن جنّي، الخصائص، مرجع سابق، ج1، ص 01.

(112) الخصائص، ج2، ص 145.

(113) الخصائص، ج3، ص 319.

وسعيا إلى استجلاء وجوه تلك الحكمة يعقد ابن جنّي بابا يعنونه بـ «شجاعة العربية»، هذا الباب الذي ذكر فيه جملة من الظواهر اللغوية التي يتحقق فيها العدول اللغوي بوجوه متنوعة، وفي هذا قال: «اعلم أن معظم ذلك إما هو الحذف والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف»[114].

تأسيسا على هذا القول، نتساءل: إلى أيّ حد يمكن اعتبار شجاعة العربية مدخلا للحديث عن وجوه التعبير المعدولة عنده؟ وللإجابة عن هذا التساؤل ننطلق من الفرضية التي وضعها ابن جنّي ونظراؤه من القدماء، والتي ترى أن النظام اللغوي يقوم على ثنائية الأصل والفرع؛ حيث يعدل إلى الفرع بما عبّر عنه ابن جنّي في قوله السابق «بالحذف والزيادة...» وقد يكون هذا العدول مطّردا فيقاس عليه، أو لا يطّرد فلا يقاس عليه، ويلحق بالعدول للضرورة ولا يكون إلا في الشعر، وفيما يلي بيان لمظاهر ذلك العدول:

3-1- العدول بالحذف

على خلاف ما رأينا في العدول بالحذف عند سيبويه، نقف هنا على تحليل أعمق للعدول بالحذف، الذي يقسّمه إلى أربعة أنواع فيقول: «قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»[115] لقد أدرك ابن جنّي في هذا القول أن الحذف تركيب فرعي معدول عن التركيب الأصلي «الذّكر» كما أنه مطّرد في جميع أقسام الكلام، يقع في الجملة بنوعيها «الفعلية والاسمية» وما يتّصل بهما من الفضلات في حالة الجمل الفعلية.

---

(114) الخصائص، ج2، ص 360.

(115) الخصائص، ج2، ص 360.

3-1-1- حذف الجملة

يقول ابن جنّي: «فأما الجملة فنحو قولهم في القسم: والله لفعلت، وتا الله لقد فعلت، وأصله: أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال من الجار والجواب دليلا على الجملة المحذوفة» [116]. يستفاد من هذا القول، أمران، أولهما: أن الحذف جارٍ في الاستعمال اللغوي، وأن نسق العربية لا يرفضه، بل هو وجه من وجوه الإيجاز عند البلاغيين. ثانيهما أن الحذف لا يكون إلا بدليل، سواء كان دليلا داخليا لغويا، أو دليلا مقاميا [117]، ولهذا علّق على حذف الجملة بقوله: «وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة من الجزء من الفعل، نحو: ضربت ويضربان (...) وما أشبه ذلك مما يدل على شدّة اتصال الفعل بالفاعل، وكونه معه كالجزء الواحد» [118].

3-1-2- حذف المضاف

من صور العدول بالحذف التي أوردها ابن جنّي نجد حذف المضاف على وجه الاتساع؛ حيث قال: «وقد حذف المضاف، وذلك كثير واسع، منه قوله تعالى: ﴿**ولكنّ البرّ مَنِ اتّقَى**﴾ البقرة:177. أي برّ من اتقى، وإن شئت كان تقديره: ولكن ذا البرّ من اتقى،

---

[116] نفسه، ص 360.

[117] فصل ابن هشام في كتابه «مغني اللبيب» الكلام عن شروط الحذف؛ حيث حصرها في ثمانية شروط، هي: 1- وجود دليل على المحذوف إذا كان عمدة. 2- ألا يكون المحذوف كالجزء الذي بدونه يختل التركيب. 3- ألا يكون المحذوف مؤكدا. 4- ألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر. 5- ألا يكون عاملا ضعيفا. 6- ألا يكون المحذوف عوضا عن الشيء. 7- ألا يؤدي حذف ما يُحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه. 8- ألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع وجود العامل القوي. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ص 692-694.

[118] الخصائص، ج2، ص 369.

والأول أجود، لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدإ، لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور، ومنه قول عزّ وجل ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ يوسف:82. أي أهلها»[119].

إنّ الاتساع الناتج عن حذف المضاف والجملة يؤدي إلى ظهور تراكيب مجازية أقوى وأبلغ في تحصيل المعنى، وفي هذا يرى ابن جنّي أن حذف جملة الجواب فيه أثر بليغ على المخاطَب، إذ يقول: «وذهب أصحابنا إلى أن حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره، ألا ترى أنك إذا قلتَ لغلامك: والله لئن قمتُ إليك، وسكتّ عن الجواب، ذهب بفكره إلى أنواع المكروه من الضرب والقتل والكسر وغير ذلك (...) ولو قلتَ: والله لئن قمت إليك لأضربنّكَ، فأتيتَ بالجواب فلم يتقِ شيئا غير الضرب (...) فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه»[120].

إنّ صور الحذف التي يوردها ابن جنّي في باب «شجاعة العربية» وبالنظر إلى تعدّدها يؤكد أنّ العدول إليها من الاختيارات التعبيرية التي يتيحها نسق العربية للمتكلّم، مما يجعله قادرا على التعبير عن حاجاته بالصور التي يريد دون أن يتحرّج من شروط النظام اللغوي المعياري.

3-2- العدول بالتقديم والتأخير

حظي هذا المبحث بفصل مستقل عند ابن جنّي ضمن باب «شجاعة العربية» وخاض فيه خوضا طويلا، فقسّم التقديم والتأخير إلى وجهين «أحدهما: يقبله القياس، والآخر ما يسهّله الاضطرار»[121] وأدرج في الوجه الأول تقديم المفعول على الفاعل والفعل،

---

(119) الخصائص، ج2، ص 361.

(120) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، مرجع سابق، ج2، ص 647.

(121) الخصائص، ج2، ص 382.

وتقديم الظرف، والحال، وتقديم الخبر على المبتدإ، والمفعول لأجله على فعله[122]، وإذا كان قد جعل رتب هذه الظواهر غير محفوظة، فإنه في المقابل جعل رتب ظواهر أخرى محفوظة لا تقبل العدول فيها بالتقديم والتأخير، فلا «يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المبدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، وعطف النسق على معطوفه (...) ولا المضاف إليه على المضاف، ولا تقديم الجواب على المجاب، شرطا كان أو قسما»[123] فهذه رتب لا تقبل التقديم والتأخير، لأن نسق العربية سيحدث فيه خلل. وبالمقارنة بين الرتب المحفوظة وغير المحفوظة[124] في نسق العربية، يكشف ابن جنّي عن مساحة الإطار العدولي الممكن الذي تسمح به شجاعة العربية، وهذه المساحة يملؤها المتكلّم العادي والمتكلم المبدع (الشعراء مثالا)، ونشدد في هذا السياق على ضرورة التمييز بينهما؛ ذلك أن البلاغيين تأوّلوا العدول بالتقديم والتأخير بكونه نشاطا بلاغيا تتوارى خلفه الخواطر والأغراض الحيّة، وليس مجرّد إمكانات نحوية يسمح بها النسق؛ إذ مردّ الأمر هنا إلى ما يسميه البلاغيون بـ «الغرض الجمالي»[125] على خلاف النظر النحوي لابن جنّي الذي كان همّه إبراز وجوه «نقض المراتب النحوية»[126]، وهذا النقض إذا اطردَ واتسع نطاق استعماله يتحوّل إلى قاعدة نحوية، وقد نقل ابن جنّي رأيا لأستاذه «ابن فارس» حين قال: «حتى

[122] نفسه، ج2، ص 384.

[123] نفسه، ج2، ص 385-387.

[124] شكل هذا التمييز الذي أقامه ابن جنّي أرضية للنحاة المحدثين لتعميق البحث في مسألة الرتبة في نظام العربية، وعلى رأسهم تمام حسّان في «اللغة العربية معناها ومبناها» واللساني عبد القادر الفاسي الفهري في «اللسانيات واللغة العربية»، وسيأتي الحديث عنهما في المبحث الثاني من هذا الفصل.

[125] من البلاغيين الذين رأوا في التقديم والتأخير نشاطا بلاغيا نجد عبد القاهر الجرجاني في كتابه «دلائل الإعجاز» الصفحات 107-108-109-110.

[126] الخصائص، ج2، ص 293.

دعا ذاك أبا عليّ إلى أن قال: إنّ تقدُّمَ المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه (...) وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا، نحو قوله تعالى: ﴿**إنّما يخشى الله من عباده العلماءُ**﴾ فاطر:28. وقول ذي الرّمة:

أستحدثَ الركب من أشياعهم خبراَ أم عاودَ القلبَ من أطرابهِ طربُ»[127]

من الصور التركيبية المعدولة عن أصلها التي أفاض فيها ابن جنّي الحديث، نجد تقديم رتبة المفعول به على الفاعل والفعل، ويقارن بين الجملتين:

(6) – أ- ضربَ غلامُهُ زيداَ

ب- ضرب زيدا غلامُهُ

ورأى أن تقديم الفاعل على المفعول به في «6-أ» يمتنع، لكونه جاء مضافا إلى ضمير يعود على المفعول، مع فساد تقدّم المضمر على المظهر لفظا ومعنى. ورأى أن الجملة «6-ب» هي الصحيحة قياسا على قوله تعالى: ﴿**إذ ابتلى إبراهيمَ ربُّهُ**/ البقرة:124﴾ وواضح أن ابن جنّي يضع قيدا تركيبيا في جواز تقديم المفعول على الفاعل، لكن اللافت أنّه يجيز تركيب الجملة «6-أ» في الشعر خلافا لما قرره جمهور النحاة؛ إذ قال: «وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

جزى ربُّهُ عنّي عديّ بن حاتمٍ جزاء الكلاب العاوياتِ وقدْ فعلْ

(127) نفسه، ج1، ص 295.

عائدة على (عديّ) خلافا على الجماعة»[128] ويدافع عن رأيه بكثرة اطراده، ويستشهد بعشرة أبيات، ويعلّق قائلا: «ولا تستنكر هذا الذي صوّرته لك، ولا يجْفُ عليك؛ فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تتبشّعُهُ»[129].

إنّ استناد ابن جنّي إلى الشعر في تجويز عود الضمير على لاحق، ورفضه في الكلام العادي، يؤكد أن التقديم والتأخير يمثّلان مظهرا لـ«شجاعة العربية» في تقديره؛ بحيث لا يعتبره جفاء ولا بشاعة على حد تعبيره.

3-3- عدول الصيغ الصرفية

سبقت الإشارة إلى هذا النوع من العدول في محور «العدول ظاهرة لغوية» لكننا في هذا الموضع سنذكره على وجه التفصيل كما تصوّره ابن جنّي، لنحمله على محمل الشمول لا الابتسار. في هذا المنحى لاحظنا أنه يميّز في معرض كلامه عن هذا العدول بين نوعين، الأول: عدول ناتج عن الاستثقال، وبهذه العلّة فسّره. أما الثاني: فعدول ناتج عن قصد في المعنى.

3-3-1- العدول لعلّة الاستخفاف

قال ابن جنّي متحدّثا عن أصل كلمة «حيوان» ما نصه: «ونحو ذلك الحيوان؛ ألا ترى أنه عند الجماعة من مضاعف الياء، وأنّ أصله حييان، فلما ثقلَ، عدلوا عن الياء إلى الواو،

---

(128) الخصائص، ج1، ص 294. وتجدر الإشارة إلى أن رأي ابن جنّي هذا قد وجد صداه في اللسانيات الوظيفية، خاصة نموذج «أحمد المتوكل 2010» في نحو الخطاب؛ حيث تحدث عن نمطين للإحالة الضميرية، إحالة عود وإحالة استباق.

(129) الخصائص، ج1، ص 297.

وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل من الياء، لكنّه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك»[130]. وعلى هذا النحو قاسَ العدول في كلمة ديوان.

إنّ العلّة في هذا النوع من العدول علّة صوتية، يعدل المتكلم من خلالها إلى طلب الخفة في اللسان، والاستخفاف هنا ضابط لذلك العدول، فكلما دعت الحاجة إليه جاز للمتكلّم أن يعدل من الأثقل إلى الأخف فـ «هذا كما تراه، أمر يدعو الحس إليه، ويحدو طلب الاستخفاف عليه (...) ألا ترى إلى ثقل اللفظ في (سيْود وميْوت وطويا وشويّا) وأنّ (سيّداَ وميّتاَ وطيّا وشيّا) أخف على ألسنتهم من اجتماع الواو والياء مع سكون الأول منها»[131]. يوضح هذا القول كونَ العدول للاستخفاف، يقع في الكلمات التي تتقارب أو تتطابق حروفها عند تحقيقها صوتيا، الأمر الذي ينتج عنه جهد مضاعف في نطق الكلمة.

2-3-3- **العدول في الصيغ الصرفية لعارض المعنى**

خصص ابن جنّي لهذا النوع العدولي فصلا مستقلا هو «قوة اللفظ لقوة المعنى»، هذا بالإضافة إلى الإشارة إليه في الأبواب الأخرى. بيّن في هذا الفصل أن المتكلّم يعدل عن الصورة المجرّدة للفظ إلى الصورة المزيدة لعارض المعنى، لكنه لا يذكره على وجه التفصيل، بل يكتفي بالإشارة إليه فقط، فيقول: «هذا فصل من العربية حسن، منه قولهم: خشن واخشوشن، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن؛ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو. ومنه قول عمر: اخشوشنوا وتمعددوا: أي اصلبوا وتناهوا في الخشنة. وكذا قولهم: أعشب المكان، فإذا أرادوا كثرة العشوب، قالوا: اعشوشب»[132].

---

(130) الخصائص، ج3، ص 18.

(131) نفسه، ج1، ص 05.

(132) الخصائص، ج3، ص 264.

في المثال الذي ساقه ابن جنّي عدول من الصيغة المجرّدة «فعلَ» إلى الصيغة المزيدة «افعوْعَلَ» الدالة على المبالغة، وزاد عليها صيغة «افتعل» في تفسيره للآية القرآنية: ﴿**لها ما كسبت وعليها ما اكتسب**﴾» البقرة 286[133].

ويشير إلى العدول في صيغ الأسماء والصفات فيقول: «ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى، العدول عن معتاد حاله، وذلك فُعل في معنى فَعيل، نحو: طُوال، فهو أبلغ من معنى طويل. وعُراض، فهو أبلغ من معنى عريض، وكذلك خُفَاف من خفيف (...) فلما كانت فعيل هي الباب المطّرد وأريدت المبالغة، عَدَلْتَ إلى فُعال، فضارعت فُعال بذلك فُعَّالاَ، والمعنى الجامع بينهما خروج كلّ واحد منهما عن أصله. أمّا فعّال فبزيادة. وأما فُعَالٌ فبالانحراف به عن فعيل. وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة على المعاني، ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة به زيادة المعنى»[134]. بغض النظر عن غرض تقوية المعنى في هذا العدول، فإن ابن جنّي يبيّن أن هذا العدول يكون بـ«زيادة» أو بـ«انحراف»، وتبيان هاتين الوسيلتين العدوليتين راجع إلى تمييزه بين «الصفات المعدولة» و«الأسماء الموضوعة» أصلا لدلالة على اسميتها، وفرعا على معنى الكثرة، و«أما قولهم خُطَّاف وإن كان اسما فإنه لاحق بالصفة في إفادة معنى الكثرة؛ ألا تراه موضوعا لكثرة الاختطاف به. وكذلك السكّين، إنما هو موضوع لكثرة تسكين الذابح به. وكذلك البزّار والعطّار والقصّار، ونحو ذلك، إنما هي لكثرة تعاطي هذه الأشياء وإن لم تكن من الفعل»[135]. والفرق بينهما، أنّ الأسماء الموضوعة وإن اتفقت مع الصفات المعدولة في معنى الكثرة، فإنّ الأسماء

---

[133] نفسه، ج3، ص 265.

[134] نفسه، ج3، ص 267-268.

[135] الخصائص، ج3، ص 267.

تستعمل بلا موجب السياق للدلالة على الوضع. في حين الصفات نعدل إليها لعارض معنوي في سياق ما.

ومن صور العدول عنده ورود صيغة المصدر «فَعَال» في موقع صيغة اسم الفاعل، فقد تأوّل كلمة (سلام) في قوله تعالى ﴿**سلامٌ هي حتى مطلع الفجر**﴾ بأنها معدولة عن اسم الفاعل «سالمة» أو المفعول «مسلّمة» فقال: «إنّ سلاما في الأصل -لعمري- مصدر، فأما هنا هو موضوع موضع اسم الفاعل الذي هو «سالمة» أو المفعول الذي هو «مسلّمة» فكأنه قال: من كل أمر سالمة أو مسلّمة هي، أي: سالمة فهذا طريق هذا»[136].

ومنه أيضا مجيء صيغة «فعِلَ» موضع «فاعل» فقال معلقا على قوله تعالى ﴿**وإنا ظننا أن لن تقول الإنس والجنّ على الله كذبا**﴾ الجن:5. فإنه «وصف مصدر محذوف، أي: لن تقول الإنس والجنُّ على الله قولا كذباً، فكذب هنا وصف، كقوله تعالى ﴿**وجاؤوا على قميصه بدم كذب**﴾ يوسف:18، أي: كاذب»[137] بحيث ضمّن «كذبا» معنى اسم الفاعل «كاذب» وهذا الرأي له ما يدعمه في الاستعمال العربي، كما في الجملة (7):

(7) – هذا رجلٌ عدلٌ

إن مبحث عدول الصيغ الصرفية عند ابن جنّي لافت للنظر، فقد أحصى معظم الصيغ الصرفية المعدولة عن أصلها في كتابه «المحتسب»، وتحدّث عن بعضها في مواضع متفرقة من «الخصائص»، منها العدول عن صيغة المفعول إلى صيغ: «فعْل-فِعْل-فَعَلَ-

---

(136) ابن جنّى، المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشاذة والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د-ط، د-ت، ج2، ص 368.

(137) المرجع نفسه، ج2، ص 333.

فعِلَ- فاعل». ومهما تعدّدت الصيغ المعدولة وتنوّعت فإنّ استعمالها على هذا النحو راجع لعلّة تكثير المعنى وتقويته والمبالغة فيه سواء في الأسماء أو الأفعال.

4- العدول عند الزمخشري

سنركز في هذا المحور على الجانب التطبيقي لظاهرة العدول عند الزمخشري من خلال ثلاثة عناصر: العدول عن أصل الترتيب، والعدول عن أصل المطابقة[138] في العدد، والعدول بالحذف.

تأوّل الزمخشري آيات قرآنية كثيرة على ما يوافق مرجعيته الاعتزالية، خاصة في مباحث صرف التعبير القرآني من الحقيقة إلى المجاز، قال مفسّرا قوله تعالى: ﴿**إن الذين لا يؤمنون بالآخرة زيّنّا لهم أعمالهم فهو يعمهون**﴾ **النمل 4**. فإن قلت: «كيف أسند تزيين أعمالهم إلى ذاته، وقد أسنده إلى الشيطان في قوله ﴿**وزيّن لهم الشيطانُ أعمالهم**﴾ قلتَ: بين الإسنادين فرق، وذلك أن إسناده إلى الشيطان حقيقة. وإسناده إلى الله عز وجل مجاز»[139] وهذا تفسير جاء مخالفا لغيره من المفسرين الذين اكتفوا بتفسير الآية على ظاهرها دون استحضار آية إسناد التزيين للشيطان.

---

[138] يقابل هذا النوع من العدول عند ابن الأثير ما يسمّى بـ«الالتفات» وهو ضرب من العدول يتحقق بالانتقال بين الضمائر؛ من خطاب الحاضر إلى خطاب الغيبة... وليس المقصود بالمطابقة هنا، المطابقة النحوية بين المسند والمسند إليه، لأن هذه يختلف موضوعها عن العدول بالالتفات الذي لا قيد عليه، لكونه يقع في حيز الأسلوب، بينما المطابقة النحوية عليها قيود تركيبية. انظر: ابن الأثير (ضياء الدين)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، دار النهضة للنشر والتوزيع، مصر، الجزء الثاني، الصفحات: 141-148-151-152-189-190.

[139] الزمخشري، الكشّاف، طبعة دار المعرفة، ص 775، وانظر كذلك: صالح السامرائي، الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري، ص 213.

إن اللافت في التراث اللغوي للزمخشري هو أثر العلوم اللغوية في تفسيره النص القرآني، والذي يبدو جليا في كتابه «الكشاف» حيث نلفيه يقلّب الوجوه الإعرابية للآيات، ويرجّح إعرابا على آخر لعلّة في المعنى وبلاغته[140]. وهذا التقليب هو ما يسمح لنا إبراز بعض وجوه العدول اللغوي في المستوي التطبيقي والمقاصد الكامنة فيه.

4-1- **العدول عن أصل الترتيب**

رأينا سابقا أن التقديم والتأخير مظهر عدولي، ورأينا أيضا أن سيبويه وشرّاح كتابه وقفوا عند حدود غرض «العناية والاهتمام» بوصِفها علّة التصرّف في مواقع الكلمات، لكن الزمخشري يرى أنَّ هذا الغرض ما هو إلا سرٌّ من أسراره، فثمةَ أسرار أخرى في العدول بالتقديم والتأخير، وكأننا بالزمخشري يعمل بقول الجرجاني في باب التقديم والتأخير «هو باب كثير الفوائد، جَمُّ المَحاسن، واسع التصرُّف، بعيد الغاية، لا يَزالُ يَفْتَرُّ لك عن بديعة، ويفْضي بك إلى لَطيفة، ولا تزال ترى شِعراً يروقك مسْمعُه، ويَلْطُف لديك موقعه، ثم تنظر فتجدُ سببَ أَنْ راقك ولطف عندك، أن قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان»[141].

4-1-1- **التقديم لغرض الاختصاص**

أورد الزمخشري هذا الوجه للتقديم والتأخير في تفسير قوله تعالى ﴿**إياكَ نعبد وإياك نستعين**﴾ الفاتحة:5، حيث قال: «وتقديم المفعول الاختصاص، كقوله تعالى: ﴿**قل أفغيرَ الله تأمروني أعبد**﴾ الزمر:64. والمعنى نخصك بالعبادة، ونخصك بطلب المعونة (...) فإن قلتَ: لمَ قدّمتَ العبادة على الاستعانة؟ قلت: لأن تقديم الوسيلة قبل طلب

[140] السامرائي، الدراسات اللغوية والنحوي، ص 236.

[141] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ج1، ص 106.

الحاجة ليستوجبوا الإجابة عليها»[142] ويقارن الزمخشري بين قوله تعالى: ﴿**قل إني أمرت أنْ أعبد الله مخلصا له الدين**﴾ الزمر:11. وبين قوله تعالى: ﴿**قل الله فاعبد مخلصا له ديني**﴾ الزمر:14. ويرَى أنه لا تكرير في الآيتين، فيقول: «ليس بتكرير لأنّ الأول إخبار بأنه مأمور من جهة الله بإحداث العبادة والإخلاص. والثاني إخبار بأنه يختصّ الله تعالى وحده دون غيره بعبادته مخلصا له دينه، ولدلالته على ذلك قدّم المعبود على فعل العبادة وأخرهُ في الأول؛ فالكلام أولا واقع في الفعل نفسه وإيجاده، وثانيا فيمن يفعل الفعل ولذلك»[143].

4-1-2- التقديم لغرض التعظيم

ذكر الزمخشري هذا الغرض في معرض حديثه عن العدول بالتقديم الوارد في قوله تعالى: ﴿**وجعلوا لله شركاء الجنّ**﴾ الأنعام:100. فقال: «إنْ جعلتَ (لله شركاء) مفعولي جعلوا، نصبت الجنّ بدلا من شركاء، وأن جعلت لله لغوا كان شركاء الجنّ مفعولين، قدّم ثانيهما على الأول. فإن قلتَ: ما فائدة التقديم؟ قلت: فائدته استعظام أن يتخذ لله شريك من كان مَلَكًا، أو جنيا، أو إنسيا، أو غير ذلك، ولذلك قدّم اسم الله على الشركاء»[144].

4-1-3- التقديم لغرض الأفضلية

أشار الزمخشري إلى غرض التقديم للأفضلية المقدّم في تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وإذا أخذنا من النبيّين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم**﴾ الأحزاب:7. حيث يقول: «فإن قلتَ لمَ قُدّم رسول الله عليه الصلاة والسلام على نوح فمن بعدَهُ؟ قلت: هذا العطف لبيان

---

(142) الزمخشري (جار الله)، الكشاف، تحقيق عبد الله داني، دار الفكر العربي، لبنان، ط1، 2006-1427، ج1، ص 31-32. وتجدر الإشارة إلى أننا رجعنا إلى طبعتين للكشاف، الأولى ورقية وهي طبعة دار المعرفة، والثانية طبعة دار الفكر، (pdf).

(143) الكشاف، ج 4، ص 89.

(69) المرجع نفسه، طبعة دار المعرفة، ص 340.

فضيلة الأنبياء الذين هم مشاهيرهم وذراريهم، فلمّا كانَ محمد أفضل هؤلاء المفضّلين، قُدّم عليهم لبيان أنه أفضلهم، ولولا ذلك لقدّم من قدّمهُ زمانهُ»[145].

2-4- العدول عن أصل المطابقة

يتحقق هذا النوع من العدول بخرق أصل التخاطب، الذي يقتضي المطابقة بين المخاطب وما يحيل عليه في الواقع، وذلك إما بخطاب الاثنين بلفظ المفرد، أو خطاب المفرد بلفظ الجمع، أو خطاب المفرد والجمع بلفظ الاثنين، أو خطاب الجمع بلفظ المفرد، وهي صور تعبيرية معدولة عن أصلها، وقد تنبّه الزمخشري لهذا الضرب من العدول في تفسيره للقرآن الكريم، فحاول البحث في تفسيرها من خلال ربطها بالسياق الذي وردت فيه، وعبر البحث في أسرارها البلاغية، فرأى أن العرب يعدلون من طريقة إلى أخرى في التعبير على «عادة افتتانهم في كلامهم وتصرّفهم فيه ولأن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى آخر كان ذلك تطرية لنشاط السامع وإيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد وقد تختص مواقعه بفوائد»[146].

ومن أمثلة ذلك تعليقه على قوله تعالى: ﴿**قال فمنْ ربّكما يا موسى**﴾ طه:49. حيث قال: «خاطب الاثنين، ووجّه النداء إلى أحدهما وهو موسى؛ لأنه الأصل في النبوّة، وهارون وزيره وتابعه»[147] وعلى النحو نفسه فسّر قوله تعالى: ﴿**فأتيا فرعون فقولا إنا رسول ربّ العالمين**﴾ حيث رسول، المخاطب فيها هو موسى، وإن كان فعل النداء موجها إليهما معا. ومن صور ذلك أيضا، العدول إلى خطاب المفرد والجمع بلفظ الاثنين، في قوله تعالى: ﴿**ألقيا في جهنّم كلّ كفّار عنيد**﴾ ق:24. قال الزمخشري: «ألقيا:

---

(145) الكشاف، طبعة دار الفكر العربي، ج3، ص 398.

(146) الكشاف، ج1، ص 29.

(147) نفسه، ج3، ص 51.

خطاب من الله للملكين السابقين: السائق والشهيد، ويجوز أن يكون خطابا لواحد على وجهين: أحدهما قول المبرّد: إنّ تثنية الفاعل نزلت منزلة تثنية الفعل لاتحادهما، كأنه قيل: ألقِ ألقِ، للتأكيد. والثاني: أنّ العرب أكثر ما يرافق الرجل اثنان، فكثر على ألسنتهم أن يقولوا: خليليّ وصاحبي، وقِفَا وأسعدا. حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين»[148].

4-3- العدول بالحذف

تنبّه الزمخشري للعدول بالحذف سواء في كتبه النحوية أو في تطبيقاته على تفسير القرآن، هذا بالإضافة إلى أنه يشير إلى نوعية المحذوف من أصل التركيب، أيدخل في «العُمَد» مثل المبتدإ والخبر والفاعل، أو في حذف «الفضلات» مثل المفعول به، ومهما كان المحذوف، فإنه «يفيد مزية التقوية والتوكيد»[149].

4-3-1- العدول إلى حذف الخبر

العدول بحذف الخبر شائع في لغة العرب، وفي لغة القرآن خاصة، وقد ذكره الزمخشري في مواضع كثيرة في تفسيره، منها تعليقه على قوله تعالى: ﴿**واعلموا أن ما غنمتم من شيء فأنّ لله خُمَسَهُ**/ الأنفال:41﴾ فقال: «(فأنّ لله) مبتدأ خبره محذوف، تقديره: فحقٌّ أو فواجب أن لله خمسه، وروى الجعفي عن أبي عمرو: فإن لله بالكسر، وتقويه قراءة النخعي، فللّه خمسه. والمشهورة آكد وأثبت للإيجاب، كأنه قيل: فلا بدّ من ثبات الخمس فيه ولا سبيل إلى الإخلال به والتفريط فيه، من حيث إنّهُ إذا حذف الخبر

---

(148) الكشاف، طبعة دار الفكر العربي، ج4، ص 294.

(149) أحمد إسماعيل، ظاهرة الحذف وأثرها في المعنى، نور للنشر والتوزيع، ألمانيا، ط1، 2021، ص 19.

واحتمل غير واحد من المقدرات، كقولك: ثابت واجب حق لازم، وما أشبه ذلك كان أقوى لإيجابه من النص على واحد»[150].

4-3-2- العدول بحذف المفعول

قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿**فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون**/ البقرة:22﴾ ما نصّه: «ومفعول (تعلمون) متروك كأنه قيل: وأنتم من أهل العلم والمعرفة. والتوبيخ فيه آكِد، أي أنتم العرّافون المميزون، ثم إنّ ما أنتم عليه من أمر ديانتكم من جعل الأصنام لله أندادا هو غاية الجهل ونهاية سخافة العقل، ويجوز أن يُقدّر: وأنتم تعلمون أنه لا يماثل، أو: وأنتم تعلمون ما بينه وبينها من تفاوت، أو: وأنتم تعلمون أنها لا تفعل مثل أفعاله»[151] ومن خلال التقديرات التي يوردها الزمخشري نفهم أن الحذف يفيد غرض التوكيد، وإن أغراض حذف المفعول تتعدد بتعدّد السياقات اللغوية والمقامية التي يرد فيها.

---

(150) الكشاف، طبعة دار الفكر العربي، ج2، ص 165.

(151) الكشاف، طبعة دار الفكر العربي، ج1، ص 80.

الفصل الثاني

العدول في الدراسات اللغوية

المعاصرة

العدول في المقاربات اللغوية المعاصرة

هيمنت فكرة العدول اللغوي على منظّري العربية المعاصرين، سواء كانوا نحاة أو لسانيين؛ حيث تعمقوا في دراستها أكثر من القدماء، وحاولوا تفسيرها في ضوء ما استجد من مفاهيم إجرائية أفرزتها اللسانيات المعاصرة. في هذا المحور سنركز على ثلاث مقاربات معاصرة لظاهرة العدول اللغوي، تتمثل الأولى في المقاربة النحوية للعدول عند كلّ من تمام حسان وفاضل صالح السامرّائي، بينما تخص المقاربة الثانية الزاوية اللسانية من خلال نموذجي الفاسي الفهري وأحمد المتوكّل. ونستحضر في المقاربة الثالثة العدول اللغوي من زاوية حجاجية تداولية في نموذج عبد الله صولة.

1- العدول في المقاربة النحوية الحديثة

1-1- العدول عند تّمام حسّان

درس تمّام حسان العدول اللغوي من جانبين؛ واتبع في ذلك طريقا زاوج فيه بين التنظير والتطبيق قصد رَوْزِ الجانب الإجرائي للعدول، وصرّح به علانية وبوضوح في كتابين من كتبه، الأول «البيان في روائع القرآن» [152] والثاني «الأصول» [153] حيث أفرد في البيان فصلا تطبيقيا بعنوان «الأسلوب العدولي» وفي «الأصول» خصص مبحثا بعنوان «العدول عن الأصل». لكن هذا لا يعني أنه تناوله في هذين الكتابين فقط، بل إننا نلفيه يتحدث عنه في مواضع متفرقة من كتبه الأخرى[154] من خلال الظواهر اللغوية التي تقع ضمن دائرة العدول، خاصة ظاهرة الرتبة والعدول عن الأصل فيها.

---

(152) تمام حسّان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1973م-1413هـ.

(153) تمام حسّان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 2009.

(154) تمام حسّان:

وضع تمام حسّان للعدول مستويات لغوية [155] مستفيدا في ذلك من القدماء، فقسّمه إلى عدول صوتي، وعدول صرفي، وعدول تركيبي، منطلقا من فكرة «الأصل والفرع» التي تُبنى عليها مستويات العدول، بالإضافة إلى اعتماده على «ذوق الحروف» و«السليقة» وما «اطرد استعماله».

1-1-1- العدول الصوتي

يميّز تمام حسان في هذا النوع العدولي بين «الصفات والمخارج الأصول» وبين «الصفات والمخارج الفروع»، ومثّل لذلك بـ«أصل النون» [156]:

- الأصل في النون أن تنطق في اللثة
- الأصل في النون أن تكون أنفية
- الأصل في النون أن تكون مجهورة
- الأصل في النون أن تكون مرققة

ولقياس العدول عن هذه الأصول يقول: «فإذا أردنا أن نعرض نماذج العدول عن أصل النون، وجدنا ذلك على النحو التالي: قد تنطق النون بالشفتين، كما في (يَنْبحُ) وتنطقُ بالشفة السفلى والأسنان كما في (ينْفع)، وتنطقُ مفخّمة كما في (ينْظُرُ)...» [157].

- اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء، ط3، 2001.
- الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 2009.

(155) تمام حسّان، البيان في روائع القرآن، ص346.

(156) تمام حسّان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 109.

(157) نفسه، ص 110.

1-1-2- العدول الصرفي

في هذا المستوى العدولي ميز تمام حسّان بين ثلاثة أصول؛ أصل الاشتقاق، وأصل الوضع، وأصل الصيغة، فالأول هو المادّة اللغوية التي تتألف منها الكلمة، مثل «ض-ر-ب»، والأصل الثاني يمثّل ما وضعت عليه الكلمة في الاستعمال، مثل: «ضَرَبَ» وأما الأصل الثالث، فهو مما يُشتقُّ من أصل الوضع، مثل صيغ «المشتقات: اسم الفاعل والمفعول والمبالغة والصفة المشبهة» ويضرب مثالا يرصد من خلاله العدول في هذا المستوى[158]:

- قال > أصلها: قوَلَ
- يقول > أصلها: يقْوُلُ
- قائل > أصلها: قاوِل

وتمام حسان لا يختلف في هذا عمّا أورده القدماء، فهذه الأصول افتراضية، يقاس في ضوئها العدول، يقول ابن جنّي: «وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا. أنه لو جاء مجيء الصحيح ولو يعلّل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقد به أحد من أهل النظر»[159].

1-1-3- العدول التركيبي

وهو عدول يقع على مستوى الجملة، واتكأ فيه تمام حسان على التقسيم الذي أقرّه القدماء للجملة، باعتبارها (فعلية أو اسمية)، تقوم على ركنين (المسند والمسند إليه)

---

(158) تمام حسّان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 117.

(159) ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 257.

واعتبرهما أصل الوضع، وما زاد عليهما فهو فضلة، وتضاف إلى هذا الأصل، أصول تركيبية أخرى[160]:

- الأصل الذكر، فإذا عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف؛
- الأصل الإظهار، فإذا أضمرا أحد الركنين وجب تفسيره؛
- الأصل الرتبة بين عناصر الجملة، وقد يعدل عنها إلى التقديم والتأخير؛
- الأصل الإفادة، فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة.

ووضع شروطا للعدول عن هذه الأصول، فقال: «وشرط جواز العدول عن أصل من هذه الأصول أنْ يُؤمن اللّبس، فتتحقق الفائدة، ومن هنا لا يكون الحذف إلا مع وجود الدليل، ولا يكون الإضمار إلا عند وجود المفسّر، ولا التقديم والتأخير إلا مع وضوح المعنى وحيث لا تكون الرتبة واجبة الحفظ»[161].

وفي سياق العدول التركيبي، يميّز تمام حسان بين مفهومين متقاربين في بعدهما الإجرائي على مستوى الخروج عن الأصل، وهما «الرّخصة» و«العدول» فأما المفهوم الأول فقد جعله مرهونا بالحالات الخاصة التي تُمثّل في الاستعمال الفردي، وقيّده بثلاثة قيود[162]:

- أن تكون مرهونة فلا يقاس عليها؛
- أن تكون من الفصيح، لا ممن جاء بعد عصر الفصاحة؛
- أن يؤمن معها اللبس؛

---

(160) تمام حسان، الأصول، ص121.

(161) تمام حسان، الأصول، ص121.

(162) تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص 347.

وأما المفهوم الثاني؛ فيسِـــمُ به كل التراكيب المعدولة عن أصــلها، والمطّردة في الاســتعمال. وبالتالي فهو عدولٌ «لا قيد عليه إلا أمن اللبس، والفائدة، ويُقاس عليه، ويُقبل من الفصـيح وغيره»[163] وعليه، يصـبح العدول بهذا المعنى «ممارسـة أسـلوبية»، وإنْ خالفت الأصــول، فإنّ العدول فيها قد «اكتسـب قدرا من الاطراد رقيَ به إلى مرتبة الأصول التي يُقاس عليها»[164] وبهذا ينتج عن عدول أسلوبي أصل مستعمل ثانٍ.

من المفاهيم النحوية التي حظيت باهتمام تمام حســان في ســياق معالجته للظاهرة العدولية، نجد مفهوم الرتبة، وهي عنده «قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتّبين من أجزاء الســياق (اللغوي) يدلّ كل منهما من الآخر على معناه»[165] ويقسّــمها إلى نوعين[166]:

- رتب محفوظة، وتشمل: الموصول والصفة والمعطوف والتوكيد والبدل وأدوات الصدارة الاستفهام والشرط.
- رتب غير محفوظة، وتضــم: رتبة المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به، ورتبة الفاعل والتمييز بعد نِعْمَ، ورتبة الحال، ورتبة المفعول به والفعل.

ولا تؤخذ الرتب غير المحفوظة على إطلاقها في الاستعمال اللغوي، لإنها قد تصبح رتبة محفوظة، إذا كان استعمالها يؤدي إلى لبس في المعنى، في الحالات التي ينعدم فيها الإعراب، فرتبة الفاعل «قد تدعو الحال إلى حفظها إذا كان أمن اللبس يتوقف عليها،

(163) نفسه، الصفحة 347.

(164) نفسه، الصفحة 347.

(165) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 209.

(166) المرجع نفسه، ص 207.

وذلك نحو: ضرب عيسى موسى، إذ يتعيّن في موسَى أن يكون فاعلا محافظا على الرتبة لإنها تزيل اللبس»[167].

ويرى تمام حسّان أنّ الرتب غير المحفوظة هي مساحة العدول اللغوي في المستوى التركيبي، لأنها «رتبة مجرّدة في الذهن، تمثل أصلا من أصول النحو صالحا لأن يعدل عنه إلى ظاهرة التقديم والتأخير، وهي ظاهرة مرتبطة بالأسلوب الذي هو عمل فردي في الأساس، وبهذا يصبح العدول فكرة نحوية، ويصبح التقديم والتقديم والتأخير نشاطا أدبيا ينتمي إلى الكلام لا إلى نظام اللغة»[168] ويحصي ثماني رتب يجوز ويجب العدول فيها إما لأسباب معنوية خارج اللغة، أو لأسباب داخلية تكمن في القيود التركيبية، وهي[169]:

- رتبة المبتدأ والخبر
- رتبة اسم كان وخبرها
- رتبة الظرف أو المجرور
- رتبة اسم إنّ وخبرها
- رتبة الفعل والمفعول
- رتبة الفاعل والمفعول
- رتبة المفعولية
- رتبة الحال المفردة

---

(167) المرجع نفسه، ص 207.

(168) تمام حسّان، الخلاصة النحوية، ص 86.

(169) نفسه، ص 86.

1-2- العدول عند صالح فاضل السامرائي

ركز السامرّائي في جميع أعماله النحوية على دراسة اللغة، خاصة المُكوّنين (الصرفي والنحوي) من جانب المعنى[170] على خلاف ما كان معهودا في الدراسات النحوية عند نظرائه من المعاصرين الذين ركزوا في أعمالهم على شكل الجملة العربية.

انطلق السامرائي من زعم مفاده «أننا نعجز عن فهم كثير من التعبيرات النحوية أو تفسيرها، ولا نستطيع التمييز بين معانيها»[171]، وبناءً على هذا الزعم قرّر أن دراسة النحو من جانب المعنى «ضرورة فوق كل، بخلاف ما هو عليه الآن من جفاف وقسوة»[172] وبتركيزه على المعنى وسّع مساحة التعبير حتّى أتاح للمتكلم اختيارات تعبيرية بحسب تعدّد المعاني التي يريدها، ومنه، فإنه وسّع الإطار العدولي للمتكلّم، ولهذا عندما تكلم عن الإعراب، لم يتحدّث عن أحكامه كما هو مألوف، بل تحدّث عن أغراضه، وعدَّ من جملتها «السّعة في التعبير» فـ«الإعراب يعطي للمتكلم سعة في التعبير وحرّية في الكلام، فيقدّم ويؤخّر من دون لبس، إذ يبقى الكلام مفهوما (...) وإليك مثلا، يوضح كيف يعطي الإعراب السعة في الكلام، ففي قولك: (ظنّ خالد محمدا مسافرا) نستطيع أن نجعلها بصور متعدّدة كلها واضحة المعنى، منها:

---

(170) من الملاحظ أن جميع كتب السامرائي يحضر فيها المعني في عناوينها، وهي:
- معاني النحو، (أربعة أجزاء)، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، ط1، 2000.
- النحو العربي أحكام ومعانٍ، (جزآن)، دار ابن كثير، سوريا، ط1، 2019.
- الجملة العربية والمعنى، دار ابن كثير، سوريا، ط1، 2017.
- معاني الأبنية، دار عمّار، الأردن، ط2، 2007.

(171) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 05.

(172) المرجع نفسه، ج1، ص 08.

- خالد ظن محمدا مسافرا
- مسافرا محمدا ظنّ خالد
- ظن محمدا مسافرا خالد
- محمدا ظن خالدٌ مسافرا
- ......

والمعنى واضح فيها جميعها، فكلّها الظانُّ فيها خالدٌ»[173].

كما أن المعنى عنده «قيدٌ» من قيود العدول من تعبير إلى آخر، قال في الوجوه التعبيرية الجائزة في المعطوف على اسم (لا): «والحقُّ أنه مقيّد بالمعنى، فإن أراد معنى معيّنا التزم أن يقول تعبيرا خاصا به لا يحق له العدول عنه، فإن أراد التنصيص على الجنس جاء بالناصبة، وإن أراد التنصيص على الوحدة جاء بالرافعة»[174].

ويفرّق السامرائي بين نوعين من العدول اللغوي، أولهما عدول تركيبي-نحوي. والثاني عدول نحوي-أسلوبي.

1-2-1- العدول النحوي-التركيبي

يقع في حيّز نسق التراكيب الأصول في مقابل التراكيب الفرع، وركز فيها على التقديم والتأخير والحذف[175] وهو في هذا النوع لم يختلف عن نظرائه من النحاة، إلا بحصر موانع

---

(173) السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص 59-60.

(174) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 372.

(175) صالح فاضل السامرائي، الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، دار الفكر، الأردن، ط2، 2007-1427هـ، ص 37-75.

العدول بالتقديم والتأخير، في موانع تتعلق بالمعنى، وموانع تتعلق بالموقع، وموانع تتعلق بالعمل، فالأولى هي [176]:

- الإخلال بالمعنى
- اللبس
- القصر

أما الموانع المَوْقِعِيّة، فهي التي أدرجها تمام حسّان ضمن «الرتب المحفوظة» كما رأينا سابقا التي لا تقبل تغيير موقعها، مثل: تقديم الصلة على الموصول، أو المضاف إليه على المضاف، وقد أحصى السامرائي اثنين وعشرين مانعا موقعيا [177] لا يسمح بالعدول فيه.

بالإضافة إلى حصر «شروط الحذف» التي تفرقت في كتب النحاة القدماء، ويقسّمها إلى «وجود دليل مقالي أو مقامي» [178] وتجنّب «الضرر المعنوي أو الصناعي» [179] الذي تتأثر به سلامة التركيب في البنية النحوية المعيارية.

1-2-2- العدول النحوي-الأسلوبي

يسمّى هذا العدول عند السامرائي بـ«تأدية المعنى الواحد بطرق متعدّدة» [180] حيث يجد المتكلّم أمامه عدّة خيارات تعبيرية يعدلُ إليها بحسب ما يقتضيه السياق والمعنى المقصود، وأدرج ضمن هذا النوع خمسة معاني: الأمر والنهي والنفي والشرط والتعجب

---

(176) المرجع نفسه، ص 55-56-57.

(177) المرجع نفسه، ص 57-65.

(178) المرجع نفسه، ص 76.

(179) المرجع نفسه، ص 76.

(180) السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص 117.

[181]. فالتعبير عن معنى (الأمر) يكون بعدّة طرق، أشهرها صيغة الفعل «اِفْعَلْ» ثم صيغة «لام الأمر+ الفعل المضارع»، ثم «أسماء الأفعال»، ثم صيغة المصدر، وزاد السامرائي صيغة «الاستفهام» كما في قوله تعالى: ﴿**فهل أنتم منتهون**﴾ المائدة:91. أي: انتهوا. وصيغة الخبر، مثل: يجب أن تُخبره، أي: أَخْبِرْهُ [182].

والجمل الآتية توضّح الإمكانات العدولية التي يتيحها النسق في صيغ «الأمر» بحسب فهم السامرائي للعدولي النحوي-الأسلوبي:

(8) – أ- أَحْسنْ بالوالدين

ب- وبالوالدين إحسانا

ج- لِتُحسنْ بالوالدين

د- هلاَّ أَحْسنتَ بالوالدين؟!

فللمتكلّم الحق في العدول إلى أي تعبير يريده من هذه الجمل ليعبّر عن معنى «الأمر بالإحسان للوالدين» إما بالصيغ المباشرة كما في (8-أ-ج) أو بالصيغ غير المباشرة كما في (8-ب-د). وقد تأوّل الزمخشري «وبالوالدين إحسانا» بالمصدر المؤوّل، فقال: «أن تحسنوا بالوالدين إحسانا» [183] قياسا إلى تعدد صيغ التعبير للمعنى الواحد، تابع السامرائي حديثه في بقية الأبواب.

---

[181] المرجع نفسه، ص 118-126.

[182] نفسه، ص 118.

[183] الزمخشري، الكشاف، طبعة دار الفكر، ج2، ص 423.

2- العدول في اللسانيات العربية المعاصرة

عُدَّ مبحث الرتبة مبحثا هاما في الدراسات اللسانية المعاصرة، ولهذا اهتم به اللسانيون العرب، وأولوه العناية الكبيرة، وجعلوه مبدأ من مبادئ تنميط اللغات، وقد أفرزت تلك الدراسات اختلافا في النتائج والأنماط المستخلصة لوصف وتفسير ظواهر اللغة العربية، ومنها ظاهرة الرتبة. ومردُّ ذلك الاختلاف إلى نموذجين لسانيين مختلفين على مستوى الخلفية النظرية لدراسة اللغة (العربية)، وعلى مستوى أهداف كل نظرية، نلمس النموذج الأول في النظرية اللسانية الوظيفية، خاصة في نموذجها المُؤسّس تداوليا [184] ويَكْمُنُ النموذج الثاني في النظرية اللسانية التوليدية المُؤسّسة على النحو التوليدي الصّوري [185]، وقد انطلق النموذجان من أسئلة وإشكالات، منها:

---

(184) يُقصد بالأنحاء المؤسسة تداوليا، نظرية النحو الوظيفي التي صاغها اللساني «سيمون دِيكْ» عام 1968، وطوّرها اللساني المغربي «أحمد المتوكل» في تطبيقاته على اللغة العربية بدءا من كتابه «الوظائف التداولية في اللغة العربية» الصادر سنة 1985، ثم كتابه «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» الصادر سنة 1986، وصولا إلى آخر كتابه «الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط» الصادر 2010. وقد قامت هذه النظرية على جملة من المبادئ، منها: 1) الوظيفة الأساس للغة هي التواصل. 2) موضوع الدرس اللساني هو القدرة التواصلية. 3) النحو الوظيفي يهتم بدراسة التركيب والدلالة من وجهة نظر تداولية. 4) الوصف اللغوي هو التحقق من ثلاث كفايات، كفاية نفسية، وكفاية تنميطية، وكفاية تداولية. انظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1986، ص09.

(185) الأنحاء المُؤسّسة على النحو التوليدي الصوري هي النماذج اللسانية التي بدأت مع بروز اللسانيات التوليدية على يد «نعام تشومسكي» في كتابه «البنى النحوية» الصادر سنة 1957م وتطورت فيما بعد في نماذج مختلفة مرورا بالنظرية المعيار 1965، ثم النظرية المعيار الموسّعة 1970، ثم نظرية البرنامج الأدنوي 1993. وقد تفرّعت اللسانيات التوليدية إلى عدّة نماذج لسانية، لكنها كلها تحتكم إلى مبادى توليدية مبنية على الدراسة الصورية للغات الطبيعية، ومن بين تلك المبادئ: 1) توليد جمل لا متناهية من قواعد لغوية محدودة. 2) التمييز بين النحو الكلّي الذي تشترك فيه جميع اللغات الطبيعية، والأنحاء الخاصة التي تختص بها كل لغة على

- ما الرتبة الأســـاس في اللغة العربية؟ وما مظاهر الاختلاف بين رتبة البنية العميقة ورتبة البنية السطحية؟
- هل العربية تبدأ بمركب فعلي يعدّ رأسا للجملة؟
- هل يمكن توحيد الجملة الاســـمية والجملة الفعلية في نمط تركيبي واحد، ومنه تجاوز التقســـيم الذي وضـــعه النحاة العرب القدماء إلى جملة اســـمية وفعلية وظرفية؟
- ما هي القواعد التي تُرتب في ضـــوئها مكونات الجملة، هل هي قواعد تحويلية؟ أم قواعد موقعة تداولية؟

طُرحتْ هذه الأسئلة وغيرها، لتحقيق غايتين:

- دراســة رتبة عناصــر الجملة العربية من أجل تنميطها ومقارنتها مع رتبة عناصــر الجملة في اللغات الطبيعية الأخرى، مثل الفرنسية والإنجليزية [186].
- تحديد نوع الرتبة في الجملة العربية، هل هي (فعل+فاعل+ «مفعول به») أو (فاعل+فعل+ «مفعول به»)

انقسم رواد اللسانيات التوليدية في العالم العربي إلى قسمين، هما:

حدة. 3) صـياغة قواعد اللغة صـياغة رياضـية قابلة للتعميم. 4) اعتبار اسـتقلالية التركيب على الدلالة والتداول. وقد انتقلت هذه النظرية إلى العالم العربي على يد مجموعة من اللســـانين العرب منهم «عبد القادر الفاسي الفهري، وداود عبده، وميشيل زكريا».

(186) أحمد المتوكل، قضـــايا اللغة العربية في اللســـانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصـــرفي التركيبي، دار الأمان، المغرب، (د-ت-ط) ص 221.

- يرى القسم الأول أنّ رتبة عناصر الجملة في اللغة العربية هي من نمط (فعل-فاعل-مفعول به) ويمثّل هذا الرأي كل من عبد القادر الفاسي الفهري [187] وميشيل زكريا[188].
- ويرى القسم الثاني من اللسانيين التوليديين أنّ رتبة عناصر الجملة هي من نمط (فاعل-فعل-مفعول به) ويختص بهذا الرأي داود عبده[189].

2-1- رتبة العدول التوليدي: فعل-فاعل-مفعول

تبنّى هذه الرتبة عبد القادر الفاسي الفهري في دراسته لرتبة عناصر الجملة العربية، وذلك بالاستناد إلى أساس توليدي، من خلال التمييز بين الرتبة الموجودة في البنية العميقة والرتبة الموجودة في البنية السطحية، يقول الفاسي الفهري: «فالرتبة الموجودة في البنية العميقة، مثلا، تختلف عن الرتبة في البنية الوسيطة، علما أن الرتبة التي يمكن ملاحظتها هي الرتبة السطحية، ومن هنا يتبيّن خطأ من يسوّي بين مفهوم نظري كمفهوم الرتبة العميقة، ومفهوم عفوي غامض كمفهوم الرتبة الأصلية، وهو مفهوم نجده متداولا عند كثير من اللغويين دون تحديد أو تعريف، وغالبا ما يحيل على رتبة غير موسومة

---

(187) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال، ط1. 1985، ص 106.

(188) ميشيل زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط2، 1986، ص 24-43.

(189) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 103-124.

دلاليا أو ذريعيا»[190] وعلى أساس هذا التمييز صرّح «الفاسي الفهري» أنه يتبنّى رتبة (فعل-فاعل

-«مفعول[1]») وهي الرتبة التي أقرّها النحاة القدماء، حيث قال: «معلوم أن البنية الأصل في الجملة العربية هي من نمط (فعل-فاعل-مفعول)» [2] ودعّم تصوّره بنوعين من الحجج، حجج متصلة بمكوّنات الجملة ورتبها، وحجج متصلة بالرتبة في المركبات الأخرى مثل المركب الاسمي، والمركب الحرفي والمركب الوصفي، فعلى المستوى الأول تنحصر الحجج الأولى في الآتي[3]:

- الحجة الأولى تكمُنُ في اللبس المحتمل في الجمل التي يحضر فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب الحركات البارز، مثل:

(9) - أ- ضرب عيسَى مُوسَى

ب- ضرب موسى عيسى

فـ«عيسى» فاعل بالضرورة في الجملة (9-أ) و«موسى» فاعل بالضرورة في الجملة (9-ب)، أما عندما يبرز الإعراب فالأمر بخلاف ذلك، مثل الجملة (10):

---

(190) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 104.

(1) بخصوص «المفعول به» فإنّ وجوده في الجملة مرهون بطبيعة «الفعل» فالمفعول إذن عنصر متغيّر بحسب الفعل هل هو لازم أم متعدّي.

(2) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 104. والبناء الموازي، نظرية بناء الكلمة والجملة، ص55.

(3) لمزيد من التفصيل، ينظر: الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، الصفحات 105-106-107.

(10) – ضرب مُوسَى زيدٌ

- الحجة الثانية تتجلى في رتبة الضمير ومفسّره؛ فقد رأى الفاسي الفهري أنّ القيد الذي أوجبه النحاة القدماء يقضي بأن مفسّر الضمير يجب أن يتقدّم عليه إما لفظا أو رتبة، مثل:

(11) – أ- ﴿**وإذِ ابتلى إبراهيمَ ربُّهُ** / قرآن كريم﴾

ب- دخلَ مكتبَهُ زيدٌ

فعملا بالقيد التركيبي لعود الضمير على مفسّره لفظا ورتبة، يجعلنا لا نقرّ بصحة الرتبة في الجملة (12) الآتي:

(12) – أ- وإذِ ابتلى ربُّهُ إبراهيمَ *

لأنّ مفسّر الضمير «إبراهيم» تأخر عن ضميره «ـه» لفظا ورتبة، وهذا يجعل الرتبة في البنية (12-أ) بنية لاحنة*[1]، ووجود هذا النمط يؤكد صحة ما زعمه الفاسي الفهري بخصوص الرتبة من نمط (فعل-فاعل-مفعول) فهو يرى توسّط (الفاعل) بين الفعل والمفعول به هو أساس صحة افتراضه ذلك أنه «لو كان الأمر يتعلق بجمل تحوي فعلا لازما لأمْكنَ افتراض نوع من قلب الفاعل أو نقله من موضع قبل الفعل إلى موضع بعده»[2].

(1) يشير الرمز (*) في أدبيات الكتابة اللسانية إلى أنّ الجملة لاحنة وغير مقبولة نحويا ودلاليا.

(2) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 106.

- أما الحجة الثالثة فيجعلها الفاسي الفهري في التطابق بين الفعل والفاعل من حيث الجنس والعدد؛ فالفعل يطابق الفاعل إذا تقدّم عليه في الرتبة الخطية للجملة، وإذا لم يتقدّم عليه فإنه لا يطابقه، ويمثل له بالجمل الآتية:

(13) - أ- جاء اللاعبون

ب- اللاعبون جاؤوا

ج- جاؤوا اللاعبون*

يرى الفاسي الفهري أنّ الفعل لا يطابق الفاعل في الجملة (13-أ) في العدد، بينما الفاعل في الجملة (13-ب) تقدّم على الفعل، والفعل يطابقه في العدد والجنس، وهذا يؤكد أنّ رتبة العناصر في (13-أ) رتبة أصلية مستقلة عن نظيرتها في (13-ب)، بخلاف البنية في (13-ج) التي تعدّ جملة لاحنة لأنّ الفعل إذا تقدم الفاعل لا يطابقه.

أمّا على المستوى الثاني، فإنّ الفاسي الفهري يؤكد تصوره لرتبة (فعل-فاعل-مفعول) من داخل نظرية (س/ خط) [1] والتي صيغت فيها القواعد الـمُركّبيّة التي تقضي بوجود مركب اسمي، ومركب وصفي، ومركب حرفي، وفيها يقول: «العربية يرد فيها الاسم رأسا في صدر المركب الاسمي، والحرف رأسا في صدر المركب الحرفي، والصفة رأسا في صدر المركب الوصفي (...) فإذا عممنا هذا المبدأ ليشمل الجملة (على اعتبار أنّ الفعل رأس للجملة) أمكن أن نقول إنّ الفعل في صدر الجملة هو أصل الرتبة، كسائر

---

[1] نظرية (س-خط) نظرية لسانية توليدية ظهرت في سبعينيات القرن الماضي ضمن مرحلة من مراحل تطور نظرية اللسانيات التوليدية التحويلية، تقوم هذه النظرية مفهوم الإسقاط؛ حيث (س) مقولة متغيرة يمكن أن تكون اسما، أو فعلا، أو صفة، أو حرفا. لمزيد من التفصيل، انظر: مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، عالم الكتب، الأردن، ط1، 2010، ص 173-174-175.

الرؤوس الأخرى التي توجد في صـــدر مركّباتها، اذن افتراض النمطية المذكورة يمكننا من تبسيط القواعد المقولية للغة العربية وصياغة مبدأ عام ينتظمها، وهذا المبدأ هو:» [1]:

ج --> الرأس في الصدر الجملة

وتطبيقا لهذا المبدإ أضــاف الفاســي الفهري قاعدة مقولية خلافا للقاعدة المقولية التي أوردها «تشومسكي» على الشكل التالي[2]:

- القاعدة المقولية (1) تشومسكي:

ج --> م س صُرفة مفعول	حيث (ج) تعني جملة	(م س) مركب اسمي، وهو رأس الجملة

- القاعدة المقولية (2) الفاسي الفهري:

ج --> ف – م س – م ح	(ج) تعني جملة	(ف) فعل، وهو رأس الجملة [3]

تطبيقا لهذا المبدإ تصبح رتبة عناصر الجملة (14) الآتية رتبة أصلية رأسها الفعل (قرأ):

(14) – قرأ خالد الصحيفة ⟵ فعل-فاعل- مفعول به

أما التغيرات التي تطرأ على هذه الرتبة، فقد سـعى «الفاسـي الفهري» إلى وصـفها وتفسيرها في إطار شامل يضم مختلف البنيات التركيبية المحتملة، مع محاولة نمذجتها توليديا وذلك بناء على أساس توليدي لا تحويلي، في هذا السياق اقترح في إطار المقاربة

---

(1) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 108.

(2) انظر تعليق الفاسـي الفهري على اقتراح تشـومسـكي في الهامش رقم (4) من كتابه «اللسـانيات واللغة العربية، الجزء الأول» ص 105.

(3) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 109.

القاعدية basic approach تصــورا ينحو إلى وصــف البنيات التركيبية للجملة التي وصـفت في النحو العربي بأنها بنيات مختلة بما في ذلك البنيات الاسـتفهامية التي تضـم أدوات الاســتفهام (الهمزة-هل) والبنيات الناســخة (أنّ-إنّ..) وأنّ هذه البنيات تولد رتبها قاعدة مُركّبية لا تحويلية، من قبيل:

- القاعدة المركبية (1):

ج ← مص ← ج	حيث يشير (مص) إلى المركبات المصدريّة	الجملة 15

(15) - أ- منْ ضربَ منْ بماذا؟

ويعلّق عليها قائلا «الواقع أنّ المكان الذي تنتقل إليه هذه المركبات هو موضـع خارج الجملة (خارج ج) وهو المكان الذي تولّد فيه الحروف المصــدرية أو الحروف الناسخة، (كأنّ وأنّ وكذلك حروف الاستفهام: هل والهمزة»[1].

ويميّز بين ما يســمّيه ب «التبئير Focalization» و «التفكيك dislocation» منطلقا من قاعدة مركّبية، هي[2]:

- القاعدة المركبية (2):

ج ← بؤرة ← ج

فالتبئير حسـب الفاسـي الفهري هو «عملية صـورية يتم بمقتضـاها نقل مقولة كُبرى (مثل المركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية...) من مكان داخلي، أي داخل الجملة،

(1) نفسه، ص 111.

(2) اللسانيات واللغة العربية، ص 112-113.

إلى مكان خارجي، أي خارج الجملة، أي مكان البؤرة»[1] كما هو موضّــح في القاعدة المركبية (2) أعلاه، ومن أمثلة التبئير الجمل الآتية:

(16) - أ- إياك نعبدُ

ب- إياك أقصدُ

ج- اللهَ أدعو

د- في الشارع رأيتهُ

هـ- أَغدا سنلتقي

وفق التحليل الذي يقدّمه الفاسي الفهري فإنّ العناصر (إياك-اللهَ-في الشارع- أغدا) في الجمل (16) تقع خارج الجملة، لأنها منقولة من مكان داخلي يقع في حيّز الجملة إلى مكان خارجي بواسطة ما سمّاه ب «تحويل النقل»[2] وتحويل النقل، هذا، كما صاغه الفاسي الفهري، ليس تحويلا حرّا، بل مقيدا بمجموعة من القيود تضمن سلامة النقل، ومنه سلامة الجملة، وتلك القيود هي:

- قيود على المكان المصدر، أي المكان الذي تنطلق منه المقولة المنقولة
- قيود على المكان الهدف، وهو المكان الذي ستتجه له المقولة المنقولة
- قيود على ميدان التحويل
- قيود على صورة التحويل

(1) نفسه، ص 114.

(2) نفسه، ص 115.

وضمن مقترح التبئير، اقترح أيضا ما سـمّاه بـ«الـخفق Scrambling» وهو «تغيّرات تحدث بعد الفعل وتغيّر محليا رُتَب الفضـلات»[1]. وفي هذا الاقتراح يتم التـــمييز بين تقديم يحصـل بعد الفعل، وتقديم يحصـل قبل الفعل، لأنّ الفرق بينهما يكمن في تطبيق قاعدتين هما: قاعدة الخفق للتغير بعد الفعل، وقاعدة الموضـعة للتغيير قبل الفعل، كما في القاعدة المركبية (3):

- القاعدة المركبية (3) الخفق:

ج = فعل – م س – مس	م س 1	م س 2
	فاعل	مفعول
	مفعول	فاعل

تمثل الجمل (17-أ-ب-ج) الآتية الفرق بين قاعدة الخفق وقاعدة الموضعة:

(17) - أ- قرأ خالد الصحيفة

ب- قرأ الصحيفة خالدٌ

ج- أَالصحيفةَ تقرأ؟

تمثل الجملتان (17-أ-ب) التغيير الناتج عن تطبيق قاعدة الـــخفق؛ حيث تم الترتيب بعد الفعل، وهذا التغيير لا يؤثر على البنية المنطقية للجملة حســب الفاســي الفهري، أما الجملة (17-ج) فهي مولّدة عن قاعدة الموضـعة؛ حيث تم نقل المركب الاسمي إلى ما قبل الفعل.

---

[1] اللسانيات واللغة العربية، ص 123.

أمّا التفكيك، فهو نوعان عند الفاسي الفهري «تفكيك إلى اليمين، وتفكيك إلى اليسار» [1] بحيث يكون محور التفكيك هو الجملة (ج) ويشترك مع التبئير في «تحويل النقل» غير أنّ العناصر المنقولة تبئيريا لا تترك أثرا، بخلاف العناصر المنقولة تفكيكيا التي تترك أثرا ضميريا في الموضع المنقولة منه، نمثل لذلك بالجملتين الآتيتين:

(18) – أ- الكتاب قرأتهُ

ب- قرأته الكتابُ

تبعا لمقترح الفاسي الفهري، نلاحظ أنّ العنصر المفكّك (الكتاب) إلى اليمين في (18-أ) وإلى اليسار في (18-ب) ترك أثرا ضميريا للمقولة المنتقلة في الموضع المنقولة منه، وبهذا يكون التفكيك ينتمي في إطار «تحويل النقل» إلى القواعد الناسخة [2] التي تعيد ترتيب مكونات الجملة، وإنْ قيد «ترك الأثر الضميري» ليس شرطا مطلقا، لأنّ هناك بعض البنيات تفكك إلى اليمين أو إلى اليسار ولا تترك أثرا، مثل الجملة (19):

(19) – أ- نعم الصديق الكتاب

ب- الكتاب نعم الصديق

فالعنصر «الكتاب» المفكك إلى يمين الجملة ويسارها، لم يترك أثرا ضميريا، وهذا دفع الفاسي الفهري إلى القول بأنّ العنصر المفكك الذي لم يترك أثرا في المكان المنقول منه، لا يولد تحويليا، بل يولد خارج الجملة أصلا كما في (19-ب)، وقد استنتج في الأخير إلى أن المقاربة القاعدية للتفكيك تحتاج إلى قاعدة تأويلية، يؤوّل في

---

(1) اللسانيات واللغة العربية، ص 128-129.

(2) نفسه، ص 129.

ضــوئها المكان الذي تســطحُ في المكونات المفككة. وبالتالي فهي لا تنتمي إلى نحو الجملة، بل –حســب تعبير الفاســي الفهري- تنتمي إلى «نحو الخطاب discourse grammar أو إلـى الـمكوّن الذّريعيpragmatic component »[1].

2-2- رتبة العدول التحويلي: فاعل-فعل-مفعول

تبنّى هذا النمط الترتيبي لمكونات الجملة «الفعلية» في اللغة العربية «داود عبده» مستندا إلى القواعد التحويلية[2] مبينا أنّها ليست معقدة، وأنها كفيلة بتحديد أصل الرتبة بين مكونات الجملة في اللغة العربية، وقد استند في طرحه إلى أربعة حجج، هي[3]:

- الفعل والمفعول مكوّن تركيبي واحد:

يقدّم «داود عبده» هذه الحجة في ســياق إثبات وجود المركب الفعلي الذي يجمع بين (الفعل-المفعول) في مكوّن واحد في نحو اللغة العربية، ويكون هذا المكوّن مولدا في قاعدة تحويلية جُمَلية، من قبيل:

قاعدة تحويلية (1): ⟵ ج ⟵ فاعل فعل-مفعول

---

(1) اللسانيات واللغة العربية، ص 130. يقصد الفاسي الفهري بالمكوّن الذريعي «العناصر السياقية والمقامية المتحكمة في إنتاج البنيات التركيبية» وهي عناصــر لا تدخل في اهتمامات التحليل التوليدي الذي يتبنّاه الفاسي الفهري في جل كتاباته اللسانية.

(2) القواعد التحويلية هي القواعد التي تُحوِّل البنية العميقة للجملة في لغة طبيعية ما إلى البنية السطحية بواسطة آليات مختلفة، منها: الحذف، والزيادة، وتغيير الترتيب، والحركات الإعرابية. لمزيد من التفصيل، انظر:

أحمد خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، منشـورات عالم المعرفة، جدّة، ط1، 1984، ص 88-171.

(3) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، دار الكرمل للنشــر والتوزيع، الأردن، ط1، ص 119-120 وما بعدهما.

ويبرهن على صحة هذا المقترح من خلال دراسة هذا المكوّن في أربع مستويات يلتقي فيها الفعل بالمفعول، في المستوى الأول، يؤدي اعتبارهما مكونا واحدا إلى «الاستغناء عن قاعدة إلحاق ضمير المفعول به بالفعل (...) وفي المستوى الثاني، يظهر المفعول به إذا كان ضميرا ملتصقا بالفعل، ولا يجوز الفصل بينهما، (...) وفي المستوى الثالث المعادلة بين المكوّن (فعل-مفعول) والمكوّن (المضاف-المضاف إليه) إذا استعمل اسم الفاعل بدل الفعل في التركيب الإضافي (...) وفي المستوى الرابع من الممكن أن تحلّ كلمة واحدة محل الفعل والمفعول دون أن يتغيّر المعنى»[1] يمكن التمثيل لهذه المستويات بالجمل المدرجة في المجموعات الآتية:

(20) - أ- المذيع قرأها قبل ساعة

ب- قرأها المذيع قبل ساعة

ج- المذيع قرأ قبل ساعة ها *

د- قرأ المذيع ها قبل ساعة *

هـ- قرأ المذيع قبل ساعة ها *

(21) - أ- المذيع قرأ الصحيفة

ب- المذيع قارئ الصحيفة

ج- المذيع قارئها

(22) - أ- النائمُ رأى حُلما

ب- النائمُ حلمَ

تبيّن الجمل في المجموعة (20) أنّ (الفعل-المفعول) مكوّن جُمَلي واحد كما في (20-أ-ب) وهما جلمتان سليمتان قد اقترن فيهما الفعل بضمير المفعول، بينما

(1) داود عبده، المرجع السابق، ص 120-121.

الجمل (20-ج-د-هـ) جمل لاحنة لأنّ ضمير المفعول جاء منفصلا عن الفعل، وهذا لا يجوز لأنّ الفاعل اســم ظاهر في الجملة، غير أنّ «داود عبده» لا يتحدث في هذا التحليل عن موقع الفاعل هل قبل الفعل أو بعده. وتوضّــح الجمل في المجموعة (21) المعادلة التركيبية بين المكوّن (فعل-مفعول) والمكوّن (مضــاف-مضــاف إليه) لأنّ المضاف والمضاف إليه يأتياني في سياق الجملة الابتدائية (المبتدأ والخبر) وقياسا على هذا يكون (الفعل-المفعول) مكونا واحدا. ويلجأ في الجملتين (22-أ-ب) إلى قاعدتين تحويليتين، هما: الحذف والتعويض؛ حيث حذف المركب الفعلي (رأى حلما) الموجود في (22-أ) وعوّضــه بالمركب (حلم) كما في (22-ب) وهذا يقضــي بالتساوي بينهما، وبتعبيره «لو لم يكن الفعل والمفعول به مكونا جُمَليا واحدا لما أمكن زن يحلّ محلّهما كلمة واحد»[1].

■ الأفعال المتعدية بحرف الجر

يوجد في العربية أنماط تركيبية تضــم مركّبا لغويا، وهي عبارة عن مكوّن جُــــملي واحد، من قبيل (الفعل المتعدّي-حروف الجر) بحيث تكون حروف الجر مختلفة باختلاف الفعل الذي تقترن به في السياق التركيبي، مثل الجمل الآتية:

(23) - أ- وافقَ الرجل على القرار

ب- وافق على الرجل القرار *

ج- وافق فوق القرار *

تُظهر الجمل (23) أنّ الفعل ينتقي بعناية طبيعة الحرف الذي يليه في الجملة، وتبعا لهذا الانتقاء الدلالي نحصــل على ســلامة الجملة (23-أ) بينما نلاحظ لحنَ الجملتين

[1] المرجع السابق، ص 121.

(23-ب-ج) بناء على هذا التحليل رأى «داود عبده» أنّه «إذا اعتبرنا البنية العميقة للجملة الفعلية هي (فعل-فاعل-مفعول) فإنّ أصل جملة (وافق الرجل على القرار) هي (وافق على الرجل القرار) وهذا يعني أنّنا نحتاج إلى قاعدة تنقل حرف الجر إلى ما قبل المفعول، وهي قاعدة شبيهة بنقل الضمير الذي يحلّ محلّ المفعول به إلى جوار الفعل» [1] تطبيقا لهذا القول نحصل على الترتيب كما في الجملتين (24):

(24) - أ- وافق على الرجل القرار *

ب- وافق الرجل على القرار

■ الأفعال المساعدة

ذهب «داود عبده» إلى أننا إذا اعتبرنا رتبة (فعل-فاعل-مفعول) هي الأصل، فإننا سنحتاج إلى قاعدة تحويلية إجبارية عندما يتعلق الأمر بالجمل التي تضم أفعالا مساعدة، بحيث يُنقل الفعل الرئيس وجوبا إلى موضع بين الفاعل والمفعول، كما توضح الجملتان (25):

(25) - أ- أخذ يقرأ الرجل الكتابَ

ب- أخذ الرجل يقرأ الكتابَ

بينما يرى إذا كانت الرتبة (فاعل-فعل-مفعول) هي الأصل فإنّ «كل ما نحتاج إليه هو قاعدة تحويلية اختيارية، تنقل الفعل المساعد إلى يمين الفاعل، أو نقل الفاعل إلى يسار الفعل المساعد» [2] وبهذا نحصل على الرتبة الآتية:

---

(1) المرجع السابق، ص 122.

(2) المرجع نفسه، ص 122.

(26) - أ- الرجل أخذ يقرأ الصحيفة

ب- أخذ الرجل يقرأ الكتاب

- التوحيد بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية:

يقرّر «داود عبده» في الحجة الرابعة التي يدعم بها تصوره للرتبة الأصلية لمكونات الجملة العربية أنّ الرتبة (فاعل-فعل-مفعول) من شأنها أن توحّد بين الجملتين الفعلية والاسمية اللتين ميّز بينهما النحاة القدماء، منطلقا من الجمل الآتية:

(27) - أ- وصلَ رجلٌ

ب- قرأ رجل الصحيفة

ج- في البيت رجلٌ

يُرجع «داود عبده» هذه الجمل إلى الأصول الآتية:

(28) - أ- رجلٌ وصلَ

ب- رجل قرأ الصحيفة

ج- رجلٌ في البيت

وقد اعتمد على «تحويل النقل» الذي أطلق عليه القدماء مسوغات الابتداء بالنكرة؛ حيث ينقل المبتدأ إلى نهاية الجملة إذا كان نكرة، أو يُبدأ به إذا كان مخصصا بشيء ما، وفي هذا يقول: «إنّ اعتبار الأصل في الفاعل وقوعه قبل الفعل (بصرف النظر عن الاسم الذي نطلقه عليه) يجعل الجمل في العربية نوعا واحدا يتألف من مبتدإ وخبر. بدلا من

نوعية: اسـمية وفعلية»[1]. وإذْ يقرر داود عبده هذا التوحيد بين الجملتين، فإنه لا يرى مانعا من التمسك بمصطلح «الجملة الفعلية» في حالة تقدّم الفاعل على الفعل، لأنه يعتبر الجملة الفعلية هي التي تحتوي على فعل، بصرف النظر عن موقعه في الجملة.

3- رتبة الجملة في اللسانيات الوظيفية: العدول إلى الرتبة الحُرّة

خلافا للتصور الذي قدّمته اللسانيات التوليدية العربية والذي انطلق من افتراض ثنائي يميز بين الرتبة الأصل والبنيات الفرعية لرتب مكونات الجملة العربية، بافتراض نمطين ترتيبيين، هما: (فعل-فاعل-مفعول) و(فاعل-فعل-مفعول) كما بيّنّا في المحورين السابقين «2-1» و«2-2»، يأتي التصور اللساني الوظيفي الذي أفرزته مدرسة براغ وأعمال اللسانيين المعروفة بالوجهة الوظيفية للجملة، وطُوّرَ في نظرية «النحو الوظيفي» مع «سيمون ديك» 1978» وتبنّاه وطوّره في العالم العربي اللساني «أحمد المتوكل» من خلال عدّة أعمال نشر أولها 1985.

يقوم التصور الوظيفي لرتبة المكوّنات في الجملة على افتراض واحد هو وجود «بنية تحتية» واحدة فقط لرتب المكونات، وليس بنية تحية تقابلها بنيات سطحية يتم اشتقاقها بموجب القواعد التحويلية أو التوليدية، يقول المتوكّل: «أمّا في نظرية النحو الوظيفي، التي هي من النظريات المُؤسسة تداوليا، فإنّ جميع البنيات الرتبية تعدّ بنيات متساوية تستقل كل بنية منها بتحقيق تشكيلة من الوظائف التداولية معيّنة تختلف عمّا تحققه البنيات الأخرى (...) والتمييز بين الرتبة الأصل والرتب الفرعية تمييز غير وارد في هذه النظرية»[2]. يُستفاد من هذا ما يلي:

---

[1] المرجع نفسه، ص 123.

[2] أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات، بنية التمثيل الصرفي التركيبي، دار الأمان، الرباط، (د-ط-ت) ص 230.

- اللسانيات الوظيفية تحدد رتب المكونات في بنية واحدة (البنية السطحية)[1].
- البنية التحتية لمكونات الجملة في اللســانيات الوظيفية بنية غير مرتبة، ويتم ترتيب مكوناتـــــها بواســطة قواعد تعبير، وليس قواعد تحويل، وقواعد التعبير ترتبط بالوظائف التداولية [2].

تبعا لهذا التمييز، يقترح «المتوكّل» في ســياق تنميط رتبة اللغات، أنّ الرتب الآتية ليست رتب مولّدة أو مُحوّلة عبر قواعد تحويل، كما في المجموعتين:

(29) - أ- شرب الطفل حليبا --------> فعل-فاعل-مفعول

(30) – أ- حليبا شرب الطفلُ --------> مفعول-فعل-فاعل

ب- الطفل شرب حليبا --------> فاعل-فعل-مفعول

ج- شرب حليبا الطفلُ --------> فعل-مفعول-فاعل

د- الطفل حليبا شربَ --------> فاعل-مفعول-فعل

حســب الطرح اللســاني الوظيفي، فإنّ بنية الجملة (29-أ) ليســت أصــلا اشـتقاقيا للجمل في المجموعة (30-أ-ب-ج-د)، لأنه حســب «المتوكل» كل هذه «التراكيب الرتبة فيها مقيدة تداوليا، كل تركيب يُطابق مقاما مختلفا، وبالتالي يتضمن وظيفة تداولية مختلفة» [3]. أقام «المتوكل» هذا الافتراض على أســس الوظائف التداولية التي تُســند

---

[1] يستعمل المتوكل في جميع كتاباته مصطلح «البنية التحتية» في مقابل مصطلح «البنية العميقة» الذي صاغته اللسانيات التوليدية.

[2] سنعود في المحور اللاحق لمناقشة دور الوظائف التداولية في العدول من رتبة إلى أخرى في محور خاص بعنوان: مستويات تفسير العدول عن أصل الترتيب، انظر المحور الآتي، من هذه الدراسة.

[3] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص 225.

لمكونات الجمل، والتي قسّمها إلى نوعين؛ وظائف داخلية، وتضم البؤرة والمحور، ووظائف خارجية، وتضم المبتدأ والذيل والمنادى[1] وبموجب هذه الوظائف يتم ترتيب مكونات الجملة، مثل الجملة (31):

(31) - خالدٌ، وهبته إياه، المنزل

فالوظيفة التداولية (المبتدأ) مسندة للمكون (خالد) باعتباره المكون «الدال على مجال الخطاب» [2] في حين أسندت الوظيفة التداولية (الذيل) للمكون (المنزل) لكونه يدل على «معلومة واردة للتبيين أو التعديل أو التصحيح بالنظر إلى معلومة تتضمنها الجملة» [3].

يتضح من التحليل الذي قدمه «أحمد المتوكّل» أنّ رتبة مكونات الجملة غير مرتبة في العمق، وأنّ جميع الرتب سطحية يتم ترتيبها بعد انتقاء الرأس والمخصصات، وفق القاعدة الآتية:

■ - القاعدة (4) ←—— (محدّد، رأس، فضلة)

تشير الفواصل (،) بين الكلمات في القاعدة (4) حسب «المتوكل» إلى أنّ مكونات الجملة غير مرتبة، ويمكن أن تتغير مواقعها بتغيّر الوظائف المسندة لكل مكوّن منها، واستنتج إلى أنّ هذا الاقتراح يُمكننا من «التقريب بين مختلف اللغات الطبيعية، إذْ

---

(1) ستتحدث عنها في المحور اللاحق، خاص بالوظائف التداولية في النحو الوظيفي.

(2) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، مرجع سابق، ص 227.

(3) المرجع نفسه، ص 227.

بذلك تصبح البنية التحتية قاسما مشتركا بينها جميعها باعتبار هذه البنية التمثيل للخصائص الدلالية والتداولية التي يُرجّح أن تشمّل كليات لسانية»[1].

4- التفسير اللساني للعدول الرتبي

4-1 التفسير التوليدي للعدول الرتبي

اهتم اللسانيون التوليديون العرب في تفسيرهم للتغيرات الموقعية التي تطرأ على مكونات الجملة بالتركيز على وجود مُستوَيَين تشتق فيهما الجملة بجميع مكوناتها، وبصرف النظر عن نوعها، يُحدد المستوى الأول فيما أسموه بالبنية العميقة، ويُحدّد المستوى الثاني فيما يُسمى بالبنية السطحية، ويُميّز بين هاتين البنيتين بكون «الأولى بنية مجرّدة وضمنية وهي التي تعيّن التفسير الدلالي، بينما الثانية هي الترتيب السطحي للوحدات الذي يحدّد التفسير الصوتي»[2] ويضرب «تشومسكي» مثالا لهاتين البنيتين، كما في الجمل (32):

(32) – أ- خلق الله غير المنظور العالـمَ الـمنظور ⟵ بنية سطحية

ب- خلق اللهُ العالـمَ

ج- الله غير منظور

د- العالـم منظور

} ⟵ بنية عميقة

---

(1) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص 234.

(2) Noam Chomsky, Cartesian Linguistics, New York and London, 1ed, 1966, p 61-62-63, (pdf).

حيث تشكل الجملة (32-أ) البنية السطحية التي ظهرت في الشكل النهائي للكلام عند المتكلم، بينما تشكل الجمل في (32-ب-ج-د) البنية العميقة التي تم توليدها في ذهن المتكلم، وإخراجها على شكل البنية السطحية بموجب قواعد التحويل.

إنّ التمييز بين هاتين البنيتين، مرتبط أساسا بمكونات القواعد التوليدية والتحويلية، لأنه لا يتم الانتقال من البنية العميقة التي تتحيّز في مكوّن خاص بها إلى البنية السطحية التي تتحيّز بدورها في مكوّن آخر إلا بعد المرور من سلسلة من القواعد التوليدية. في هذا السياق يُميز التوليديون بين ثلاث مكوّنات ويعدّونها مسارا لاشتقاق الجملة في شكلها النهائي، وهذه المكونات ليست منفصلة عن بعضها بعضا إلا في المستوى الإجرائي لدراستها، لأنها مكونات متكاملة فيما بينها ودراستها منفصلة ومتصلة تُمكّن الباحث اللساني من تحقيق الكفايتين الوصفية والتفسيرية على النحو العلمي لكل لغة، وتلك المكونات، هي: المكون الفونولوجي، والمكون الدلالي، والمكون التركيبي [1] يُهتم في المكوّن الفونولوجي بدراسة الأصوات اللغوية التي تتكونُ منها اللغة، سواء في السياق الانفرادي؛ حيث المقاطع الصوتية منفردة، أو في السياق التركيبي؛ ويُهتم في المكوّن الدلالي بالمعاني المعجمية للوحدات التي من المحتمل تضمينها في الجمل، وبالتالي فهو يخصص كل تركيب بمعنى شامل انطلاقا من الدلالات الجزئية الخاصة بكل عنصر من عناصر الجملة، ويقوم على مدخلين، هما:

- المعجم: ويضم لائحة من المفردات الحاملة لجميع سماتها الدلالية الجزئية

---

(1) ميشيل زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، النظرية الألسنية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 1982، ص137-156. وانظر كذلك: الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 71 وما بعدها، حيث تحدث عن المكونين التركيبي والدلالي.

- قواعد الإسقاط: وهي التي تقوم بـــمزج مجموع المؤشرات الدلالية المتضمنة في المعجم، والتي تحملها عناصـــر الجملة لنحصـــل في النهاية على التمثيل الدلالي في البنية السطحية.

ويَعْنى المكوّن التركيبي بتوليد الجمل الـــممكنة في اللغة، ويتكوّن من عنصـــرين أساسيين، هما:

- المكون الأســـاســـي: يقوم على مجموعة من القواعد تُســـمى بقواعد التكوين، والمداخل المعجمية، حيث تقوم القواعد بإعادة كتابة الرموز التي تشـير إلى عنصـر من عناصـــر الجملة بشـــكل توليدي إلى أن يتم توليد الجملة في النهاية مع احترام السمات الدلالية الـمنتقاة وفق المداخل المعجمية، وذلك لتوليد جُمل صحيحة.
- المكوّن التحويلي: هو المكوّن الذي يضبط العلاقة الاشتقاقية بين الجمل، ويُجرى في المستوى الخطي لمكونات الجملة بعد الانتهاء من المكون الأساسـي، وينقسـم إلى نوعين، تحويل إلزامي تفرضـــه القيود التركيبية أو الدلالية، التي لولاها لا يمكن اشتقاق جملة صحيحة. وتحويل اختياري لا يطرح إشكالا في سلامة الجملة. ويقوم التحويل على عدّة إجراءات تحدد طبيعته وفق المســـتوى الذي تسْـطحُ فيه الجملة بصـــرف النظر عن المعنى الذي تحمله تلك الجملة وإن تعددت بنياتها التركيبية [1]، سواء كان تحويلا بالحذف، أو بالزيادة، أو بالإضمار، أو بالمطابقة، أو بالنقل.

يتضح مما سبق أنّ اشتقاق الجملة حسب الطرح التوليدي التحويلي يتم حصرا عبر مسار توليدي تفاعلي بين جميع الـــمكوّنات؛ فالمكوّن الفونولوجي مسؤول عن توليد الأصوات وعلاقتها بالصرف، والمكوّن الدلالي مسؤول عن الدّخل المعجمي وانتقاء السـمات وتوسـيعها، ثم إسـقاطها في إطار شـامل لجميع مكونات الجملة، أما المكوّن

---

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية، الجملة البسيطة، مرجع سابق، ص 14.

التركيبي فيضطلع بتوليد المركّبات من خلال ثلاث قواعد، هي قواعد التكوين، وقواعد الاستبدال بالوحدات المعجمية المناسبة، ثم قواعد التحويل التي تنتج عنها في النهاية البنية السطحية [1]. ويتضح أيضا أنّ العدول من نمط ترتيبي إلى آخر يُفَسّر بوجود إجراءين ذهنيين، يقوم بِهما الذهن ابتداء، وهما المسؤولان عن اشتقاق الجملة في تركيبها المعدول عن أصله (البنية العميقة)، وهما:

- إجراء توليدي؛ حيث تُولّدُ العناصر المكوّنة للجملة.
- إجراء تحويلي؛ حيث يتم تحويل البنية العميقة التي حصلنا عليها في المستوى التوليدي، إلى بنية سطحية. وفي البنية السطحية تظهر الجمل المختلفة والتي تحمل معنى واحدا. فالجملة (33) تُمثّل هاتين العمليتين في السياق العدولي:

(33) – أ- قرأ الطفلُ القرآنَ

ب- القرآن قرأهُ الطفلُ

ج- قُرِئ القرآنُ

د- الطفلُ قرأ القرآن

فالبنية العميقة في (33-أ) التي تضم {فعل-فاعل-مفعول} عُدلَ عنها في البنيات السطحية إلى أنماط تركيبية من قبيل {مفعول-فعل-فاعل} كما في (ب)، وإلى نمط

(1) الألسنية التوليدية التحويلية، النظرية الألسنية، مرجع سابق، ص 158-159-160. تجدر الإشارة إلى أنّ العمل التفاعلي بين جميع المكونات في النظرية التوليدية، لم يبدأ إلا مع الاهتمام بالمكوّن الدلالي في النماذج التي جاءت بعد نموذج 1957. خاصة في النماذج 1965-67-70.

{فعل-نائب فاعل} كما في (ج)، وإلى نـــمط {اســم-فعل-اســم} كما في (د). وذلك بـموجب قواعد تحويلية تنقل مكونات الجملة موقعيا أو تحذفها.

2-4- التفسير الوظيفي للعدول الرتبي

خلافا للتفســير التوليدي التحويلي، يأتي التفســير اللســاني الوظيفي ليعيد الاعتبار لــمكوّن آخر لــم يــحظ باهتمام الاتجاهات اللسانية الأخرى، وهو الــمكوّن التداولي، ولا غرابة في هذا لأنّ الوصــف اللغوي الكافي في نظرية النحو الوظيفي [1] يســعى إلى «تحقيق الكفاية التداولية Pragmatic Adequacy بالإضــافة إلى الكفايتين النفســية والنمطية، وتتحقق الكفاية التداولية حين يســتطيع الوصــف اللغوي أن يرصــد التفاعل القائم بين بنية اللغات الطبيعية ووظيفتها التواصــلية، أي حين يســتطيع أن يربط بين الخصائص البنيوية للعبارات اللغوية والأغراض التواصلية التي تستعمل هذه العبارات وسيلة لبلوغها»[2]، وبناء على هذا الهدف فإنّ تفسير العدول عن أصل الترتيب سيكون وفق الــمقتضيات التي تفرضها القيود التداولية، وليس القيود التركيبية، أو الدلالية فقط، ما يؤكد هذا هو أنّ مُحدّدات رتبة مكونات الجملة تنتظم -وفق هذه النظرية- في سُــلّمية تُغلّب الوظائف التداولية على حســاب الوظائف التركيبية والدلالية، وهذا لا يعني أنّ ما

---

(1) نقصــد هنا نظرية النحو الوظيفي في الســياقين الغربي والعربي، وتهمنا في هذا الإطار الاقتراحات التي قدّمها أحمد المتوكّل في جميع مراحلها. بدءا من الوظائف التداولية 1985، ووصــولا إلى نـحو الخطاب 2012.

(2) أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية الـــمكونية، وظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، ط1، 1987، ص 05.

يدخل في حيّز التركيب والدلالة لا دور له في تحديد رتبة مكونات الجملة، ولكن ليس له التأثير نفسه، وذلك وفق السلمية الآتية [1]:

الجملة ⟵ الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية

إنّ إعطاء الغلبة للوظائف التداولية في تحديد رتبة مُكوّنات الـجملة يقتضي إفراد مستوى آخر لتمثيل الوظائف الداخلة في الحيّز التداولي، وهذا يعني أنّ تمثيل الجملة في النحو الوظيفي يتم في المستويات الثلاثة الآتية:

- **مستوى تمثيل الوظائف التداولية**: ويشمل خمس وظائف، هي المحور والبؤرة، والمبتدأ، والذيل، والمنادى.
- **مستوى تمثيل الوظائف الدلالية**: وفيه تُمثل وظيفة الـمُنفّذ، ووظيفة الـمُتقبّل، والـمستقبل، والمستفيد، والزمان، والمكان، والحدث.
- **مستوى تمثيل الوظائف التركيبية**: ويشمل وظيفتين، هما وظيفة الفاعل، وظيفة المفعول.

يتمّ اشتقاق الجملة في منظور النحو الوظيفي حسب هذه المستويات وفق ثلاث بنيات مرتبة ترتيبا تصاعديا، هي [2]:

- البنية الـحَمْلية
- البنية الوظيفية
- البنية الـمُكوّنية

[1] أحمد المتوكّل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي، دار الأمان، الرباط، ط1، 1996، ص 236.

[2] أحمد المتوكّل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، دار الكتاب الجديد، ط2، 2010، ص 139.

تعمل هذه البنيات فـــي مسار تفاعلي؛ حيث تستند البنية الـــحملية إلى أساس يضم المعجم وقواعد التكوين، ثم تُنقل إلى بنية وظيفية بإســـناد الوظائف التركيبية والدلالية للمكونات، ثم الوظائف التداولية، ثم تُنقل إلـــى بنية مُكوّنية [1]، وتَرُوزُها ثلاث قواعد، قواعد الأساس، وقواعد إسناد الوظائف، ثم قواعد التعبير.

4-2-1- إسناد الوظائف التداولية

الوظائف التداولية في النحو الوظيفي، خمس وظائف، تنقسم بلحاظ موقعها بالنسبة للحمل، إلى نوعين: وظائف داخلية، تشـــمل وظيفة (البؤرة)، ووظيفة (المحور). ثم وظائف خارجية، وتضم وظيفة (المبتدأ)، ووظيفة (الذيل)، ووظيفة (المنادى)، وتُسندُ هذه الوظائف على النحو الآتي [2]:

- تُســـند وظيفة البؤرة إلى المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة، وتنقسم إلى نوعين، بؤرة جديد، وبؤرة مُقابلة. تعرّف بؤرة الـجديد بكونها التي تُسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها الـمُخاطب. بينما تُعرّف بؤرة الـمقابلة بأنها البؤرة التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يشك المخاطب في ورودها أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها، ويتم التمييز بينهما بروائز مقامية.
- تُسند وظيفة المحور إلى المكون الدال على «الـمُحدّث عنه» داخل الحمل.
- تُسند وظيفة المبتدأ إلى المكوّن الذي يحدد مجال الخطاب بالنسبة للحمل.

---

(1) أحمد المتوكّل، الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضـــايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، ط1، د-ت، ص 11.

(2) المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 28-69-114-145-161.

- تُسند وظيفة الذيل إلى المكوّن الذي يحمل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل، أو تُعدّلها.
- تُسند وظيفة المنادى إلى المكون الدال على المنادى في مقام معيّن

يتميز المستوى التداولي الذي تُمّثل فيه الوظائف التداولية بكونه يستند إلى السياق المقامي الإخباري بين المتكلم والمخاطب، الذي بمقتضاه تُحدد العلاقات القائمة بين مكوّنات الجملة، ما يُؤكد هذا الافتراض هو اعتماد النحو الوظيفي على تحليل الجمل انطلاقا من المعلومات المتبادلة بين المتكلم والمخاطب [1].

وفق التقسيم الذي قدّمه النحو الوظيفي، تأخذ بنية الجملة بعد إضافة الوظائف التداولية وإسنادها للمكونات، وتبعا للحيز الذي تأخذه الوظائف بالنسبة للحمل، الشكلين الآتيين:

البنية (1): {مبتدأ (حمل) ذيل}

البنية (2): {منادى- مبتدأ (الحمل) - ذيل}

البنية (3): {(حمل) – بؤرة – محور}

البنية (4): {بؤرة – محور- (حمل)}

تتغير الوظيفتان (البؤرة-المحور) في البنيتين (3-4) بموجب المعلومة التي تحملها كل وظيفة، نمثل لهذه البنيات العامة بالجمل الآتية:

(34) - أ- خالدٌ، فاز بالبطولة

(1) أحمد المتوكل، المرجع نفسه، ص 37

ب- قابلتُ اليوم صُحُفيا، بل مذيعا

ج- يا صاعدا جبلا، احترسْ

د- يا يوسفُ، هذه فرصتك

هـ- البارحة افتتح الوزير معرض الكتاب

و- متى رجعَ خالد؟ / رجعَ خالد البارحة/ البارحة رجع خالد

تمثل الجملتان (34-أ-ب) البنية (1) حيث المكون (خالد) هو مجال الخطاب بالنسبة للحمل (فاز بالبطولة)، بينما يمثل المكوّن (بل مذيعا) وظيفة الذيل، بوصفه مُكوّنا يوضح معلومة واردة بالنسبة للحملة (قابلت اليوم صحفيا) ويعدّلها ب (بل مذيعا. تمثل الجملتان (34-ج-د) البنية (2) حيث يشكل المكونان (يا صاعدا) و (يا يوسف) وظيفة المنادى بالنسبة للحمل. وفي الجملتين (34-هـ-و) يشكّل المكوّنان (البارحة-خالد) وظيفة البؤرة والمحور؛ بحيث المكوّن (البارحة) أسندت له وظيفة البؤرة، والمكون (خالد) أسندت له وظيفة المحور. أسندت هذه الوظائف جميعها للمكونات في الجمل (34-أ-و) وفق طبقة مقامية تواصلية بين متكلم ومُخاطب.

4-2-2- قواعد الموْقَعَة وفق الوظائف التداولية

اقترح «النحو الوظيفي» في سياق استكمال مسار اشتقاق الجملة مجموعة من القواعد التي يتم تطبيقها لاشتقاق البنية المكونية وهي البنية الثالثة والأخيرة في مسار اشتقاق الجملة حسب النحو الوظيفي، وهي:

- قواعد صياغة الحدود
- قواعد صياغة المحمول
- قواعد إسناد الحالات الإعرابية

- قواعد الـمَوْقَعَة
- قواعد إسناد النبر والتنغيم

من أهم هذه القواعد بالنسبة لهذا البحث، قواعد الـمَوْقَعة Placement rules، التي بوجبها تأخذ المكونات داخل الجملة رُتَبَها الخاصة بها وذلك بعد تطبيق قاعدة إسناد الحالة الإعرابية للمكونات، ويقترح النحو الوظيفي في هذا السياق البنية الآتية [1]:

البنية (6) – {م 4، م 2، م 1، م∅ (فعل–فاعل–(مفعول)) (ص)، م 3}

يتم إسقاط مكونات الجملة حسب الوظيفة المسندة لكل عنصر منها، فتأخذ الوظائف موقعها حسب الآتي:

- يحتل الـموقع (م 4) المنادى، ويحتل الذيل الموقع (م 3)، بحكم أنّ الذيل يتوقع بعد الحمل ويتعلّق به بلحاظ وظيفته المنوطة به وهي للتبيين أو التعديل أو التصحيح. بينما يحتل المبتدأ الموقع (م 2)، وهي وظائف خارجية.
- يحتل الـموقع (م 1) الأدوات التي لها حق الصدارة مثل أدوات الاستفهام، والنواسخ الحرفية، وأدوات النفي.
- يحتل الـموقع (م∅) المكونات التي تُسند إليها الوظائف التداولية الداخلية، وظيفة البؤرة، أو وظيفة المحور. أو أسماء الاستفهام.
- يحتل الـموقعين (فاعل–مفعول) المكوّن الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل، والمكوّن الحامل للوظيفة التركيبية المفعول على التوالي.
- يحتل الموقع (ص) كل مكوّن غير حامل لوظيفة تركيبية أو وظيفة تداولية تخوّله احتلال الموقع (م∅).

---

(1) انظر: اللسانيات الوظيفية، ص 156. / ودراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص19

4-2-3- عمل بنيات النحو الوظيفي في السياق العدولي

مرّ بنا في المحاور الأربعة الأخيرة أنّ اشتقاق الجملة في نظرية النحو الوظيفي يقوم أساسا على التمثيل للوظائف التداولية، وبالتالي فإنّ الكلمات تأخذ مواقعها الترتيبية في خطّية الجملة بإعطاء الأولوية للوظائف التداولية التي تحملها [1]. على هذا الأساس نعتبر أنّ أيّ عدول من نمط ترتيبي إلى آخر بين مكونات الجملة، هو عدول ينشأ استجابة لقصود تداولية نلمسها في الأفعال الكلامية التي تنجزها في طبقة مقامية معينة.

رَوْزاً لعمل الوظائف التداولية في صياغة الأنماط التركيبية العدولية، ننطلق من الجملة (35) التي تمثل ترتيب المكونات في بنية الجملة الفعلية:

(35) – أ- **مُحاضرةً** ألقى الأستاذ (بِنَبْرِ محاضرة) [2]

ينظر النحو الوظيفي إلى رتبة المكونات في الجملة (35) على أنها بنية أصلية، رُتّبَتْ مُكوناتها (المفعول-الفعل-الفاعل) وفق قاعدتي الموقعَة؛ قاعدة الموقعة في موقع (الفاعل) بالنسبة للمكوّن (الأستاذ) بموجب الوظائف الدلالية والتركيبية، وقاعدة الموقعة في الموقع (م$^{\varnothing}$) بالنسبة للمكوّن (**مُحَاضرةً**) الحامل للوظيفة التداولية «بؤرة المقابلة» ويتم تمثيلها في البنية الوظيفية غير الـمُرتبة على النحو الآتي:

{ماضي: ألقى-فعل (س1: الأستاذ = منفّذ-فاعل-محور) – (س2: محاضرة =متقبّل-مفعول- بؤرة مقابلة}

---

(1) المتوكل أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص20.

(2) ينتمي «النّبر» إلى مستوى قواعد النبر والتنغيم، وهو المستوى الأخير قبل التمثيل النهائي لبنية الجملة. ويُسندُ النّبر في النحو الوظيفي إلى الـمُكوّن الحامل للوظيفة التداولية البؤرة، سواء كانت بؤرة جديد، أم بؤرة مقابلة. انظر: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص 181.

البنية أعلاه غير مرتبة على النحو الموجود في الجملة (35)، ولهذا يرى «المتوكّل» أنّ قاعدة الموقعة في الموقع (م∅) لا تنقُلُ مكوِّنـًا يحتلّ موقعا معينا في البنية الدّخْل إلي صدر الجملة كما هو الشأن للمكون (محاضرة) في الجملة (35)، بل تُمَوْقِعُهُ بدءا في هذا الموقع [1]، وهذه القاعدة هي [2]:

قاعدة الـمَوْقعة في الصدر ← { ضمير استفهام / بؤرة–مقابلة / مِحـور } ← (م∅)

فالمكونات الحاملة للوظيفتين التداوليتين «المحور وبؤرة المقابلة» أو «أدوات الاستفهام» تتم موقعتها في موقع الصدر (م∅) [3].

إنّ الـمكوّن (محاضرة) أخذ موقع الصدر في الجملة (35) الذي يمثله الموقع (م∅) بموجب الوظيفة التداولية «بؤرة المقابلة» المسندة إليه، وهذه البؤرة تُسند للمكوّن الحامل للمعلومة الـمُشّكك فيها من قبل المُخاطب، كما سبقت الإشارة. وذلك بالنظر إلى الطبقة المقامية التي أُنجزتْ فيها الواقعة الكلامية، وهي طبقة تتكون من مقامين [4].

---

[1] المتوكل أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 21.

[2] أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، مرجع سابق، ص 239.

[3] لا تُترك قواعد الموقعة لاعتبارات اعتباطية، بل يقترح النحو الوظيفي قيود على تطبيقها، أهمها قيد أحادية الموقع في {م Ø} الذي يقضـي بأن «لا يحتل الموقع {م Ø} أكثر من مكونّ واحد» انظر، المتوكل أحمد، الوظائف التداولية، ص 61-60.

[4] لـــمزيد من التفصـيل حول أنواع المقامات التي تتحيّز فيها الوظائف التداولية للمكونات، انظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية، ص 29-30.

- المقام (1): يتوفر المخاطب على مجموعة من المعلومات، ينتقي المتكلم للمخاطب المعلومة التي يعتبرها واردة.
- مقام (2): يتوفر المتكلم على مجموعة من المعلومات. يطلب المتكلم من المخاطب أن ينتقي له المعلومة الواردة في حالة الاستفهام).

وفقا للمقامين، تصبح الجملة (35-أ) التي تصدّر فيها المكوّن الحامل للوظيفة التداولية «بؤرة المقابلة» هي الجملة (35-ب):

(35) - ب- **مُحاضرةً** ألقى الأستاذ، وليس درسا.

يتضح، إذن، أنّ العدول إلى استعمال البنية الموظفة في الجملة (35-أ-ب) هو عدول مُفسّر بعلل غير لغوية متصلة بالمقام التخاطبي الذي يوجد فيه المتكلم والمخاطب. وهذا التفسير مخالف بالمقارنة مع التفسير الذي قدّمته اللسانيات التوليدية التحويلية، التي تعتبر الجملة (35-أ) جملة مُحوّلة عن البنية العميقة بموجب قاعدة تحويل، تَنْقُل المكوّن (المفعول-مُحاضرة) إلى صدر الجملة، وبنيتها العميقة المشتقة المُحوّلة عنها، هي (35-ج):

(35) - ج- ألقى الأستاذ مُحاضرةً.

وتبقي المنطقة البينية بين هذين التفسيرين هي الحيز الذي يشغله العدول التركيبي على مستوى الرتبة، سواء في الرتب المحوّلة في الطرح التوليدي، أو الرتب المستقلة في الطرح الوظيفي؛ إذ مردّ أمر العدول الرتبي هنا إلى المتكلّم الذي يولّد جملا برتب مختلفة من قواعده المحدودة، ويوظفها في سياق مقامي يمثل حيّز الواقعة اللغوية؛ فنكون أمام الأول أمام عدول ذهني يتم في مرحلة ما قبل تحقيق الجملة في السطح، وفي الثاني أمام عدول اختياري يشترطه المقام، ونوظف فيه الترتيب المناسب له.

5- العدول في المقاربة الحجاجية

درس «عبد الله صولة» العدول اللغوي في مستواه «التركيبي» بمنهجية واضحة؛ حيث أصّل فكرة العدول في التراث، وبحث عن المفاهيم الإجرائية المرتبطة به، ثم اختبر تلك المفاهيم بتطبيقها على لغة القرآن الكريم [1]، وانطلق في ذلك من التمييز بين أنماط التركيب في العربية؛ تركيب الحروف، وتركيب الإفراد، وتركيب غير إسنادي، والتركيب الإسنادي، وبنَى مقاربته على النمط الرابع «التركيب الإسنادي» الذي يعدّ جملة تجمع بين استقلال التركيب وتمام الفائدة، وهي «في مظهرها الخبري الابتدائي البسيط المجرد، باعتبارها من الناحية النحوية، مفيدة معنى في ذاتها، بصرف النظر عن استخداماتها القولية المختلفة المرتبطة بالمقامات المختلفة، لم تتوخَّ فيها زيادة ولا نقصان بالنسبة إلى صورتها الخبرية الابتدائية المذكورة»[2] وبالنظر إلى هذا التركيب الإسنادي البسيط انتقل «صولة» إلى الحديث عن العدول التركيبي[3] باعتباره زيادة فيه أو نقصا منه. وقسّمه إلى نوعين اثنين؛ عدول كمّي، وعدول نوعي.

5-1- العدول الكّمي

يقصد «صولة» بالعدول الكمّي العدول عن أصل الجملة البسيطة ذات الخصائص التركيبية الابتدائية الكاملة المعنى، والعارية عن ملابسات المقام وظروفه، وهذه الجملة «إن زيدتْ بتأثير المقام أو لخلق مقام لفظا لإفادة معنى زائد على معناها الأصلي الذي هو في صورتها الخبرية الابتدائية تلك سُمّيَ ذلك عندنا عدولا كمّيّاً بالزيادة، وإذا أنقص

---

[1] عبد الله صولة، الحجاج في القرآن الكريم من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط2، 2007.

[2] المرجع نفسه، ص 242.

[3] ركز «صولة» في دراسته للعدول في القرآن الكريم على المستوى التركيبي، ولم يدرس المستويات الأخرى، مثل العدول الصرفي أو الصوتي.

منها بفعل المقام أو لوضع مقام، سمينا ذلك عدولا كمّيّا بالنقصان»[1]. تبعا لهذا القول تكون الجمل (36-ب-ج-د- هـ):

(36) - أ- زيد خرج

ب- إنّ زيدا خرج

ج- زيد هو الخارج

د- والله إنّ زيدا خرج

هـ- لقد خرج زيد

معدولة بالزيادة عن الأصل البسيط والإخباري في (36-أ) والزيادة هنا هي ألفاظ التوكيد والقسم، وهي ألفاظ تؤدي معانٍ جديدة غير موجودة في الأصل. ويستند «صولة» في هذا الطرح إلى مُفسّري القرآن من القدماء، وينقل رأيا للزركشي، فـ«الربط بين التوكيد والزيادة واعتبارهما يمثلان عدولا كميا من الأمور التي نجد صداها في كتب القدماء وقد ترددوا عند دراستهم أساليب القرآن القائمة على التوكيد بين مصطلحي التوكيد والزيادة (...) قال الزركشي في فصل الزيادة: (والأكثر ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله، ويسمونها توكيدا)»[2] فكل زيادة في العبارات عدولٌ.

في مقابل العدول الكمّي بالزيادة، يورد العدول الكمّي بالنقصان، ويفهم «صولة» النقصانَ بأنه مرادف للمفهوم البلاغي «الإيجاز»؛ إيجاز الحذف وإيجاز القصر، ويركز على الأول، يقول: «أما الإيجاز بالحذف -وهو الذي يعنينا في بحثنا هذا- فهو مما يمكن ضبطه كميا في الكلام لوجود دليل على المحذوف مقالي أو مقامي، أو مقالي ومقامي معا

(1) صولة، المرجع نفسه، ص 242.

(2) صولة، الحجاج في القرآن الكريم، ص 244-243.

(...) ويُعاينُ بسهولة ويسر»[1] ويكون الحذف بلحاظ معنى الزيادة، خلاف الأصل، كما كانت الزيادة خلاف الأصل، وما هذا الأصل إلاّ «البناء التركيبي في مظهره الإخباري البسيط المجرد من ملابسات المقال والمقام، وما يتولد عنهما من زيادة تدخل على أصل البناء، أو نقصان يصيبه»[2].

5-2- العدول النوعي

يجعل «صولة» العدول النوعي عدولا جدوليا في التعبير؛ حيث يصنف التعبير إلى جداول، في كل جدول طبقة تعبيرية، مثل عدول المتكلم عن التعبير بالجمل الخبرية إلى التعبير بالجمل الإنشائية، أو العكس، أو العدول عن التعبير بالجمل الفعلية إلى الجمل الاسمية، كما يمكن أن يكون العدول النوعي نسقيّا يحدث داخل الجملة الواحدة، بالتقديم والتأخير، والتضمين، والالتفات[3]، ونلاحظ أن العدول النوعي كما قرّره «صولة» يتصل في جانب منه بالمباحث البلاغية المطبقة في دراسة القرآن الكريم، مثل دراسة الاستفهام الحقيقي وغير الحقيقي، ويضفي عليه الطاقة الحجاجية الكامنة فيه، باعتباره «وسيلة حجاج»[4]، ويخلص «صولة» في نهاية هذا التصنيف الثنائي للعدول إلى كونه يتجاوز وظيفته الشعرية والجمالية التي تبنّاها الأسلوبيون[5] إلى وظيفة حجاجية

---

(1) المرجع نفسه، ص 247.

(2) عبد الله صولة، الحجاج في القرآن الكريم، ص 248.

(3) المرجع نفسه، ص 249- ص 423.

(4) المرجع نفسه، ص 425.

(5) تقوم وجهة النظر الأسـلوبية للعدول على أنه خرق لمثالية اللغة ومعياريتها لغرض جمالي يتمثل في تحقيق ما أطلقوا عليه بـ«الشعرية» وقد أشرنا في مدخل البحث إلى هذا الرأي.

ينتقل عبدها «العدول من غاية إحكام صنعة الكلام وصنع جماله، إلى العدول بما هو مدار حجاج ومناط إقناع»[1].

إن المقاربة الحجاجية للعدول اللغوي-التركيبي، بحثت عن المعنى الحجاجي الكامن في الأدوات الداخلة على التراكيب الأصول، وهي مقاربة متأثرة بالأطر النظرية التي ربطت بين الحجاج بوصفه كفاية عقلية واللغة بوصفها أداة خادمة لتلك الكفاية، فـ«حاولت أن تبيّن أنّ اللغة تحمل بصفة ذاتية وجوهرية وظيفية حجاجية، مُؤشّر لها في بنيات الأقوال نفسها، وفي المعنى، وفي الظواهر الصوتية والصرفية والمعجمية والتركيبية والدلالية»[2].

تبعا لهذا الطرح، تصبح مختلف التعبيرات التي يستعملها الإنسان تنضوي ضمن دائرة العدول، لكن السؤال الذي غاب عن «صولة» يكمن في التعبيرات المسكوكة التي لا تلحقها الزيادة، ولا النقصان، والتي يصعب البرهنة على خصائصها الحجاجية وفق معياري «الزيادة والنقص».

مهما تباينت زوايا النظر إلى العدول اللغوي سواء كان «صوتيا أو صرفيا أو تركيبيا» تضييقا أو توسيعا بصياغة القواعد الناظمة له، والضابطة للتنويعات التي تندرج ضمنه، ومهما اختلفت وتنوعت الأهداف الكامنة وراء دراسته نظريا وتطبيقيا، فإنه يجسد اختيارات لغوية نسقية يُبيحها النظام اللغوي للعربية، وتتجلّى في الاستعمال، ويوظفها المتكلم-المتعلّم للتعبير عن غرضه وفق حاجته.

---

(1) صولة، الحجاج في القرآن الكريم، ص 251.

(2) العزاوي (أبو بكر)، اللغة والحجاج، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 2009، ص 07.

الفصل الثالث

معايير دراسة العدول اللغوي

تمهيد

استكمالا للمباحث النظرية لظاهرة العدول اللغوي وإشكالاتها في السياق المدرسي، يأتي المبحث الثالث لدراسة المعايير التي يتم في ضوئها قياس درجة العدول، فإذا كنّا قد ركّزنا في المبحثين السابقين على تتبع مظاهره قديما وحديثا، فإننا في هذا المبحث سنركز على مناقشة المعايير النظرية لقياس الظاهرة العدولية؛ ذلك أنه لا يمكننا الحديث عن عدول لغوي دون الحديث عن منطلقات هذا العدول ومعاييره التي يُقاس في ضوئها، من جهة. كما أن البحث في هذه المعايير سيساعدنا على نقل تصورات النحاة واللسانيين لها من حيّز المعرفة اللغوية العالمة المؤسسة أكاديميا والقائمة على الاختلاف النظري، إلى حيّز المعرفة اللغوية التعليمية-التعلمية. من جهة أخرى. ومن ثمة سنقدّم معايير قياسية يحتكم إليها مدرّسو العربية لوصف وشرح الظواهر اللغوية المعدولة في السياق التعليمي-التعلّمي.

إنّ معايير العدول اللغوي، بناء على ما وقفنا عليه، ينبغي أن تحيط بالظاهرة اللغوية المدروسة من جميع جوانبها النظرية، ولهذا ارتأينا أن نحصرها في الآتي:

1. معيار الأصل والفرع؛
2. معيار القدرة والاستعمال؛
3. معيار الصواب والخطأ؛

تمكّنُنا هذه المعايير من إدراك حركة العدول اللغوي من النظام إلى الاستعمال؛ إذ كل معدول له أصل عُدِل عنه، ويكون مرجعه إلى قواعد متصلة بالقدرة الذهنية للتعبير به دون غيره، وكل معدول له اطراد في الاستعمال، وإذا خالف السلامة التركيبية، ولحقه لبس حُكِمَ عليه بالخطإ.

1- العدول بين الأصل والفرع

شكّلت هذه ثنائية «الأصل والفرع» أداة للتحليل اللغوي في النحو العربي ابتداء من المدونة النحوية الأولى وصولا إلى اللسانيات المعاصرة [1]، فظهر أثرها واضحا في وصف وتفسير الظواهر اللغوية المندرجة ضمن العدول، فكانوا يضعون لكل ظاهرة «أصلا» ويقابلونه بـ«الفرع» في الحرف والكلمة والجملة، وما استشكل عليهم من هذا «كانوا يردونه إلى الأصل»[2].

على المستوى الصوتي قسّم اللغويون العرب صفات الحروف إلى صفات أصول وصفات فروع؛ فالصفات الأصول «ملازمة للحرف لا تفارقه، مثل: القلقلة والجهر والهمس والشدّة والإطباق والاستفال والإذلاق. أما الصفات الفروع فهي التي يُعدل إليها في بعض الأحوال، وليست ملازمة للحرف وهي: التفخيم والترقيق والإدغام والإخفاء والإقلاب والإظهار والمدّ والقصر والغنّة»[3].

إنّ التمييز بين الصفات الأصلية ونظيراتها الفرعية المعدول إليها في سياق ما، يساعد المدرّس من جهة أولى على وصف الظاهرة الصوتية وصفا ديدكتيكيا في الإطار التعليمي، ويساعد المتعلّمين على «التمكّن من النسق الصوتي من حيث الفروق الدقيقة

---

(1) أقام بعض السانيين تحليلاتهم لبعض الظواهر اللغوية على أساس ثنائية «الأصل والفرع» منهم:

- الفاسي الفهري: الرتبة الأصل في مقابل الرتبة الفرع، اللسانيات واللغة العربية، مرجع سابق، ص 106.
- المتوكّل أحمد: القوّة الإنجازية الأصل في مقابل القوّة الإنجازية المستلزمة، الخطاب وخصائص اللغة العربية.
- عبده الراجحي: الأصل والفرع بين البنية العميقة والبنية السطحية، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، ط1، 1979، ص 143-144-

(2) تمام حسان، الأصول، ص 139.

(3) إبراهيم القرش، المخارج والصفات، مطبعة ناشرون، مصر، ط1، 2012-1433هـ، ص 122.

بين مختلف الحروف المتقاربة المخرج، أو التي لها نفس المخرج، لكنها تختلف في الصفات»[1]، من جهة ثانية. كما يجعلهم قادرين على تجاوز اختلالات النطق، واختلالات الكتابة، خاصة كتابة الكلمات المنوّنة التي تحقق صوتيا، مثل: شكراً، وأهلاً، التي تكتب في أغلب السياقات التعليمية: «شكرنْ» و «أهلنْ».

على المستوى الصرفي ميز اللغويون-الصرفيون منهم- بين أصل الكلمة وفرعها من خلال آلية التصريف الذي يتم بـ«الزيادة أو التحريف»[2] حيث تكون الزيادة علامة تُزاد على أصل الكلمة، لتكون فرعا، وتؤدي إلى الزيادة في المعنى، ويشمل ذلك تصريف الفعل والاسم؛ فالأفعال-مثلا- تتصرف بحسب الأصل والفرع [3] إلى أصل الصيغة المجردة، وفرع الصيغة المزيدة؛ بحيث تكون الصيغة المزيدة، مزيدة لمعنى يريده المتكلّم، مثل:

(37) - أ- خرج التلميذ

ب- أخرجَ المتعلّمُ الدفترَ من المحفظة

فالصيغة المجردة «خرجَ - فَعَلَ» عُدلَ عنها إلى «أفْعَلَ» في الجملة (37-ب) حيث معنى «التعدية» ويطّرد هذا العدول بحسب المعاني المزيدة المرجوّة.

---

(1) مصطفى الهطي، النسق الصوتي تعليمهُ وتعلّمُهُ، مجلة دراسات بيداغوجية، المغرب، العدد 2، 2017، ص 68.

(2) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، سوريا، ص 18. (pdf).

(3) يميّز ابن يعيش في تصريف الأفعال بين تصرّف بزيادة، وتصرّف بغير زيادة. فالتصرف الأول يتحقق بزيادة حروف لزيادة المعني، والثاني يتحقق بتصرف الأفعال في الأزمنة: الماضي والمضارع والأمر-المستقبل. شرح الملوكي في التصريف، ص 37.

والأسماء المشتقة، مثل: «اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسمي الزمان والمكان وصيغ المبالغة»[1] فـ «معدولة بلحاظِ أصلها الثلاثي أو الرباعي صحيحا كان أو معتلا»[2].

وأما على المستوى التركيبي فقد رأى القدماء أنّ للكلام أصلا ثم يُتّسعُ فيه بالعدول إلى غيره من الفروع التي تتجاوز حدود الإسناد بين الاسم والاسم أو بين الفعل والاسم فـ «الإيجاب أصل لغيره من النفي والنهي والاستفهام، تقول مثلا: قام زيد، ثم تقول في النفي: ما قام زيد. وفي الاستفهام: أقامَ زيدٌ؟ والأمر: ليقُمْ زيدٌ. فترى الإيجاب يتكون من مسند ومسند إليه، وغيره يحتاج إلى دلالة في التركيب على ذلك الغير، وكلما كان فرعا احتاج إلى ما يدل به عليه، كما احتاج التعريف إلى علامة (ال) ونحوها لأنه فرع التنكير»[3].

وبالموازاة مع هذه الأصول الاستعمالية قرروا أيضا القواعد الأصلية وقابلوها بالقواعد الفرعية، وحددوا ضوابط العدول من قاعدة إلى أخرى، كما أشرنا سابقا، ومنها[4]:

- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وفي الخبر أن يكون نكرة.
- الأصل في الصفة أن تصحب الموصوف.

---

(1) ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص 134.

(2) كمال حسين وياسر عناد، الألفاظ المعدولة في العربية: دراسة في البنية والدلالة، دار نيبور للطباعة والنشر، العراق، ط1، 2022، ص 62.

(3) السيوطي (جلال الدين)، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد الله النبهان، مطبوعات مجمع اللغة. دمشق، ط1، 1987م- 1407هـ، ج1، ص 196.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، مرجع سابق، ج1، ص 63-70.

- الأصل في الجزاء أن يكون بعد الشرط.

إنّ النحاة واللسانيين بوجه عام عندما قرروا تلك الأصول، كان مشروعهم مبنيا على نظر منهجي القصد منه هو تصنيف اللغة إلى مستويات، ثم تحليل العلاقات التي في ضوئها تتفاعل تلك المستويات، ومن خلالها تمكنوا من رصد الكليات والجزئيات المتحركة. وبالنظر إلى ما حصّلناه في المبحثين السابقين، وما أشرنا إليه في هذا المحور، فإننا نستنتج صورتين عامّتين لهذا المعيار في مستواه العلمي القار:

- الصورة الأولى: أصل افتراضي تصوّري، لا أثر له في الاستعمال اللغوي، وإنما هو صورة ذهنية تردّ إليها الوقائع اللغوية المستعملة في مقاماتها؛ فالنحاة عندما قالوا إن أصل الكلام الإيجاب، لم يقصدوا الإيجاب على وجه الإطلاق، أو أن الجملة كانت مثبتة وأصبحت منفية، لأن هذا لا يتحقق بحال من الأحوال، لأن هناك جملا إذا حذفنا منها النفي أصبحت لاحنة، مثل:

(38) - أ- لا يعود الميت إلى الدنيا

ب- يعود الميت إلى الدنيا *

وقد سبق وأشرنا إلى رأي ابن جنّي في مسألة أصل «قال-قوَلَ» بأنه خطأ لا يقول به أحد من أهل النظر. ويقابل هذا الأصل في اللسانيات المعاصرة ما اصطلح عليه بـ«البنية العميقة» التي تمثّل «المستوى الأكثر تجريدا في النحو الخاص» [1] الذي تجري عليه تحويلات تركيبية لتظهر في السطح على مستوى الاستعمال في شكلها الفزيائي المنطوق، وبهذا تكون البنية العميقة أشبه بالأصل الافتراضي الذي لا يتحقق إلا في صورة مُحوّلة.

[1] عبد الإله بوغابة وبشرى العروصي، الإطار التداولي في اللسانيات المعاصرة، مرجع سابق، ص 92.

- الصورة الثانية: أصل مجرّد استعمالي، يمثل أطر بنيات مجردة، عبارة عنْ قوالب تردّ إليها الوقائع اللغوية المصاغة في ضوئها، وتشمل كل الأصول اللغوية، مثل: الصفات الأصول والصيغ المجردة وأصول التراكيب؛ الذكر والإظهار والرتبة والإعراب (...) وكل ما هو معياري. أما العدول عن هذا الأصل المجرد، فيتحقق بلحاظ الخروج عنه، بما يقابله من فروع في الاستعمالات الخاصة؛ الصفات الفروع، والصيغ الفعلية المزيدة، والخروج عن أصل التراكيب بالحذف والتقديم والتأخير، والإضمار...، وهو عدول ناتج عن ملابسات تداولية، وخاضع للقيود التركيبية.

2- العدول بين القدرة والاستعمال

ثمّة سؤال مركزي يطرح نفسه في مطلع حديثنا عن المعيار الثاني للظاهرة العدولية، ألا وهو: ما منزلة العدول بين مفهومي القدرة والاستعمال؟ وهو سؤال مشروع من الناحية المنهجية إذا نظرنا إلى الإشكالية الرئيسة التي نحاول الإجابة عنها في أتون هذا البحث، لكنّ الإجابة عنه تفرض -مما تفرضه علينا- تحديد المقصود بقطبي هذا المعيار، وهما: القدرة والاستعمال. فماذا يعنيان في النظرية اللغوية؟ وما أثرهما في ظاهرة العدول اللغوي؟

2-1- القدرة اللغوية

ظهر مفهوم «القدرة» في منتصف القرن العشرين بوصفه مفهوما قارّا ومصطلحا علميا واصفا، وعُدَّ منطلقا جديدا لدراسة اللغة، من جهة، ودراسة متكلّم هذه اللغة أو تلك من جهة ثانية. ولكن وروده في الطروحات اللسانية المعاصرة لا يعني غيابه عن المنجز النظري النحوي العربي القديم؛ فقد تناولوه بطريقة غير مباشرة، وألمحوا إليه في مواضع عدّة أثناء كلامهم عن المتكلّم، وفي الحدود الدنيا للتنظير النحوي.

تبيّن بعض النصوص الواردة لدى نظّار العربية الأوائل أنهم اهتموا بالمتكلّم غاية وهدفا؛ حيث جعلوه منطلقا للتقعيد النحوي، ومناطا لتفسير بعض الظواهر اللغوية التي أرجعوها للمتكلم وقصده، وصلت في بعض الأحايين إلى جعله مسؤولا عن مواضعات النسق اللغوي للعربية، مثل العلامات الإعرابية رفعا ونصبا وجرا، إذ جرى تقريرها وفق أصل الوضع كما وضعها المتكلم في استعمالاته للغته[1] بالإضافة إلى هذا فقد كان المتكلم صاحب «قدرة نحوية» لكونه إذا أراد الترقي في سلّم الفصاحة «لا يكون متكلما حتّى يستعمل أوضاع لغة ما على ما وضعت عليه»[2]، وقد أفرد ابن جنّي في الخصائص بابا بيّن فيه أن العرب كانت تتكلم وفق قواعد محدّدة متفق عليها[3].

أما في اللسانيات المعاصرة، فقد تنازع «القدرةَ» تصوّران، أحدهما توليدي، وثانيهما وظيفي، وبقي الخلاف بين هذين التصورين مستمرا منذ بروز اللسانيات في العالم العربي إلى اليوم. ففي التصور التوليدي، انطلق رواد اللسانيات التوليدية من فرضية «النحو الكلّي» التي صاغها تشومسكي، وقد أدّى الانطلاق منها إلى الحديث عن مفهوم القدرة في إطار لساني صِرْف، لا علاقة له بإرث نظرية السلوك اللغوي في اللسانيات الكلاسيكية، فتحوّل الاهتمام من ذاك السلوك إلى نسق المعرفة اللغوية الثاوي خلف ذلك السلوك، هذا النسق ما هو إلا مجموعة القواعد اللغوية الفطرية الموجودة في الدماغ البشري، والمشتركة بين جميع اللغات، ولا دخل للاكتساب بمفهومه السلوكي فيها، وعلى هذا

---

(1) من أمثلة ذلك: رفع الفاعل ونصب المفعول به، وجرّ المضاف إليه، ورفع المبتدأ... فهذا مما أرجعوه إلى المتكلم الواضع بعد استقراء كلام العرب، ووقوفهم على اطراد ذلك.
انظر: محمد خير حلواني، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، د-ط، 1983، ص 16-17.

(2) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص 402.

(3) ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 237.

النحو، وقد ترتب على هذا الانتقال دراسة اللغة ذهنيا، كما هي عند المتكلّم السامع المثالي[1].

تأسيسا على هذا الافتراض حدد تشومسكي مفهوم القدرة انطلاقا من الحيز الذي تكمن فيه وهو «المتكلم السامع المثالي المنتمي إلى عشيرة لغوية متجانسة تمام التجانس، ويعرف لغته معرفة جيدة، ولا يتأثر حينما يمارس معرفته اللغوية في ظروف الإنجاز الفعلي، بقيود غير واردة نحويا كقصور الذاكرة والشرود وتحويل العناية»[2]، وهذا المتكلم-السامع المثالي يوظف تلك القواعد اللغوية لإنتاج وفهم عدد لا متناهٍ من الجمل، حتى تلك التي لم يسبق أن سمع بها؛ وهذا يعني أيضا أن المتكلم يملك قدرة على توليد جمل من قواعد محدودة[3].

إنّ القواعد اللغوية المحدودة تمثل قدرة المتكلم النحوية التي في ضوئها ينتج ويفهم المتكلم الجمل، لكن السؤال المطروح هو: كيف يستعمل المتكلم معرفته اللغوية المستبطنة؟ للجواب عن هذا السؤال، ميز تشومسكي بين قدرة نحوية وقدرة تداولية، تدل «الأولى على معرفة خصائص الجمل الصورية والدلالية، وتتضمن قواعد تركيبية وصوتية ودلالية. وتدلُّ الثانية على معرفة كيفية استعمال هذه الجمل استعمالا يتناسب

(1) N. Chomsky, Aspect of the theory of syntax, 1965, p 04. (pdf)

(2) Ibid, p 13.

(3) يرى اللســانيون التوليديون أن نظرية إنتاج وفهم عدد لا متناهٍ من الجمل انطلاقا من قواعد محدودة، أسهم في حل ما يُعرف بــ«مشكل أفلاطون» والمتمثل في القدرة على معرفة كل ما هو متاح للإنسان على الرغم من قصور ومحدودية اتصاله بالعالم المحيط به، نتيجة لقدرته الذهنية التي تُميزه عن غيره من المخلوقات. نقلا عن:

- عبد الإله بوغابة وبشرى العروصي، الإطار التداولي في اللسانيات المعاصرة، ص 98.
- مرتضي جواد، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص 32.

مع الأهداف المختلفة المراد بلوغها»[1] وبتفاعل هاتين القدرتين يستعمل المتكلم معرفته اللغوية بنجاح، مع التشديد على أن القدرة النحوية منفصلة عن نظيرتها التداولية ومستقلّة عنها، بالإضافة إلى طابعها الأساسي لأنها المسؤولة عن توليد الجمل، وبدونها لا يمكن الحديث عن استعمال المتكلم السامع للغته على النحو الذي يجعله منسجما مع الفرضية التوليدية.

في مقابل وجهة نظر التوليديين، قدّم الوظيفيون تصوّرا مختلفا لـمفهوم «القدرة»؛ حيث جمعوا بين القدرة النحوية والقدرة التداولية تحت مسمّى واحد هو «القدرة التواصلية»[2] ويقوم هذا التصور على أساس مخالف للطرح التوليدي، ويتمثل في الطابع الأداتي للغة، بكونها أداة تُسخّر لتحقيق التواصل داخل المجتمعات البشرية.

تأسيسا على هذا المنطلق، فإنّ النظر إلى قدرة المتكلم السامع ينبغي أن يجمع بين القدرة النحوية والقدرة التداولية بلا شرط الانفصال بينهما[3] لأنّ الغاية الكامنة في أداتية

---

(1) Chomsky, Rules and Representations, Culombia University Press, New York, 1980, p 224.

(2) أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006، ص 27. ويعود مفهوم القدرة التواصلية إلى «Dell Hymes» الذي وظفه سنة 1982 وذلك لتجاوز الطابع الاختزالي لقدرة النحوية المتحدّث عنها في النموذج التوليدي، فقد تبين له أن القدرة النحوية تقتصر فقط على إنتاج جمل صحيحة نحويا. لكن تلك الجمل تظل قاصرة ما لم يتم تكييف تلك الجمل مع السياق الذي أنتجت فيه، وبعد اجتراحه لهذا المفهوم، أصبح بديلا لمفهوم القدرة النحوية، وتبنّاه الوظيفيون العرب.

(3) أشار «البوشيخي» أثناء تتبعه لمفهوم القدرة عند تشومسكي، أنه يفصل بين القدرتين «النحوية والتداولية» وأنه بإمكان الفرد مبدئيا أن ينتج جملا سليمة تركيبيا انطلاقا من القدرة النحوية فقط، ودون توفره على قدرة تداولية.

- عز الدين البوشيخي، التواصل اللغوي: مقاربة لسانية وظيفية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2012، ص 20-21.

اللغة تقحم ملابسات السياق ومتغيراته في إنتاج وفهم الجمل لدى المتكلم. ومنه لا مناص من قدرة تداولية. بل إنها عماد إنتاج وفهم الجمل، وبتعبير الوظيفيين «تتضمن القدرة اللغوية بالإضافة إلى القواعد الصورية (الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية) القواعد التداولية المتحكمة في ظواهر الاقتضاء والاستلزام الحواري والتبئير وتوزيع المعلومات داخل الجملة»[1]. ويستنتج المتوكّل أن القدرة اللغوية تؤلف بين الوظيفية والصورية، باعتبارهما يشكلان معرفة المتكلم-السامع لقواعد لغته التي تمكنه من استعمالها لتحقيق أهدافه التواصلية.

إنّ هذا الطرح التوليفي (الجمع بين عناصر القدرتين النحوية والتداولية) جدير بالتبنّي في سياق هذا البحث الذي يعالج ظاهرة لغوية معقّدة؛ إذ جانب منها متصل بنسق القدرة النحوية المستبطنة في الذهن، وجانب آخر متصل بالقدرة التداولية، هذا من جهة. كما أن هذا الطرح ينسجم مع الأهداف العامة لتعليم اللغات، والمتمثلة أساسا في بناء قدرة تواصلية لدى المتعلّم-المتكلّم-السامع. ويستفاد -أيضا- من التصورين في تنظيرهما لمفهوم القدرة -بعيدا عن الإغراق الجدلي- هو الاستناد إلى مفهومين أساسين، الأول: قدرة نحوية فطرية قابلة للتطور حسب النمو الذهني والمعرفي. الثاني: قدرة تداولية يذكيها التواصل[2] وتدعمها الخيارات اللغوية المعدولة. وبالنظر إلى تواشج هذين المفهومين في السياق التعليمي-التعلّمي تتحقق ما تسمى بـ«الكفاية

---

[1] المتوكّل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، مرجع سابق، ص 36.

[2] يرى الوظيفيون أن اكتساب اللغة وتعلّمها لا يقف عند حدود القواعد، بل يتعدّاه إلى اكتساب كيفية استعمال تلك القواعد، فالأطفال يكتسبون لغتهم الأم في سياقات استعمالها، ويطورون ذاتيا القواعد الفطرية الموجودة مسبقا وقواعد استعمالها التي تحدد لهم: متى يتكلمون، ومع من يتكلمون، وكيف، وبأية طريقة.

انظر: المتوكل أحمد، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، مرجع سابق، ص 85.

Competence» باعتبارها معادلة أعمّ وأشمل، تضم القدرتين بمفهوميهما السابقين، والمحتوى في وضعية تعليمية تعلّمية[1].

2-2- الاستعمال اللغوي

يعدّ مفهوم «الاستعمال اللغوي Language Usage» الوجه الثاني للقدرة اللغوية بمفهوميها التوليدي والوظيفي؛ بحيث لا يمكننا الحديث عن متكلّم-سامع إلا بتحقق شرط الاستعمال بالمعني المنسجم مع النظرية التي نظّرت له[2]؛ حيث لاحظنا أنه حظي باهتمام اللسانيين على اختلاف مشاربهم، وقُدّمت في سبيل التنظير له أطرا نظرية حاولت صوغ نماذج له.

تبعا لتعدد المشارب التي تناولت الاستعمال، فقد لوحظ أنه يأتي مترادفا مع مصطلحات متآخية معه، مثل: «الإنجاز أو الأداء Performence» هذا بالإضافة إلى أنه يأتي بمعانٍ متفاوتة بحسب مقتضيات التجربة ونتائجها، ولهذا كان لزاما تحديد تلك المعاني وحصرها ما أمكن ذلك، تجنبا للوقوع في تعويم المفهوم.

إنّ المعنى الذي نورد به الاستعمال هنا، لا يتصل بالمعني الفردي؛ لأن هذا مما يستحيل رصده، ولكننا نورده بالمعنى الذي يتصل بالنظام اللغوي، من حيث هو تمثيل له على صعيد التجربة، ومن حيث هو موضوع قابل للملاحظة، يُمكننا من رصد درجات

---

[1] كزافيه روجيرز، بيداغوجيا الإدماج، ترجمة نصر الدين الحافي وحماني أقفلي، مكتبة المدارس، الدار البيضاء، ط1، 2011، ص 269.

[2] بيّن كل من «عبد الإله بوغابة وبشرى العروصي» في تتبعهما لثنائية «القدرة والإنجاز» في الطرح التوليدي أن القدرة تأخذ ثلاثة أحياز، الأول تكون فيه القدرة تمثيلا للإنجاز، والثاني تكون مكونا رئيسا ضمن نماذج الإنجاز، والثالث تختلف فيه القدرة جوهريا عن الإنجاز. انظر: الإطار التداولي في اللسانيات المعاصرة، ص 101-102-103. أما في اللسانيات الوظيفية، فيقابلون بين «القدرة والاستعمال»؛ حيث الاستعمال أعم من الإنجاز والأشمل. كما يرى المتوكل.

العدول اللغوي بين النظام (القواعد المؤصلة) وبين ما يستعمل على لسان المتكلم، والذي يمثله «الاستعمال»، وبتتبّع الأحياز النظرية التي ناقشت المفهوم، لاحظنا أنه لا يخرج عن نوعين-مَعْنَيَيْنِ:

- **الأول**: الاستعمال الإبداعي، وهو ما يسمى بالاستعمال الخلاق للغة، ويعني «أن كلّ ما نقوله ليس تكرارا لشيء مسموع سلفا، وليس بناءً مقيسا على بنى جمل سابقة، إنه استعمال حرٌّ مستقل عن مراقبة أي مثير داخليا كان أو خارجيا»[1]، والاستعمال بهذا المعنى يتصل بـ«الإبداع» لأن المتكلم-السامع ينطلق من قدرة نحوية لينتج ويفهم عددا لا متناهيا من الجمل؛ بحيث يكون ذلك الإنتاج خلاقا، لا يقوم على المحاكاة أو التقليد.
- **الثاني**: الاستعمال التداولي، ويعني الاستعمال اللغوي الخاضع للشروط التداولية؛ حيث تشكل تلك الشروط «نسقا لاستعمال اللغة»[2] وما ذاك النسق إلا مجموع العادات والأعراف التي تحكم عملية التواصل في بيئة اجتماعية ما، ينبغي أن لا يفهم من هذا أن نسق اللغة ونسق الاستعمال منفصلان، بل مترابطان، وقد تنبّه «يلمسليف» إلى هذا الترابط خاصة في سياق تعلّم اللغات، فـ«إذا رغب المرء في تعلّم لغة ما، ليس كافيا أن يعرف البنية اللغوية، فعلى المرء أيضا أن يعرف الاستعمال اللغوي، غير أنّ الاستعمال يقتضي البنية، كما أنّ أعمال المرء سيشوبها القصور كثيرا إذا ما ابتدأ بدراسة البنية»[3].

2-3- العدول بين القدرة والاستعمال

لقد تبيّن مما سبق أن المتكلم-السامع تحكمه قدرتان: نحوية وتداولية، يحقق من خلالهما القدرة التواصلية التي تمكنه من استعمال لغته على النحو الذي يريد، لكن

(1) عبد الإله بوغابة وبشرى العروصي، الإطار التداولي في اللسانيات المعاصرة، ص 98.

(2) أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي، مرجع سابق، ص 21.

(3) لويس يلمسليف، مقدمة في اللغة، ترجمة يوسف إسكندر، الناشر جامعة الكوفة، توزيع دار الرافدين، بيروت، ط1، 2020، ص71.

السؤال المطروح هنا هو: ما منزلة العدول بين معياري القدرة والاستعمال؟ للإجابة عن هذا السؤال، نعود إلى ما تحققنا منه سابقا، وهو أن المتكلم-السامع يستبطن قدرة نحوية منها ما هو فطري، ومنها ما هو مكتسب بالتعلّم تبعا لنظام اللغة التي ينتمي إليها، لكن تلك القدرة غير كافية لاستعمال لغته وفق شروط المقام، فتتدخل القدرة التداولية، ليستعمل المتكلم-السامع لغته بموجب ما تقتضيه هذه القدرة، وهذا ما نعتبره مدخلَ العدول إلى الاستعمال اللغوي؛ حيث يخالف المتكلم-السامع القواعد الأصول المقررة على مستوي النظام، ويعدل عنها إلى قواعد فروع استجابة لما تقتضيه القدرة التداولية، وكلما كان نظام لغته مطواعا، زادت حدّة العدول وتعددت سبلُهُ لمواكبة حاجاته التواصلية، وقد وقفنا في المبحثين السابقين على ما يؤكد ذلك، فقد رأى النحاة أنّ العرب «يحذفون الكلم وإنْ أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا»[1] وأكد ابن جنّي أنّ «كلَّ ما حذف تخفيفا فلا يجوز توكيده، لتدافع حاليه به، من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز، فاعرف ذلك مذهبا عن العرب»[2].

يتضح إذن، أنّ نظام اللغة من حيث القواعد القابعة في الذهن، قابل لأن يعاد تشكيله في نسق الاستعمال بالعدول عنه لتكون الوقائع اللغوية المعدولة تمثيلا له على مستوى التجربة ورَوْزًا لطواعيته. كما تتيح تلك الوقائع اللغوية المعدولة متابعة تطور البنيات اللغوية المعدولة عبر عمر اللغة ومسارها التاريخي؛ كأن تظهر بنيات متحوّلة عن الأصل-النظام، وتصبح هي الأصل، أو تختفي بعض البنيات بصفتها نهائية لانعدام استعمالها، فـ«اللغة تختلق عبر تطورها أدوات وصيغا وتراكيب جديدة ينتج عن اختلاقها

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 24-25.

(2) ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص 235.

أحد أمرين: أولهما، استحداث قوى إنجازية تضاف إلى قائمة القوى الإنجازية الأصول. وثانيهما، نقل قوى إنجازية مرتبطة بالسياق من وضع الفرع إلى وضع الأصل»[1] من أمثلة الحالة الأولى، الجملة (39):

(39) - أ- كم هو جميل!

ب- ما أجمله!

الجملتان (39-أ-ب) تستعملان في السياق للتعجب من شدّة الجمال، لكن اللافت هنا، أن الأصل في «كم» في الجملة (39-أ) أن تكون إما استفهامية أو خبرية، فالأولى يستفهم بها عن عدد مبهم يراد تعيينه، والثانية تستعمل بمعنى الافتخار والتكثير[2]، وهذان المعنيان غير واردين في البنية (39-أ) بينما البنية (39-ب) بنية تعجبية قياسية، وفي مقدور المتكلم الإتيان بها دون حرج، لكن الاستعمال أضافَ أيضا البنية (39-أ) وجعلها تحتمل التعجب بحسب السياق الذي ترد فيه، ومن أمثلة الحالة الثانية:

(40) - أ- إنْ أصبحْ غنيا أكرمكم

ب- إذا أصبحت غنيا سأكرمكم

تمثل الجملة (40-أ) بنية الشرط الجازم (أصبحْ + أحتفلْ) بالأداة « إنْ» التي تعدّ أصل الشرط ورأس الباب فيه لكونها لا تحتمل معنى غير معنى الشرط، قال ابن يعيش: «واعلم أنّ (إنْ) أمُّ هذا الباب للزومها هذا المعنى وعدم خروجها عنه إلى غيره»[3] لكننا في العربية المعاصرة نعدل إلى الجملة (40-ب) ولم نعد نوظف الشرط الجازم إلا في حالات خاصة، على الرغم من المشكل الذي تثيره الأداة «إذا» كونها تحمل دلالة الشرط

---

(1) المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، مرجع سابق، ص 69.

(2) السامرائي، معاني النحو، ج2، ص 338.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص 106.

ودلالة الظرف، وقد تأولَ دلالتها أحد اللسانيين على شرط الاستعمال، فقال: «إنّ شحنة الظرف ملازمة إطلاقا (إذا) إلا أن هذه الشحنة كثيرا ما تمتزج باقتضاء الشرط، وعندئذ يمكن أن نميز في استعمال (إذا) بين سياقين: سيقا ظرفي صرف، وسياق شرطي لا يخلو من ظرفية»[1] كما هو الأمر في (40–ب).

حاصل القول، إنّ العدول يتخذ منزلة بينية (بين القدرة والاستعمال)؛ حيث تمثل الأولى المرجع الذي تتولد منه البنيات بحسب أوضاعها المتأصِّلة. أما الثاني فيمثل في التجربة تحقق المرجع «القدرة» فإن وافقه فهو استعمال مطابق، لا عدول فيه، وإنْ خالفه فهو استعمال معدول عن حدّه لعارض تداولي، لأن «تنظيم عناصر القول (في الاستعمال) لا يتوقف على بنية الألسن، فجزء كبير من هذه الأخيرة مرتبط بشخص القول الآدمي وبالمجتمع الذي يشكل جزءًا منه»[2].

إذا ثبت أن الاستعمال اللغوي هو الحيّز الذي يتحقق فيه العدول، فإنّ أسئلة إشكالية فرعية تُثار حول مسألة مقبولية Acceptability العدول في الحيّز الاستعمالي، خاصة في السياق التعليمي؛ إذ حظيت البنيات اللغوية المعدولة في الاستعمال بنقاش علمي اضطلعت به مؤسسات رسمية [3] مما يؤكد أن العدول يتجاوز معياري «القدرة والاستعمال» إلى معايير أخرى، سنناقشها في المحور التالي.

---

(1) عبد السلام المسدي الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، الدار العربية للكتاب، ليبيا–تونس، ط1، 1985. ص 69.

(2) كلود هاجيج، بنية الألسن، ترجمة: أحمد حاجي صفر، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2016، ص 167.

(3) نحيل هنا على المجامع اللغوية العربية التي اضطلعت بمهمّة دراسة الظواهر اللغوية المستجدّة في العربية المعاصرة والقيام بتصفيتها استنادا إلى ما يقرره المعيار.

3- العدول اللغوي بين الصواب والخطإ

يعود الحديث عن معياري الصواب والخطأ اللغويين إلى القرون الأولى من تاريخ العلوم اللغوية العربية، وقد عبروا عن أحدهما بمصطلح «اللحن» على نحو ما أشار أبو الطيب اللغوي الذي ذكر أنّ «اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعرّبين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فقد روينا أنّ رجلا قرأ في حضرته، فلحنَ، فقال: أرشدوا أخاكم، وفي رواية: أرشدوا أخاكم فقد ضلّ»[1] وإذا تجاوزنا الجانب التاريخي لظاهرة اللحن في اللغة، إلى الجانب الموضوعي منها، فإنّ أهم ملاحظة نوردها هنا، تتمثل في انقسام دارسي الصواب والخطإ إلى فئتين؛ الأولى: فئة المعياريين، وهم الذين يصنفون التعابير إلى «عبارات صائبة» وأخرى «خاطئة»، بعد عرضها على القواعد المقررة في مستوى المعيار. الثانية: فئة الوصفيين، وهم الذين يكتفون بوصف العبارات دون إصدار حكم عليها، لا بالصواب ولا بالخطإ. وهذا الفصل بين الفئتين، يأتي سبيل التجريد فقط، لأنهما ينطلقان من الظاهرة اللغوية نفسها مع اختلاف الغايات فقط.

إن مسألة المعيار والاستعمال، تحيلنا على المرجعية التي تصدر عنها كل فئة؛ ذلك أنّ لكل فئة إطارا مرجعيا تقرر في ضوئه الحكم بالصواب «Correct» والخطأ «Incorrect» على العبارات اللغوية، وبتعدد المرجعيات، أخذ المفهومان «الصواب والخطأ» طابعا إشكاليا من حيث التعريف؛ حيث نجابه حينها، أسئلة متشعبة لا مناص

---

(1) أبو الطيب (عبد الواحد اللغوي)، مراتب النحويين، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، د-ط، ص05. (pdf). والراجح أن اللحن شاع فعلا بعد ظهور الإسلام، والرواية التي يذكرها أبو الطيب اللغوي، يدعمها ابن فارس في «مقاييس اللغة» حيث ذكر في مادة «لحن»: أن اللحن إمالة الكلام عن جهته الصحيحة، وهو من الكلام المولّد، لأن اللحن محدث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطبائعهم السليمة. انظر: معجم «مقاييس اللغة»، ج5، ص 54، مادة «ل-ح-ن».

من الجواب عنها، من قبيل: كيف يمكن صياغة تعريف موحد لمفهومي الصواب والخطإ؟ ما المرجعيات المعتمدة لإصدار أحكام التصويب والتخطيء على العبارات؟ وما موقع العدول اللغوي بين هذين الحكمين المعياريين؟

3-1- مرجعيات الصواب والخطأ

يتخذ مفهوما «الصواب والخطأ» طابعا إشكاليا من حيث التعريف، إذ نجد تعاريف مختلفة، تختلف بحسب اختلاف المرجعية التي ينظر من زاويتها إلى «الخطإ والصواب»؛ غير أن هذا التعدد لا يعني استحالة تعريفهما، بقدر ما يعني تشعّبهما، وقد حاول النحاة واللسانيون والبيداغوجيون تعريف المفهومين، كلٌّ بلحاظ خلفيته المعرفية التي تؤطره.

3-1-1- المرجعية النحوية

نظر النحاة إلى الصواب والخطإ اللغويين من زاويتي المعنى والمبنى، فإذا كان التعبير خِلْواً من المعنى، ومبناه غير مستقيم، اعتبروه لغوا، أو منحوه درجات في سلّم المقبولية، على نحو ما فعل سيبويه كما رأينا في موضع سابق؛ حيث قسّم الكلام حسب معياري المعنى والمبنى، إلى:

- مستقيم حسن: مثل، أتيتك أمس، وسآتيك غدا
- محال: مثل، أتيتك غدا، وسآتيك أمس
- مستقيم كذب: مثل، حملتُ الجبلَ، وشربتُ ماء البحر
- مستقيم قبيح: مثل، قد زيدا رأيتُ، وكي زيد يأتيك
- المحال الكذب: مثل، سأشرب ماء البحر أمس

يبيّن هذا التقسيم، درجات الكلام في سلّم المقبولية النحوية من حيث المبنى والمعنى، فما كان مستقيما حسنا، فهو في أعلى درجات الصواب اللغوي، وما كان محالا

فهو خاطئ. ومع تطور مفاهيم الدرس النحوي العربي والصناعة المعجمية، احتكم اللغويون والنحاة إلى ضوابط عامّة صاغوها على مستوى الأصول، مثل القياس والسماع والاستصحاب والإجماع، فكل ما جاء مطابقا لها اعتبروه صائبا، وما خالفها ردّوه وجعلوه خاطئا.

3-1-2- المرجعية اللسانية

نقصد بالمرجعية اللسانية الآراء التي تناولت «الصواب والخطأ اللغويين» بشكل مباشر أو غير مباشر، وفق الإطار النظري الذي تستند إليه تلك الآراء، ونميّز في هذا السياق بين ثلاث مرجعيات لسانية: الأولى مرجعية لسانية توليدية، والثانية مرجعية لسانية وظيفية، والثالثة مرجعية لسانية اجتماعية. يساعدنا هذا التمييز على تحديد مفهوم «الخطأ والصواب» بلحاظ هذا التنوع المرجعي.

ففي اللسانيات التوليدية، تناول التوليديون الجملة من منظور تركيبي صرف، خاصة في النموذج التركيبي الأول من النظرية التوليدية[1]، وأقاموا تصوّرهم للصواب والخطإ على السمات التركيبية؛ حيث كان الهدف من هذا النموذج هو «توليد جمل صحيحة في لغة ما، ولا جمل غير الجمل الصحيحة»[2] فإذا كانت صحيحة تركيبيا وسموها بـ«النحوية Grammatical» وإذا كانت خاطئة وسموها بـ«اللانحوية Non-grammatical» وقد اعتبر هذا الوسم إجراء تقنيا تولد في ضوئه الجمل الصحيحة قواعديا، فقد عدّ تشومسكي الجملة:

(41) – الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدّة

---

(1) انظر: تشومسكي، البنى النحوية، 1957، مرجع سابق.

(2) نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، عالم المعرفة، عدد 9، 1978، ص 300.

جملة قاعدية، صحيحة تركيبيا، وإنْ كانت لا تحمل معنى [1] فيكفي أن تكون «الجملة خاضعة لقواعد التركيب المتعارف عليها في لغة معينة» [2] لتُوسم بالسلامة النحوية.

وقد تبعه في الاحتكام إلى السمات التركيبية التوليديون العرب في تطبيقاتهم على اللغة العربية؛ فالفاسي الفهري يقارن بين الجملتين (42-أ-ب) ويحكم على واحدة منهما بالصواب، والأخرى باللحن، استنادا إلى الضابط التركيبي:

(42) - أ- شكا الولدَ أبوهُ

ب- شكا أبوهُ الولدَ

يعلق الفاسي الفهري قائلا: «هناك قيود على العلائق البنيوية بين الضمير والمفسّر، وهذه القيود يمكن صياغتها باستعمال مفهوم السبق، ففي (42-أ) يسبق المفسّر الضمير في الرتبة الخطية. أما (42-ب) فهي لاحنة لأن قيد السبق غير محترم» [3].

أما الوظيفيون، فيرون أن الصواب اللغوي يتحقق بتوافر شرطين، الأول: سلامة الجملة بنيويا، والثاني: سلامتها مقاميا، وبغياب هذين الشرطين يتحقق الخطأ اللغوي، فـ«الجملة (نحوية) إذا توافرت فيها سلامتان؛ سلامتها تركيبيا وصوتيا وصرفيا، وسلامتها بالنظر إلى ملاءمتها وما يقتضيه سياق الاستعمال» [4] ولروز شرط المقام والاستعمال يقارن «المتوكّل» بين الجملتين:

---

(1) تجدر الإشارة إلى تشومسكي أقصى المكون الدلالي من النموذج النظري الأول 1957، واكتفى بالمكون التركيبي، غير أنهُ مع تقدمه في نظريته أدمج «المكون الدلالي» و«المكون التداولي» واعتبرهما ضروريين في وصف وتفسير الظواهر اللغوية، في نماذجه 1964-1965-1975.

(2) مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، عالم الكتب، الأردن، ط1، 2010، ص 37.

(3) الفاسي الفهري، البناء الموازي، مرجع سابقو ص 56.

(4) أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص 85-86.

(43) -أ- عشق النابغة الجعدي الخنساء

ب- التي عشقها النابغة الجعدي ليلى الأخيلية لا الخنساء

(44) -أ- من عشق النابغة الجعدي؟

ب- التي عشقها النابغة الجعدي ليلى الأخيلية لا الخنساء*

يرى المتوكل أن الجملة (43-ب) نحوية، لأنها تجمع بين سلامتين، سلامة التركيب وسلامة بنية الفصل التي تلائم الغرض التواصلي والمتمثل في تصحيح المعلومة الواردة في (43-أ). في حين أن الجملة نفسها في (44-ب) جملة «لاحنة، وإنْ سلمت بنيتها التركيبية، لأنها استعملت لتأدية غرض غير الغرض المصوغة مبدئيا لتأديته، أي غرض الإخبار عن معلومة يجهلها المخاطب»[1].

ولم يختلف أصحاب المرجعية اللسانية الاجتماعية كثيرا عن وجهة نظر الوظيفيين، فقد نظروا إلى الصواب والخطإ من زاوية الجماعة اللغوية، ترى بالترابط الوثيق بين اللغة والمجتمع؛ حيث يؤدي هذا الأخير دورا حاسما في تقرير أحكام الصواب والخطأ على الظواهر اللغوية، على نحو ما رأي «أوتو يسبرسن Otto Jespersen» الذي جعل «الصواب اللغوي هو الكلام المتفق مع ما يتطلبه العرف اللغوي للجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم، ويؤخذ من هذا ضمنا أن الخطأ هو ما خالف هذا العرف»[2]، ويظهر

---

(1) المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص 86.

(2) أوتو يسبرسن، اللغة بين الفرد والمجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، ترجمة عبد الرحمن أيوب، د-ت، ص 133. (pdf) من المفيد في هذه الإحالة، أن نشير إلى المقاييس التي صاغها «يسبرسن» في سياق تحديد معايير الصواب والخطأ اللغويين، بالنسبة إلى المتكلم العادي، الصفحة 108، وهي:

- مستوى جهات الاختصاص اللغوي، وهي المجامع اللغوية والأكاديميات
- المستوى الجغرافي، ويقصد به اختلاف اللغة من منطقة إلى أخرى في تقرير الصوا والخطأ
- المستوى الأدبي، وتصنف فيه التعابير إلى درجات في سلّم الصواب والخطأ

من هذا الرأي أن تقرير الحكم بالصواب والخطإ مرهون بما يفرضه عرف الجماعة اللغوية، على الرغم من محدودية العرف اللغوي زمانيا ومكانيا؛ فما يمكن أن نعدّه صوابا في عرف ما، يمكن أن يعدّ خطأ في عرف لغوي آخر مع تغير الزمان والمكان.

في المنحى نفسه، يتجه تمام حسّان إلى القول بمرجعية السلوك اللغوي بوصفه محددا للحكمين، ويعبّر عنه بـ«المستوى الصوابي» وهو: «معيار لغوي يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ في الاستعمال، وهو كالصوغ القياسي لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطإ اللغويين، وإنما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال»[1].

يتضح من القولين السابقين، أنهما ينطلقان من الشيوع وكثرة الاستعمال، فما شاع واطرد في عرف الجماعة هو الصواب، والعكس بالنسبة للخطإ، ويترتب على هذا، أن نعتبر الجماعة اللغوية موجها معياريا للأفراد في التصويب والتخطيء.

وغير بعيد من هذا الرأي، يقف عبد السلام المسدّي -وهو من اللسانيين الوصفيين- موقفا توفيقيا بين المعيار والاستعمال في تقرير أحكام الصواب والخطإ، باعتباره اللحنَ تغيّرٌ يصيب اللغة على مستوي الاستعمال، وهذا التغير يكتسب «شرعيته» من الكثرة والاستعمال، ومحاكمة ذلك التغيير بسلطة «المعيار» الثابت والساكن، تصبح نشازا علميا، وبتعبيره «أنّ قضيّة اللحن تعود في جوهرها إلى الإقرار بشذوذ الموقف المعياري

- المستوى الأرستقراطي، تمثيل اللغة للطبقات الاجتماعية، وبالتالي اختلاف الحكم بالصواب والخطأ.
- المستوى المنطقي
- المستوى الذوقي

(1) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2001، ص 72.

من الظواهر الطبيعية المواكبة للغة، فهو في ذاته [تشهير] بنشاز التسلط التحكيمي على حيوية الكائن الحيوي»[1].

يتضح من جملة الآراء التي سقناها في هذا المحور، أن مفهومي «الخطأ والصواب» مفهومان نسبيان لا يمكن القبض على حقيقتهما إلا بالاستناد إلى «معيار» متفقٍ عليه علميا ورسميا، ويمكن إجمال تلك التعريفات على النحو الآتي:

الصواب	المرجعية	الخطأ
الصواب اللغوي هو ما سلم معناه ومبناه	نحوية	الخطأ اللغوي خلاف الصواب في جميع المرجعيات
الصواب اللغوي هو ما سلمت بنيته التركيبية	لسانية توليدية	
الصواب اللغوي هو ما سلمت بنيته التركيبية ولاءم المقام المستعمل فيه	لسانية وظيفية	
الصواب اللغوي هو ما شاع استعماله في عرف الجماعة اللغوية	لسانية اجتماعية	

وبالإمكان صياغة تعريف جامع انطلاقا من التعريفات السابقة، مع التوفيق بين المرجع المعرفي والغاية التعليمية، ليصبح الصواب اللغوي هو ما سلمت بنيته التركيبية، ولاءم المقام وشاع في الاستعمال دون شذوذ مع المحافظة على الخصائص الجوهرية للغة. والخطأ اللغوي خلاف ذلك.

---

(1) عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد، لبنان، ط1، 2010، ص 120.

يسمح لنا هذا التعريف، أن نحدّد المستوى اللغوي الذي يكون في الخطإ والصواب مبرّرين بعوامل التغيّر والتطوّر، ويُحملان على هذا التسويغ. والمستوى اللغوي الذي لا يحتمل الخطأ، مثل المساس بخصيصة جوهرية للغة، بنصب الفاعل ورفع المفعول به في العربية، فهذا مما يفقدها خاصية الإعراب بالحركات التي تتميز بها العربية عن نظيراتها من اللغات الطبيعية الأخرى، بل إن هذا من شأنه أن يهدّم أحكامها الأبدية التي تسمّى بمسلّمات نهائية، ومستمدّة أحيانا من نصوص مقدّسة «القرآن الكريم مثلا». كما يسمح لنا هذا التعريف أن نحدّد موقع العدول بين الخطإ والصواب اللغوي، ومدى قبوله بين هذين الحكمين.

3-2- العدول اللغوي بين الخطإ والصواب

تبيّن سابقا أن الصواب والخطأ اللغويين مفهومان نسبيان، وبالتالي فإنّ الحكم بهما على عبارة لغوية لم تأتِ على أصل من أصول العربية المقررة في المعيار قد يكون مجحفا ومجانبا «للصواب» الذي يقتضيه المنطق، خاصة في التراكيب المعدولة عن أصلها، وفق مفهوم العدول كما بيّنّاه في المحورين السابقين. وما يدعم هذا الطرح هو كتب حركة التصحيح اللغوي التي ظهرت في القرن العشرين [1]، والتي «ضيّقت» رحابة العربية، وأساءت إليها من حيث أرادت خدمتها، بكثرة تخطيء المتكلمين، ورفض ما استجدّ من

(1) كتب حركة التصحيح اللغوي كثيرة جدا، لكن باستقراء بعضها، تبيّن أنها نوعان:
- كتب معيارية: خصصها أصحابها لدراسة العربية المعاصرة وفق الحكمين «الصواب والخطأ» وهي في أغلبها ترفض ما استجد من ظواهر لغوية في العربية المعاصرة. منها: مصطفى جواد، قل ولا تقل، دار المدى للثقافة والنشر، ط1. وكتاب: تقي الدين الهلالي، تقويم اللسانين، اللسان والقلم، دار الكتاب، مصر، ط1، 2007.
- كتب وصفية: خصصها أصحابها لدراسة «الأخطاء الشائعة» في العربية المعاصرة دراسة وصفية، مع المراوحة بين التصويب والتخطيء، وقد اتخذت شكل المعاجم، مثل: محمد. عدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1989.

ظواهر لغوية نتجت بفعل عوامل التطور والاحتكاك بلغات أجنبية، لدرجة تنفير الناس من لغتهم، ورسم صورة «التعقيد» حول العربية، امتدت إلى مجال تعليمها في المدارس.

إنّ الناظر في تلك الكتب يلفي أصحابها يحتجون بأنهم يحافظون على ما يسمّى بـ«صفاء اللغة»[1] لكن هذه الغاية أوقعتهم في «التزمت النقدي للغة»[2] فحكموا على العربية جملةً بالجمود، وهم يزعمون أنهم يقتفون أثر القدماء في مَعْيَرَةِ اللغة وتصفيتها، رغم أن القدماء كانوا أقل تشدّدا في تقبّل بعض الظواهر اللغوية التي تحتمل الخطأ والصواب، فابن جنّي -وهو حجة في اللغة- تقبّل الحمل على أحسن الأقبحين عندما تعرّض إلى مسألة النصب على الصفة والحال في تركيب واحد، فقال: «ينبغي أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشا، كقولك: (فيها قائما رجل) لمّا كنتَ بين أن ترفع [قائما] فتقدّم الصفة على الموصوف، -وهذا لا يكون- وبين أن تنصب الحال من النكرة، وهذا على قلّته جائز، حملتَ المسألة على الحال فنصبت»[3].

يستفاد من قول ابن جنّي، أنه كان مدركا للخطإ في جواز تقديم الصفة على الموصوف، لأنها تدخل في باب الرتب المحفوظة التي لم تعدل العرب فيها، فرأى أن يتقبلها منصوبة على الحال، لأن رتبة الحال معدولة عن أصلها فلا «يمنع تقديمه على المرفوع»[4].

---

(1) عبد السلام المسدّي، مباحث تأسيسية، ص 107.

(2) أنيس المقدسي، التزمت في القد اللغوي، مجلة العربي، الكويت، عدد 121، ص 44، (pdf).

(3) ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 213.

(4) ابن مالك (جمال الدين)، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج2، ص 251.

إنّ الناظر في الظواهر اللغوية المعاصرة التي حُكم عليها بالخطإ في كتب التصحيح اللغوي يلفي معظمها ظواهر معدولة ينبغي أن تُدرس وفق درجات العدول ومستوياته، وبوصفه اختيارا في الاستعمال لا يمس بجوهر اللغة ولا ينتهك مسلّماتها، فليس «كل عدول عن النمط القائم يحل التنافرَ محلَّ الائتلاف»[1] ومن هذا المنطلق سنعيد النظر في كثير من مظاهر التخطيء التي طالت الظواهر اللغوية (مفردات، وتراكيب)، بل جعلت العربية في حالة جمود وسكون، وهو ما يخالف السنن اللغوية القائمة على التطور[2]، وقد تنبّهت بعض المجامع اللغوية إلى هذا، فأجازت كثيرا من تلك الظواهر اللغوية واعتبرتها عدولا جائزا وفق ما سبقت الإشارة إليه في المبحثين السابقين، نلاحظ هذا في المثال الآتي:

(45) -أ- هذا الطبيب ذو كفاية في الجراحة

ب- هذا الطبي ذو كفاءة في الجراحة

كلمة «كفاءة» في (45-ب) خاطئة حسب ما قرره جواد علي في «قل ولا تقل» مبررا حكمه بما شاع في الاستعمال عند القدماء، فـ«كفاءة» تعني المساواة والمماثلة، من

---

(1) عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1986، ص 26.

(2) يرى أحمد العلوي، أن كثيرا من الأمم المتمدنة قد سبقتنا إصلاح لغتها ومعالجة مشكلاتها، ونحن أحوج ما نكون اليومي إلى معالجة مشكلاتنا اللغوية والتحرر من الجمود الذي غلب عليها. ويقصد بالجمود إغلاق باب الاجتهاد، والاكتفاء بالمعيار الذي وضعه القدماء، ولا يجوز إضافة قاعدة جديدة له وفق ما جدّ في العربية المعاصرة. انظر:
أحمد العلوي، الواقع والقول، مجلة الموقف، العدد 3، محرّم 1408 هـ/ 1978م، ص 162.

«الكفء». و«الكفاية» تعني الطاقة والقدرة[1]؛ لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز استعمال «الكفاءة» موضع «الكفاية» و«الكفء» موضع «الكافي» بناء على مناسبة في المعنى بينهما، وبناء على كثرة استعمالها بالمعنى نفسه[2].

وفي موضع مشابه، يتجاوز التخطيء حدود المعنى إلى اللفظ نفسه، كما في الجملة:

(46) - أ- مباركٌ نجاحكَ

ب- مبروك نجاحكَ

يرى «الهلالي» أنّ «مبارك» في (46-أ) هي الصواب، و «مبروك» في (46-ب) خطأ، لأنها لا تؤدّي المعنى المقصود: «فيه بركة» قياسا على الآية: ﴿**إنّا أنزلناه في ليلة مُبَارَكة**﴾ الدخان:3. وهي اسم مفعول من غير الثلاثي «بارك» [3] لكننا إذا تأملنا كلمة «مبروك» (الخاطئة) نجدها اسم مفعول من «برك» ومن مشتقاته «البركة والبروك» والبركة بمعنى «الزيادة والنماء» [4] وقد أجاز مجمع اللغة العربية هذا الاستعمال من باب تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر المعاجم بقيتها، وقد جعلها «أحمد مختار عمر» في الرتبة الثانية في سلّم الفصاحة بعد كلمة «مبارك»، فرأى أن مبارك في (46-أ) فصيحة، ومبروك في (46-ب) صحيحة [5]. ظاهرة التخطيء لم تقف عند حدود المفردات، بل تعدّت إلى تخطيء تراكيب لغوية معاصرة، وأخضعتها للقواعد المقررة في المعيار، منها:

---

(1) جواد علي، قل ولا تقل، ج1، 113.

(2) محمد شوقي وآخرون، كتاب الألفاظ والأساليب، مجمع اللغة العربية، مصر، ط1، 1989، ص 219.

(3) تقي لدين الهلالي، مرجع سابق، ج2، ص 65.

(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج 1، ص 230، مادة (ب - ر- ك)

(5) أحمد مختار عمر، معجم الصـواب اللغوي، دليل المثقف العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008، ص 655.

(47) -أ- يكاد لا يسمع

ب- يكاد لا يبصر

ج- كاد الأمر لا يتم

الجمل الموجدة في (47) متشابهة في المعنى والمبنى، وكلها تشترك في إدخال النفي على خبر «كاد»، وتعني مقاربة عدم السماع في (47-أ)، ومقاربة عدم البصر في (47-ب) ومقاربة عدم التمام في (47-ج)، وقد رأى «محمد ضاري» أن تقديم النفي على خبر (كاد) لا يصح، بل يجب تقديمه على فعل المقاربة نفسه، يقول: «إنّ كلام العرب في عصور الفصاحة إنما يسير على هذا النسج في حالة النفي، وهو تقديم الأداة النافية بمختلف أنواعها على الفعل (كاد) نفسه لا على الخبر، ولنا في شواهد القرآن ما يقطع بذلك»[1]. غير أن مجمع اللغة العربية أجاز استعمال جميع التراكيب في (47-أ-ب-ج) مستندا إلى تعميم الحكم على الخبر نفسه، لا على فعل المقاربة فقط، ويورد نصا لابن يعيش، يرى فيه أنّ «إدخال النفي على خير (كاد) قبلها أو بعدها لم يكن إلا لنفي الخبر»[2]، ونرى أنّ ما ذهب إليه محمد ضاري يمثل أعلى درجة الفصاحة، وما أقرّه مجمع اللغة العربية يمثل مستوى أدنى بالمقارنة مع لغة القرآن، والمرجّح أنّ التراكيب في الجمل (47) معدولة عن أصلها في العربية القديمة.

إنّ الاحتكام إلى المعيار الذي صاغه القدماء وتحكيمه لتخطيء ظواهر لغوية معاصرة، هي في جوهرها ظواهر معدولة، وليست خاطئة، يحكم على العربية بالجمود، ويكبح طواعيتها الصرفية والتركيبية حتى لا تواكب حاجات الاستعمال الذي يضيف في

---

(1) محمد ضاري، مقالات في أخطاء لغوية شائعة، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2021، ص 198.

(2) محمد شوقي وآخرون، كتاب الألفاظ والأساليب، مجمع اللغة العربية، ص 182.

بعض المواضع أدوات لغوية أخرى لا تختلف في جوهرها عن الأدوات الأصلية في المعنى والوظيفة، كما في الجملة (48):

(48) -أ- قرأت الكتاب باستثناء فصلٍ

ب- قرأت الكتاب إلا فصلاً

الجملة (48-أ) خاطئة عند «محمد ضاري»، لأنها وإنْ حملت معنى الاستثناء وكان معناها مفهوما، لم توظف الأدوات الأصلية (إلا-غير-سوى-عدا-خلا-حاشا) التي استنبطها القدماء بتتبع واستقراء كلام العرب، حيث رأى أنه «يمكن إحلال أي أداة من تلك الأدوات محلّ لفظة (باستثناء) في ذلك التركيب» [1]، على نحو الجملة (48-ب). لكن ما لم ينتبه إليه «ضاري» هو أنّ أدوات الاستثناء لا تنحصر فيما ذكره، بل هناك أدوات أخرى مثل «ليس، ولا يكون، وما، ودون، وليس إلا، وليس غير» [2] وكلها أدوات تؤدي الوظيفة نفسها التي تؤديها الأدوات الأخرى، بالإضافة إلى أنها أدوات متداخلة المعنى، ويمكن أن نحمل لفظة (باستثناء) الواردة في (48-أ) على معنى الأدوات الأخرى، عملا بما قام به النحاة حين حملوا معنى الأداة «غير» الدالة على المغايرة على معنى الأداة «إلاّ» فأصبح «يُستثنى بها، وذلك لأن الاستثناء مغايرة» [3]، وعليه فإنّ الجملة (48-أ) صحيحة؛ حيث عدلت فيها العربية المعاصرة إلى استعمال لفظة «باستثناء» لتؤدي المعنى نفسه كما هو في الأدوات الأخرى، والتقدير: قرأت الكتابَ غير فصل واحد.

---

(1) محمد ضاري، مرجع سابق، ص 250.

(2) كاظم إبراهيم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، عالم الكتب، لبنان، ط1، 1998، الصفحات: 96-99-144-145-146.

(3) السامرائي، معاني النحو، ج2، ص 262.

نخلص من الأمثلة التي سقناها في هذا المحور[1]، إلى القول، إنّ الحكم بالخطإ على الظواهر اللغوية المعاصرة يجانب الصواب في كثير من الحالات، لأنه حاول إخضاع «عربية معاصرة» بـ«معيار» القدماء، دون النظر في جوهر آراء القدماء الذين انطلقوا في تقرير المعيار من الاستعمال. كما أن جلّ ما تمّ تخطيئه ليس من الخطإ في شيء، إذا نظرنا إليه من زاوية المرجعيات اللسانية للصواب والخطإ، من جهة، ومن زاوية العدول اللغوي، من جهة ثانية، فـ «الألفاظ تشهد تغيرا دلاليا حتميا، وانتقالا انسيابيا من مجال دلالي إلى مجال دلالي آخر»[2]، ومنه لا مناص أن يلي هذا التغيير عدول في الاستعمال ينسجم مع حتمية التطور اللغوي. أما التراكيب فهي متولدة عن تعدد المعاني، وتنوّع الأغراض وجدّتها، فضلا عن الاحتكاك باللغات المجاورة، والترجمة منها وإليها، وهي ظاهرة إيجابية تغني الظواهر التركيبية، وتوسّع إمكانَ العدول اللغوي الاختياري الذي يبيح للمتكلم أنماطا تركيبية يمكن أن تستعمل جنبا إلى جنب مع نظيرتها القديمة دون تخطيء[3] ما لم تكن تلك الظواهر مخالفة للمسلّمات اللغوية المجمع عليها.

---

(1) اكتفينا بإيراد أمثلة محدودة لبيان منزلة العدول اللغوية بين حكمي «الصــواب والخطأ» للتمثيل فقط، وإلا فإن الأمثلة كثيرة، ويمكن الرجوع إليها في كتب حركة التصــحيح اللغوي التي أشــرنا إليها.

(2) إلهام سته، مباحث في علم الدلالة، منشورات جامعة الكوفة، دار الرافدين، بيروت، ط1، 2020، ص 104.

(3) كان اللغويون القدماء واعين بتعدد الصيغ اللغوية في الباب الواحد، ولم يتعاملوا معها بالتصـويب والتخطيء، إدراكا منهم لحقيقة الاختيارية الصيغية، نسـوق مثالا هنا، أورده ابن منظور في صيغ النمط الماضي «فَعَلَ - فَعُلَ - فَعِلَ»: «وقد سخا يسخى، ويسخو سخاءً، وسخِيَ يسخى سخاً وسِخوّة، وسَخُوَ الرجلُ يسخو سخاءً وسخوّا وسخاوة» يتضمن هذا النص، ثلاث صيغ كلها مستعملة جنبا إلى جنب دون تخطيء: سَخِيَ – سَخُوَ- سَخَا. انظر: لسان العرب، مادة [س-خ-ي/ و/ ا].

خاتمة

بعد الاطلاع على الأبعاد المعجمية والاصطلاحية والنظرية لمفهوم العدول اللغوي في المدخل إلى ختام الفصل الأول من هذا البحث، تبيّن أن العدول اللغوي مصطلح علمي واصف ومفسّر، وصف من خلاله اللغويون القدماء التحولات التي تطرأ على البنى اللغوية من النظام إلى الاستعمال، وتبيّنَ أيضا أنه ظاهرة قابلة للملاحظة والإدراك تنسحب على جميع المستويات اللغوية؛ الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، لا مفرّ للمتكل منها؛ حيث يغدو العدول تقنية تعبيرية قائمة على اختيارات نسقية محدّدة ومقصودة يتيحها النظام اللغوي، ويتلقفها الاستعمال في المقامات والسياقات التي تنسجم معها.

وفي الجواب عن سؤال تفسير الظاهرة العدولية وقفنا عند تفسيرين في الفكر اللغوي العربي القديم والحديث؛ تمثل الأول في المزاوجة بين الخصائص التركيبية والتداولية على نحو ما رأينا عند القدماء، وإنْ كان تفسيرهم لم يقدّم في إطار نظرية متكاملة وواضحة المعالم، وهو ما سعى إليه الوظيفيون المعاصرون الذين حاولوا ربط الجسور المعرفية بين التفسير النحوي والتفسير الوظيفي التداولي [1] وقد رجحنا كفة هذا التفسير لما له من خصائص الشمول النظري في تعامله مع العدول اللغوي باعتباره نسقا في النظام وفي الاستعمال. أما الثاني، فهو التفسير التوليدي الذي يستند إلى البنيات التركيبية التي تتولد منها البنيات المعدولة عن الأصل، والتي لا دخل فيها للاستعمال، كما أشرنا إلى ذلك من خلال عرض وجهة نظر التوليديين في العدول عن أصل الترتيب.

---

(1) ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، مرجع سابق.

في حين، سعينا في المبحث الثالث، إلى تحديد ظاهرة العدول اللغوي بين ثلاثة معايير ذات طابع لساني إجرائي، وهي: الأصل والفرع، ثم القدرة والاستعمال، ثم الخطأ والصواب، وذلك لتحقيق هدفين: الأول قياس درجة العدول من الأصل إلى الفرع، وتحديد موقعه بالنسبة إلى القدرة والاستعمال. الثاني، تمثل في إعادة النظر في مفهومي «الصواب والخطأ اللغويين» في علاقتهما بالظواهر اللغوية المعدولة؛ حيث رأينا أنّ الحكم بالخطأ على العبارة اللغوية قد يجانب الصواب، إذا لم يكن مؤسسا على معرفة لغوية شاملة، تفحص كنه اللغة ولا تتعامل معها بمنطق الجمود الذي يوقف تطورها، ومن ثم مسايرتها لروح عصرها، كما أننا لم نفرغ الحكمين «الصواب والخطأ» من فلسفتهما «التصحيحية» بقدر ما نظرنا إليهما من منطلق مرجعيات لسانية مختلفة تسمح للغة أن تتسع في صيغها وتراكيبها ودلالاتها دون أن تفقد خصائصها الجوهرية التي تميزها عن نظيراتها من اللغات.

لقد كان الوقوف على المباحث الثلاثة السابقة في هذا الفصل، من التأصيل النظري للظاهرة اللغوية المدروسة في الأنظار النحوية واللسانية والمعايير المتحكمة فيها، في انتظار أن يستكمل البحث مساره لتحقيق غايته الأساس والمتمثلة في رصد أثر العدول اللغوي في اكتساب وتعلهم قواعد اللغة العربية في المرحلة الإعدادية، وهو ما سنعمل عليه في الفصلين الثاني والثالث.

لائحة المصادر والمراجع

1. ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، تح: عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط3، 1417هـ/ 1996م.
2. ابن الصلاح الشهرزوري، المقدمة في علوم الحديث، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، 2003- 1424هـ.
3. ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط4.
4. ابن جنّى، المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشاذة والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د-ط، د-ت.
5. ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، د-ط، د-ت.
6. ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي)، شرح الألفية، تح: محيي الدين عبد الحميد، دار التراث للنشر، القاهرة، ط 20، 1400 هـ - 1988.
7. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، د-ط، 1979م.
8. ابن مالك (جمال الدين)، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.
9. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3.
10. ابن يعيش، شرح المفصّل، تعليق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001/ 1422هـ.
11. ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، سوريا، ط 1، 1973.
12. ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، سوريا.

13. أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي جميل، الجزء 2، دار الفكر، د-ط، 1431ه-2010.

14. أحمد أبو حاقة، البلاغة وتحليل الخطاب، دار العلم للملايين، لبنان، ط3، 1993.

15. أحمد إسماعيل، ظاهرة الحذف وأثرها في المعنى، نور للنشر والتوزيع، ألمانيا، ط1، 2021.

16. أحمد المتوكّل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، دار الكتاب الجديد، ط2، 2010.

17. أحمد المتوكّل، الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، ط1، د-ت.

18. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي، دار الأمان، المغرب، (د-ت-ط).

19. أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، وظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة.

20. أحمد بن محمد الشمني، العالي الرتبة في شرح نظم النخبة، تح: معتز عبد اللطيف الخطيب، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 2003-1425هـ.

21. أحمد خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، منشورات عالم المعرفة، جدّة، ط1، 1984.

22. أحمد سليمان، الأسلوبية: مدخل نظري، المطبعة الفنية، القاهرة، ط2، 1990.

23. أحمد محمد ويس، الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، 2005.

24. أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، دليل المثقف العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008.

25. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، الجزء 2، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 2008-1429هـ.

26. إسماعيل أحمد عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، دار حنين، الأردن، ط 1، 1992.

27. إلهام سته، مباحث في علم الدلالة، منشورات جامعة الكوفة، دار الرافدين، بيروت، ط1، 2020.

28. الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، تح: محيي الدي عبد الحميد، دار الفكر، د-ط، د-ت.

29. أوتو يسبرسن، اللغة بين الفرد والمجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، ترجمة عبد الرحمن أيوب، د-ت.

30. بوشعيب برامو، ظاهرة الحذف في النحو العربي: محاولة فهم، مجلة عالم الفكر، العدد 3، المجلد 43، يناير 2006.

31. تمام حسّان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 2009.

32. تمام حسان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000.

33. تمام حسّان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1973م-1413هـ.

34. تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء، ط3، 2001.

35. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2001.

36. داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط1، 2008.

37. الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تح: صفوان الداودي، دار القلم، ط4، 1430هـ- 2009.

38. الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محيي الدين عبد الحميد ومحمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.

39. الزجاج (أبو إسحاق)، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: هدى محمود، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ط1، 1971.

40. الزمخشري (جار الله)، الكشاف، تحقيق عبد الله داني، دار الفكر العربي، لبنان، ط1، 2006-1427.

41. سليم البوزيدي، الانزياح التركيبي وجمالياته الشعرية، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، عدد 18، 2016.

42. سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة خانجي، القاهرة، ج3، ط3، 1408هـ/ 1988م.

43. السيرافي (أبو سعيد)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008.

44. السيرافي (أبو سعيد)، ضرورة الشعر، تحقيق، رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1985.

45. السيوطي (جلال الدين)، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد الله النبهان، مطبوعات مجمع اللغة. دمشق، ط1، 1987م- 1407هـ.

46. السيوطي جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998،

47. الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر.

48. الشنتمري (الأعلم)، شرح أبيات سيبويه، مؤسسة البلاغ، بغداد، ط1، 1999.

49. الصبّان (محمد بن علي)، الحاشية على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.

50. صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط 5، 1973.

51. صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996.

52. عباس إبراهيم، نظام الشعر، دراسات في الشعر العربي الحديث، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ط2، 2015.

53. عباس رشيد الددة، الانزياح في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب، دار الشؤون الثقافية للنشر، العراق، ط1، 2009.

54. عبد السلام المسدي الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، ط1، 1985.

55. عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1986.

56. عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد، لبنان، ط1، 2010.

57. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال، ط1. 1985.

58. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د-ن، د-ط.

59. عبد الله صولة، الحجاج في القرآن الكريم من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط2، 2007.

60. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، مصر، د-ت، د-ط.

61. عز الدين البوشيخي، التواصل اللغوي: مقاربة لسانية وظيفية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2012.

62. العزاوي (أبو بكر)، اللغة والحجاج، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 2009.

63. الفارسي (أبو علي)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1990.

64. فاضل صالح السامرائي، ابن جنّي النحوي، دار النذير للطباعة والنشر، بيروت، ط4، 2003.

65. فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، دار الفكر، الأردن، ط2، 2007.

66. فاضل صالح السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، دار ابن كثير، دمشق، ط3، 2019.

67. فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، دار عمّار للنشر، الأردن، ط2، 2008.

68. كلود هاجيج، بنية الألسن، ترجمة: أحمد حاجي صفر، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2016.

69. كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، د-ط، 2000.

70. كمال حسين وياسر عناد، الألفاظ المعدولة في العربية: دراسة في البنية والدلالة، دار نيبور للطباعة والنشر، العراق، ط1، 2022.

71. لويس يلمسليف، مقدمة في اللغة، ترجمة يوسف إسكندر، الناشر جامعة الكوفة، توزيع دار الرافدين، بيروت، ط1، 2020.

72. مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار الطلاس للنشر والتوزيع، ط1، 1992.

73. المبرّد (أبو العباس)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، دار عالم الكتب للنشر، بيروت، ط2، 1994.

74. محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، ط4، 1999.

75. محمد شوقي وآخرون، كتاب الألفاظ والأساليب، مجمع اللغة العربية، مصر، ط1، 1989.

76. محمد ضاري، مقالات في أخطاء لغوية شائعة، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2021.

77. محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1994م.

78. محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996.

79. مرتضي جواد، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2002.

80. معجم ألفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ط2، 1390.

81. منجي العمري، القيد التركيبي في الجملة العربية، الدار التونسية للكتاب، ط1، 2015.

82. ميشيل زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط2، 1986.

83. ميشيل زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، النظرية الألسنية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 1982.

84. نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، عالم المعرفة، عدد 9، 1978.

المراجع الأجنبية:

1. Hassan Said Ghazala, A Dictionary of Stylistics and Rhetoric, ELGA Publications, Malta, 2000 . (PDF)

2. Noam Chomsky, Cartesian Linguistics, New York and London, 1ed, 1966, (pdf).

3. N. Chomsky, Aspect of the theory of syntax, 1965, (pdf)

4. Chomsky, Rules and Representations, Culombia University Press, New York, 1980.

الفِهْرِس

الفصل الأول

الأبعاد النظرية والتطبيقية للعدول اللغوي عند القدماء

الفصل الثاني

العدول في الدراسات اللغوية المعاصرة

الفصل الثالث

معايير دراسة العدول اللغوي